رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الاتساع اللغوي
بين القديم والحديث

تأليف
الدكتور عطية نايف الغول

البيروني
ناشرون • موزعون
BEYROUNI
PUBLISHERS & DISTRIBUTORS

عمّان

٢٠٠٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الاتساع اللغوي
بين القديم والحديث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٥/١٤٧٦)

٨١٠,٠٩

الغول، نايف

الاتساع اللغوي بين القديم والحديث / عطية نايف عبدالله الغول.ـــ عمان: المؤلف، ٢٠٠٨.

( ) ص.

ر.أ: (٢٠٠٨/٥/١٤٧٦).

الواصفات: / النقد الأدبي // الأدب العربي // التحليل الأدبي /

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

دار البيروني للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملكة رانيا (الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة - بناية رقم (٢٣٣) - ط٢
ص.ب. ٣٠٤ عمان ١١٩٤١ الأردن - تلفاكس: ٥٣٣٢٢٣٧
E-mail: bayroni_house@yahoo.com
WWW.PHENIXCENTER.ORG

البيروني
ناشرون • موزعون
BEYROUNI
PUBLISHERS
&DISTRIBUTORS

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

الفصل الأول

ظاهرة الاتساع اللغوي عند القدماء ٩
الاتساع اللغوي عند سيبويه ١٦
الاتساع اللغوي عند ابن السراج ١٩
الاتساع اللغوي عند ابن جني ٢٤
ظاهرة الاتساع في النحو القديم ٣١

الفصل الثاني

ظاهرة الاتساع اللغوي في الفكر اللغوي الحديث ٨٧
عند أمين الخولي ٨٧
عند الأستاذ ابراهيم مصطفى ٩٢
عند د. شوقي ضيف ٩٧
عند تمام حسّان ١٠١
المجامع اللغوية ١٠٤

الإهـداء

إلى أمي -رضي الله عنها- في مقعد صدق

إلى أبي -نضّر الله وجهه- في يوم ينفع الصادقين صدقهم

إليهما في أكرم جوار؛ أُهدي هذا الجهد المتواضع

وفاء ببعض حقّهما عليّ.

ابنكما

عطية نايف الغول

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى وخاتم المرسلين سيدنا محمد، على آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد،

فإن من طبيعة اللغات الحية والعربية واحدة منها النمو والاتساع، فقد نمت لغتنا العربية واتسعت حتى صار الاتساع اللغوي ظاهرة تستلفت نظر العلماء من لغويين وبلاغيين ونحويين وفقهاء.

وإذا ما تتبعنا هذه الظاهرة في كتب اللغة، فإننا نجدها في باب الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتشبيه والتوكيد، وفي باب المجاز إذا لحق بالحقيقة، وفي كتب البلاغة نجدها في المجاز (التشبيه، والاستعارة، والكناية، والمجاز المرسل). وفي كتب النحو نطالعها في باب الحذف والتضمين، والمجاورة، وفي الظرف والجار والمجرور، وفي أمور كلية ذكرها ابن هشام وذكرها غيره، كما نطالعها في كتب فقه اللغة في أبواب الاشتقاق والنحت والتعريب، ولا يخفى أن لهذه الأبواب اثاراً واضحة في تطويع اللغة وإقدارها على استيعاب مسميات لم تكن موجودة من قبل.

كما ذخرت المؤلفات اللغوية بفيض غامر من المعربات منذ العصر الجاهلي حتى وقتنا الحاضر، على نحو ما نجده عند أبي منصور الجواليقي في كتابه: "المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" وعند الشهاب الخفاجي في كتابه" شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل".

وقد تجلت جهود المشتغلين في التعريب هذه الأيام فيما تقدمه المجامع اللغوية في كل من القاهرة وبغداد ودمشق وعمان على تباين جهودها، وعدم التنسيق فيما بينها، وعند أبرز الأعلام الذين دعوا إلى التيسير في نحو اللغة وصرفها.

ولقد دأب العلماء منذ القرن الأول الهجري / السابع الميلادي على تقعيد النحو ووضع أصوله، ورصد الشواهد على كل قاعدة من قواعده، غير أنه من العسير جداً تقعيد كل ما ورد عن العرب، لذا وجد عند العرب ما يسمى باللغات أو الندرة أو الضرورة " لأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكر عليه"[1] لأن اللغات على اختلافها كلها حجة، ولك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وآنس بها" [2]. ذلك أن العرب كانوا يتوسعون في كلامهم شأنهم شأن غيرهم من أصحاب اللغات الحية، لأن اللغة لا تقف عند حدّ الوضع، ولا عند نمطية الاستعمال المطّرد والثبات عليه، فهي بتقلباتها الاستبدالية والتغييرية تصبح لغة حية نامية متجددة باستمرار، ويتم مع اللغة من خلال خبرة الأديب ومعرفته بطرائق الإجراءات السياقية التي تقوم عليها التراكيب.

فظاهرة الاتساع اللغوي ظاهرة قديمة حديثة، انبرى لها علماء اللغة والنحو والبلاغة، كما تناولها أهل المجامع اللغوية، غير أنها ظلت في إطار النظر دون أن تتنزل على النصوص الأدبية الحديثة.

أما المنهج الذي سرت عليه في دراستي لظاهرة الاتساع فيتمثل في الجمع بين المنهج التاريخي والوصفي وقد جعلت هذه الدراسة في فصلين:

الفصل الأول: بعنوان ظاهرة الاتساع اللغوي عند القدماء من مثل: سيبوية، وابن السراج، وابن جني.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن ظاهرة الاتساع اللغوي في الفكر اللغوي الحديث عند كلٍّ من: أمين الخولي، وابراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمّام حسان، والمجامع اللغوية.

والحمد لله رب العالمين

١ الزهر في علوم العربية وأنواعها – ج١ / ٢٠٤

٢ انظر: الخصائص لابن جني ج١ / ١١، انظر: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص١٤.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

ظاهرة الاتساع اللغوي عند القدماء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

ظاهرة الاتساع اللغوي عند القدماء

تعدّ ظاهرة الاتساع اللغوي من الظواهر التي استحوذت على اهتمام العلماء من لغويين وبلاغيين ونحويين وفقهاء، وقد كان لكل منهم وجهة نظر وتعريف.

فالاتساع لغة مصدر للفعل اتسع الذي على وزن افتعل، وهو مأخوذ من الفعل الثلاثي المجرد وسع، ووسع كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر، والوسع والوسع تعني الجدة والطاقة، والغنى، والواسع: الغني[1].

والاتساع اصطلاحاً: يعني توسيع معنى اللفظ ومفهومه، ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعمّ واشمل،[2] ومن الامثلة على ذكره:

١. أصل العُقر ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم، ثم اتسع في العقر حتى استعمل في القتل والهلاك.[3]

٢. الرمة. الرُمة بالضم قطعة حبل يُشدُّ بها الأسير أو القاتل الذي يقاد إلى القُصّاص، أي يسلم إليهم بالحبل الذي شُدّ به تمكيناً لهم منه لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا: أخذت الشيء برمته كله.[4]

---

١ انظر مجمل اللغة لابن فارس ج٤ / ٥٢٤
:قاموس المحيط للفيروز ابادي مادة وسمع
: لسان العرب لابن منظور مادة وسع
: تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ج٣ / ١٢٩٨.
:تاج العروس للزبيدي ج٢ / ٢٢٦، ٢٣٧.
:المصباح المنير للفيومي ج١ / ٩٠٨، ٩٠٩
:تهذيب اللغة للأزهري ج٣ / ٩٥،٩٦.
:اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني٢ / ١٤٥١
:المعجم الوسيط ج٢ / ١٠٣١.

٢ محمد مبارك : فقه اللغة وخصائص العربية – ٢١٨.

٣ لسان العرب مادة عقر

٤ لسان العرب مادة رمم

٣. إطلاق أسماء الأعلام على غير العقلاء من الحيوان والجماد نحو: أسامة وإنما كثر الاتساع في هذه الأسامي بقدر ملابستهم لها، وذكرهم إياها، وإخبارهم عنها في ما يُقتنى وما لا يقتنى كالفرس والبعير والكلب حيث كانت الغالبة على أموالهم[١].

٤. الاتساع في الكنى والكنايات[٢].

٥. ومن الاتساع الألفاظ المترادفة، والترادف معناه تعدد اللفظ للمعنى الواحد[٣]، أو دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على مسمى واحد من مثل: الشمول والشموس، والمدام، والراح، والصهباء، والجريال، والخرطوم، والحُميّا. ويعلل قطرب (محمد بن المستنير ت٢٠٦هـ/ ٨٢١م)وقوع هذه الظاهرة بقوله: إنما أردفت العرب باللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم.[٤]

على أن ظاهرة الاتساع بدأت واضحة مع مجيء الإسلام، ومن الطبيعي أن تتطلب الحضارة التي أنشاها هذا الدين مادة لغوية جديدة، تستمد معانيها من لغة التنزيل المجيد، ومن لغة الحديث النبوي الشريف، فكان التوسع في دلالات ألفاظ كثيرة سمة بارزة من سمات ذلك العصر. فنشأ من جراء ذلك طائفة من الكلمات الإسلامية[٥]، يمكن أن نسميها المصطلحات الإسلامية أو الشرعية مثل: المؤمن والكافر، والمسلم، والمنافق، والركوع، والسجود، والحج والزكاة، والعمرة والجهاد...[٦] على أن هذه الكلمات كان لها معان لغوية عند العرب فمثلا:

المؤمن: ومعناها في اللغة المصدق، والإيمان هو التصديق

والكافر: معناها المغطي، والكفر معناه التغطية.

المسلم: من السلم وهو الاستسلام، فالمسلم معناه المستسلم.

المنافق: سميّ منافقاً من النفق وهو السرب في الأرض الذي يُحدثه اليربوع. يقال نافق اليربوع، إذ دخل في نافقائه (والنافقاء باب في جحره) وقصع اليربوع إذا خرج من القاصعاء (باب آخر في جحره).

---

١ المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات ولأدواء والذوات لابن الاثير، ص٤٥.

٢ المصدر نفسه ص

٣ فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، ص١٩٩ وانظر: مختصر تهذيب الألفاظ لابن السكيت ص١٢٩,٨

٤ الاضداء في اللغة لابي بكر الإنباري (محمد بن القاسم) ص٨.

٥ الزينة في الكلمات الإسلامية للرازي(أبو حاتم أحمد بن حمدان) ج١ / ٥٦ وانظر: المزهر في علوم اللغة ج١ / ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦.

٦ الحيوان للجاحظ(عمرو بن بحر) ج٥ / ٢٦٩، ٢٧١، ٣١٧، ٤٠٩.

الركوع: معناه الخضوع أو طأطأة الرأس،والراكع المنحني.
السجود: الانحناء والتطامن إلى الأرض.
الحـــج: القصد أو الزيارة أو القدوم.
العمـــرة: مأخوذة من الاعتمار وهو الزيارة والقصد.
الزكـــاة: النماء والريع والطهارة والبركة والمدح.
الجهـــاد: من الجهد وهو الوسع والطاقة[1]. هذا هو الاتساع لغة واصطلاحاً.

أما الاتساع في البلاغة، فقد شاعت هذه الظاهرة في البلاغة شيوعاً ظاهراً قلما غفلت عنها كتب البلاغة، ولكن البلاغيين توزعت أنظارهم ما بين النظر إلى هذه الظاهرة من زاوية علم البيان أو من زاوية علم المعاني أو علم البديع ، وخلاصة ما انتهى إليه علماء البلاغة في تعريفهم للاتساع ثلاث تعريفات:

أولها: العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه[2]. ومن هذا الوادي قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض أئتيا طوعا أو كرها قالتا آتينا طائعين﴾.[3]

فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع لأنهما جماد، والنطق للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة ها هنا بين المنقول والمنقول إليه، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه نظر إلى أحد يوماً، فقال: هذا جبل يحبنا ونحبه، فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع ، إذ لا مشاركة بينه وبين الجبل الذي هو جماد.[4]

ثانيها: ما التقى عليه الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ / ١٣٣٨م) ويحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥هـ ١٣٤٤) أما القزويني فسماه توشيعاً والحقه بالإطناب من علم المعاني، وأما يحيى العلوي فسماه أيضاً توشيعاً وألحقه بالمحسنات البديعية المعنوية من علم البديع، وتعريفهما للتوسيع هو: أن يأتي المتكلم بمثنى يفسر بمعطوف ومعطوف عليه، وذلك من أجل أن التثنية أصلها العطف، فيوسع المثنى بما يدّل على معناه ويرشد إليه على جهة العطف.[5]

---

١ انظر: لسان العرب، مادة أمن، وكفر، وسلم، ونفق، وركع ،وسجد، وحج، وزكاة، وعمر، وجهد.
٢ انظر المثل السائر لضياء الدين بن الأثير ج١ / ٧٨ والفوائد لابن القيم ص ١٤.
٣ سورة فصلت آية ١١
٤ المثل السائر ج٢ / ٨٠ / ٨١.
٥ التلخيص في علوم البلاغة ص٢٢٢-٢٢٣، والطراز ج٣ / ٨٩.

ومثاله قوله عليه الصلاة والسلام: " يكبر ابن آدم ويشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل.

فالخصلتان مثنى خصلة، والمقصود بهما: الحرص وطول الأمل، وقد فسرا المثنى في قوله: خصلتان ومنه قول بعض الشعراء:

يا من له الأطيبان المجد والكرم ومن له الماضيان السيف والقلم

ومن خلائقه كالروض ضاحكة فطبعه الأحسنان الجود والشيم[1]

فالأطيبان مثنى أطيب، والمقصود بهما: المجد والكرم، والماضيان مثنى ماضي والمقصود بهما السيف والقلم، والأحسنان مثنى أحسن، والمقصود بهما الجود والشيم العالية.

وثالثهما: ما قال به ابن رشيق القيرواني(ت٤٥٦هـ١٠٦٣م) عن التوسع: وهو أن يقول الشاعر بيتا يتسع فيه التأويل، فيأتي كل واحد بمعنى وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى[2]، وقد عُد الاتساع عند ابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ -١٢٥٦) وابن حجة (ت٨٣٧هـ-١٤٣٣) والامام السيوطي (ت٩١١هـ -١٥٠٥) من أنواع البديع، وسموه الاتساع البديعي أو اتساع التأويل، ومن الأمثلة التي أوردها ابن رشيق على اتساع التأويل ما قاله المفضل الضبي بين يدي الرشيد والكسائي حاضر في معنى قول الفرزدق:

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقد سأل الأمين والمأمون: ما معناه؟ فقالا: معناه في قوله: قمراها تغليب المستعمل عندهم، لأن القمر أكثر استعمالاً عند العرب من الشمس وكذلك قولهم: العمران، لما كان عمر أطول أياماً وأكثر تأثيراً، فقال الرشيد: هكذا أخبرنا هذا الشيخ، وأشار إلى الكسائي، فقال المفضل: بل مراده بالقمرين جداك إبراهيم ومحمد صلى الله عليه وسلم، وبالنجوم الطوالع أنت وآباؤك الطيبون، فأعجب الرشيد بذلك ووصلة، والفرزدق ما قصد إلى شيء من ذلك ولا أراده، ولا علم أن الرشيد بعده يكون أمير المؤمنين، إنما أراد كل مشهور فاضل فهو لنا عليكم، ومنّا لا منكم.. إلا أن التي جاء بها المفضل ملحة أفادت مالاً.[3]

---

١ انظر: الطراز ج١ / ٨٩-٩٠

٢ انظر: العمدة لابن رشيق ٢ / ٩٣ وكتاب بديع القرآن لابن أبي الاصبع من ١٧٣-١٧٥ والخزانة لابن حجة٣ / ٢٤٤، والاتقان للسيوطي٣ / ١٧٠ وكتاب الكليات لابي البقاء ج١ / ٤.

٣ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ج٢ / ٩٤-٩٥

أما الدكتور بدوي طبانة من المعاصرين فيرى أن التوسع غير الاتساع، ولهذا أفرد لكل منهما حديثاً مستقلاً، فعرّف الاتساع على النحو الذي عرّفه صاحب بديع القرآن من غير زيادة ولا تنقصّ.[1]

وعرّف التوسع على النحو الذي ورد عند ابي الأثير، وتطرّق إلى التوسيع، ورأى فيه رأي صاحب الطراز من حيث إن التوسيع والتوشيع[2] بمعنى واحد، ولم يأت الرجل بجديد، وحين نستعرض التعريفات الثلاثة نراها تتحدث عن الاتساع بشتى أوجهه، غير أن بعض البلاغيين نظر إليه من زاوية علم البيان، وعدة من المجاز، وبعضهم نظر إليه. من زاوية علم المعاني وعبّره من ضروب الاطناب، والآخر نظر إليه من زاوية علم البديع، وعده ضرباً من ضروب المحسنات المعنوية. وبناء على ما تقدم فإني أرى:

أولاً: أن اختلاف رؤى علماء البلاغة قادهم إلى الاختلاف في التعريف.

ثانياً: رغم أن هذه التعريفات تتوزّع ما بين النظرة الكلية إلى هذه الظاهرة والنظرة الجزئية؛ إلا أنها على اختلاف تعلقها بعلوم البلاغة الثلاثة تتناول جوانب هذه الظاهرة في هذه العلوم الثلاثة.

ثالثاً: يبدو لي أن تسمية الاتساع البديعي ليست آتية من أن الاتساع يعد من الأصباغ البديعية التي تضفي على ظاهرة اللفظ وباطن المعنى مالا يخفى على المشتغلين بالبلاغة، بقدر ما ترتبط بوفرة الاحتمالات وكثرة التأويلات التي تتولد منها المعاني، وتتقلب في أحضان الالفاظ بالقدر الذي يمكّن هذه الألفاظ من تحمله، ويوفرها لها المتكلم، وذلك تبعاً للفتات ذهنه وعمق ثقافته واتساعها، وتخصصه في هذه الميدان.

رابعاً: لا أغمط أصحاب هذه التعريفات حقهم إذا قلت: إن كثيراً منها جاء وقع الحافر على الحافر من غير زيادة ولا تنقص، الأمر الذي يزهّد في كثير مما ورد منها على هذه الشاكلة. فاللغة وعاء الفكر، ولكل عصر همومه ومشكلاته وقضاياه، والبلاغة نضجت ولم تحترق، واللغة تنمو وتتسع، الأمر الذي يفجر طاقات العلماء، فليلحظوا هذا الاتساع في ضروب القول، ويضيفوا إلى ما قاله السلف شيئاً جديداً من الناحية البلاغية مثلاً.

---

١ انظر: معجم البلاغة العربية ص٧١٨

٢ انظر: معجم البلاغة العربية ص٧٢٣

١-الاتساع اللغوي عند سيبويه (ت١٨٠هـ/ ٧٩٦م)

أفراد سيبويه للاتساع اللغوي حيزاً كبيراً في كتابه، و جعل له أبواباً مثل: هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى مثل : يا سارق الليلة أهل الدار. والشاهد فيه أنه جعل الليلة مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع وسرق من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، يقال: سرقه مالاً، وسرق منه المال"[١]. وأبرز آراء سيبويه في مجال الاتساع اللغوي هي:

١. أن الاتساع عنده يقوم في معظمه على الحذف مثل: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، حذف الخبر، حذف الفاعل، حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف الفعل وحذف حرف الجر، وحذف صلة الموصول.[٢]

٢. ومثلما يكون الاتساع عند سيبويه في الحذف يكون أيضاً في الزيادة، مثل زيادة "ما" بين حرف الجر والباء والمجرور وبقاء عمل الجر من نحو قوله تعالى: "فبما نقضهم ميثاقهم.."[٣]

٣. من صور الاتساع عند سيبويه الإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى من نحو قوله تعالى: "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء"[٤] فلم يشبّهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به والمعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع[٥]

٤. ومن الاتساع عند سيبويه أن يكون المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار من نحو: متى سير عليه؟ فتقول مقدم الحاج وخفوق النجم[٦].

٥. ومن الاتساع أن تجرى الصفة مجرى الاسم من نحو: لو أن سائلاً سألك فقال: هل سير عليه؟ لقلت : نعم، سير عليه سيراً شديداً وسير عليه حسناً.[٧]

---

١ الكتاب ١ / ١٧٥-١٧٧ نفسه ٢ / ٢٩٠-٢٩٥ نفسه ٣/ ٢٦٩، نفسه ٢ / ٧٥، ١١٥، ٣٤٥، نفسه ٣ / ٤٨٩ نفسه ٦٦.

٢ نفسه ص٦٦.

٣ سورة النساء آية ١٥٥.

٤ سورة البقرة آية ١٧١.

٥ الكتاب ١ / ٢١٢.

٦ الكتاب ١ / ٢١٢.

٧ نفسه١ / ٢٢٨.

٦. إضمار الفعل المتروك وإظهاره في غير الأمر والنهي من ذلك قولهم: "أخذته بدرهم فصاعداً" حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولانهم امنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحاً، لانه صفة، ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً.[١]

٧. أن ينادى ضمير المخاطب مثل: يا أنت، على تقدير موضع المفرد، وقد يقتصر النداء بيا فتقول: يا، فكان بمنزله : يا زيد.

٨. من صور الاتساع عند سيبويه التجوز في الإخبار عن اسم العين بالمصدر كقول الخنساء.

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار.

فجعلها الإقبال والإدبار على سعة الكلام، كقولك نهارك صائم وليلك قائم.[٢]

٩. انتصاب المصدر بعد الاستفهام مثل: أجلوساً والناس يعدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس.[٣]

١٠. نصب الأسماء المختصة على الظرف تشبيهاً لها بالمكان من نحو: هو مني منزلة الشغاف، وهي مني منزلة الولد، فمنزلة اسم منصوب على الظرف بدليل قولك: هو مني بمنزلة الولد، فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضوع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا.[٤]

١١. من صور الاتساع الإتباع أو الحمل على الجوار (أو أن يأتي نعتاً على غير وجه الكلام) من نحو : هذا جحرِ ضب خرب، فالوجه الرفع في خرب وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لان الخرب نعت لجحر، والجحر مرفوع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لانه نكرة كالضب، ولانه في موضع يقع فيه نعت للنصب، ولانه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد.[٥]

١٢. التغليب، تغليب المذكر على المؤنث كقولك: هذا شاة قياساً على قوله تعالى: "هذا رحمة من ربي:[٦] أو تغليب المؤنث على المذكر من نحو قولك: له خمس من الإبل ذكور وخمس من الغنم ذكور؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان.[٧]

---

١ الكتاب ١ / ٢٩٠
٢ نفسه ٤١٢
٣ نفسه ١ / ٣٣٧
٤ نفسه ١ / ٤١٢-٤١٣
٥ نفسه ١ / ٤٣٦
٦ سورة الكهف آية ٩٨
٧ الكتاب ٣ / ٥٦٢-٥٦٣

١٣. استعمال المفرد مراداً به الجمع نحو قول المسيب بن زيد مناة الغنوي:

لا تذكروا القتل وقد سُبينا في حلقكم عظم وقد شجينا[١]

والشاهد استعمال" حلقكم" مفرداً مراداً به الحلوق.

١٤. الاتساع يتعلق باستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى إيجازاً واختصاراً من نحو قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف، فتقول: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين[٢].

١٥. يقع التوسع في الظروف الزمانية أو المكانية بنقلها من حالة النصب لوقوع الحدث فيها إلى حالة الرفع نتيجة حذف حرف الجر من نحو: متى يسار عليه؟ فتقول: اليوم أو غداً، وقد تقول : سير عليه اليوم، فترفع اليوم وأنت تعني في بعضه.. و الرفع في هذا عربي كثير في جميع لغات العرب[٣].

تخلص مما سبق إلى الملحوظات التالية :

١. تنوع صور الاتساع عند سيبويه ما بين اتساع يقوم على الحذف في معظمه، إلى اتساع يقوم على الزيادة، إلى اتساع يقوم على الإيجاز والاختصار، إلى اتساع يقوم على الإضمار والإظهار، إلى اتساع يقوم بالإخبار عن اسم العين بالمصدر، أو ما يقابل ذلك في علم البيان بما يسمى المجاز العقلي بعلاقته المكانية، حيث يسند فيها الفعل أو ما في معناه إلى مكان المسند إليه، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم.

٢. يقوم الاتساع عند سيبويه أيضاً على الإتباع أو الحمل على المجاورة أو التغليب أو المفرد يراد به الجمع.

٣. الاتساع يتعلق باللفظ لا بالمعنى.

٤. الاتساع عند سيبويه ليس اعتباطاً، بل مرتبط بأسباب محدودة منها:

أ- التخفيف على المخاطب، لأن كثرة الاستعمال تجعل المخاطب على علم بأسرار الحذف أو التجوز.

---

١ نفسه١ / ٢٠٩

٢ نفسه ٢١١

٣ نفسه ٢١٦

ب- الاختصار وترك التفصيلات بحكم أنها معلومة عند المخاطب بالضرورة، أو يمكن إدراكها بالقرائن اللفظية أو العقلية.

٥. الاتساع عند سيبويه يمتزج فيه المعنى النحوي بالمعنى البلاغي، انطلاقاً من فهمه أن الدرس النحوي لا ينفصل عن الدرس البلاغي، وأن علم المعاني يقوم على تمثل علم النحو وقوانينه وأصوله، وأن المجاز يجعل التعبير أكثر قوة وبلاغة.

٦. الاتساع في النحو عند سيبويه ليس خروجاً عن القاعدة بقدر ما هو تأكيد لها، وتسهيل على الناس في استعمالها، وقل ما يكون هذا الاتساع عنده شذوذاً أو اضطراراً.

وأخيراً يمكن أن نصل إلى قاعدة الاتساع عند سيبويه، فنقول: إنه نوع من أنواع الإيجاز والاختصار يقوم في معظمه على الحذف، يعمد إليه المتكلم اعتماداً منه على فهم المخاطب للكلام الذي يسمعه تبعاً للقرينة اللفظية أو الحالية.

٢- الاتساع اللغوي عند ابن السراج (ت٣١٦هـ / ٩٢٨م).

عالج ابن السراج الاتساع اللغوي أوجهه ومسائله معالجة تكاد تكون شاملة، ومن الأبواب التي تناولها.

٢-١. باب جواز إقامة المصادر وظروف الزمان والمكان مقام الفاعل إذا جعلت مفعولات على السعة، مثل: سير بزيد سير شديد، فيجوز نصبها على الموضع إن لم يقم المجرور مقام الفاعل بشرط أن يحذف ما يقوم مقام الفاعل ويضمر، وهذا المحذوف على ضربين: إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدراً استغني عن ذكره بدلاله الفعل عليه، وإما أن يكون مكاناً دل الفعل عليه أيضاً، من نحو: سير بزيد فرسخاً (أضمر السير) لدلالة "سير" عليه، فكأنك قلت: سير السيرُ بزيد فرسخاً، ثم حذفت السير، فإن كان مكاناً دلّ الفعل عليه فلا بدّ من أن تضمر ما يدل عليه "سير" نحو الطريق وما أشبه ذلك من الأمكنة، لأن السير لا يكون إلا في طريق، فكأنك قلت: سير عليه الطريق فرسخاً، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني.[١]

٢-٢. ناقش ابن السراج مسألة الفصل بين اسم الفاعل وبين ما عمل فيه بعامل آخر لئلا يدخل فيه لبس في بعض الكلام مثل: آكلاً كان زيد طعامك، ورأى أن هذا الفصل يحسن في الظروف نحو: راغباً كان زيد فيك؛ لاتساعهم في الظروف.[٢]

---

١ انظر: الاصول١ / ٧٩

٢ نفسه١ / ١٩٩

٢-٣. أجاز ابن السراج أن تقوم الصفة مقام الاسم مثل: نعم الرجل رجل قام ويقوم، ومنع أن يقوم الفعل مقام الاسم نحو: نعم رجلاً قام ويقوم، بحذف "رجل" ورأيه في ذلك أنه لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الاسم، وإنما الذي يقوم مقامه الصفة، لأن الصفة في الأصل اسم يدخل عليها ما يدخل على الاسم، وإقامتهم الصفة مقام الأسماء اتساع في اللغة.[١]

٢-٤ أما رأيه في حذف حرف الجر من الكلام من نحو: ذهبت الشام، ودخلت البيت، فعلى الأصل عنده: ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، فحذف حرف الجر اتساع وتخفيف في اللغة[٢].

٢-٥. الأفعال التي تأخذ مفعولين في اللفظ، وحقها أن تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر نحو: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً[٣]" والأصل : من قومه حذف الجار وأوصل الفعل فنصب، غير أن ابن السراج رأى أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدّي الفعل، وإنما يجوز هذا فيما سُمع عن العرب في استعمالهم.[٤] أما الأفعال التي تأخذ ثلاثة مفاعيل، مثل: سرقت عبد الله الثوب الليلة، على ألا تجعل" الليلة " ظرفاً ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة كما قال بذلك سيبويه.[٥]

٢-٦. الاتساع في أسماء الأزمنة بأن تجعل الأسم منها اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً مثل سحر وتعني: سحر يومك. فسحر لا تكون إلا ظرفاً، ومثله ضحى، وصباح، وعشية، وعشاء، وكذلك ذات مرة، وذات نهار، إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك، إلا أن لغة خثعم تجيز استعمال ذات ليلة وذات مرة أن تأتيا مرفوعتين، وعلى هذا يجوز أن تنصب نصب المفعول به اتساعاً واختصاراً.[٦]

٢-٧. الإتساع في إقامة أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهي على ضربين:

---

١ نفسه ١ / ١٧١.
٢ نفسه ١ / ١٧١
٣ سورة الأعراف آية ١٥٥
٤ الأصول ١ / ١٨٠
٥ انظر: الكتاب ١ / ٢٢١ وانظر: الأصول ١ / ١٨٨
٦ السابق ١ / ١٩٢

٧-٢-١ ما يكون فيه اسم الزمان مضافاً إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان للاتساع من نحو: جئتك مقدم الحاج... أي جئتك وقت مقدم الحاج. وهذا ما قال به سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام.[١]

٧-٢-٢. ما يكون فيه اسم الزمان موصوفاً فيحذف اتساعاً ويقام الوصف مقام الموصوف نحو: طويل، وحديث، وكثير، وقليل... فإذا وصف اسم من أسماء الزمان جاز أن يكون اسماً وأن يكون ظرفاً، فلك أن تنصبه على السعة نصب المفعول به من نحو: قمت اليوم وقعدت الليلة، فتنصبه نصب "زيد" فتقول: ضربت زيداً وضربته، وقمت اليوم وقمته، وإذا نصبته نصب الظرف قلت: قمت فيه، وإذا وقع موقع المفعول فيما لم يسم فاعله جاز أن يقوم مقام الفاعل من نحو: صيد عيه يومان.[٢]

٧-٢. الاتساع في الظرف للتقريب والتشبيه من نحو: زيد دون الدار، إنما تريد مكاناً دون الدار..ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال، وإنما الأصل المكان.[٣]

٩. الاتساع في المتصرف من الظروف والمصادر وقيامها مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة من نحو: سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة، فإن شئت نصبت يوم الجمعة على الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبته على أنه مفعول على السعة كما رفعت فرسخين على ذلك.[٤]

١٠. الاتساع في المفعول له والمفعول معه بحذف حرف الجر فيهما، فلم يجريا مجرى الظروف في التصرف في الإعراب، وفي إقامتهما مقام الفاعل، فيدلّك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما اتساعاً منهم فيهما من نحو: جئتك طلب الخير، أي لطلب الخير، فحذفت اللام نحو: ما صنعت وأباك، أي: ما صنعت مع أبيك[٥].

١١. الاتساع في باب تمييز المقادير من نحو: لي مثله رجلاً، أي أنه مشبّه بذلك، لأن المثل مقدار، فذلك الأصل، ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون: لي مثله رجلاً، وهم يريدون في شجاعته وغنائه[٦] (أي أن الكلمة تخرج من الحقيقة إلى المجاز).

---

١ انظر: الكتاب ١ / ١١٤ وانظر الأصول ١ / ١٩٣.
٢ الأصول ١ ١٩٣ وانظر الكتاب ١ / ١١٤.
٣ الأصول ١ / ١٩٩
٤ نفسه ١ / ٢٠٣.
٥ نفسه ١ / ٢٠٩-٢١٠
٦ نفسه ١ / ٣٠٧

١٢. الاتساع في معنى الأسم المجرور بفي (بخروجه من الحقيقة إلى المجاز) من مثل: في فلان عيب، فمجاز واتساع، لأنك جعلت الرجال مكاناً للعيب يحتويه، وكذلك تقول: أتيت فلاناً وهو في عنفوان شبابه، أي وهو في أمره ونهيه، فهذا تشبيه وتمثيل، أي: أحاطت به هذه الأمور، قال سيبويه: وإن اتسعت في الكلام فإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله[١]

١٣. الاتساع في مسائل الدعاء والأمر والنهي، فإن قلت: زيد قطعت يده، كان قبيحاً لأنه يشبه الخبر، وهو جائز إذا ما يشكل، وإذا قلت: زيد ليقطع الله يده، كان أمثل، لأنه غير مُلبس، وهو على ذلك اتساع في الكلام، لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين، والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيد قم إليه واضربه اتساعاً، كما قالوا: زيد هل ضربته، فسدّ الاستفهام مسدّ الخبر وليس بخبر على الحقيقة[٢]

نخلص مما سبق إلى الملحوظات التالية:

١. التقى ابن السراج في كثير من آرائه سيبويه، ولا أغلو إذا قلت: إنه تبنى الكثير منها من نحو:

١-١- الأفعال غير المتعدية بنفسها بل بحرف الجر، مثل: ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت، تتعدى بحذف حرف الجر استخفافاً واتساعاً، فتصبح: ذهبت الشام، ودخلت البيت.

١-٢- كما التقاه في باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقها أن تتعدى إلى الثاني بحرف الجر، إلا أنهم استعملوا حذف الجار فيه، بدعوى أنه يجوز فيه الوجهان من ذلك: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً" لك أن تقول: اختار موسى من رجال قومه...

١-٣- والتقاه في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل مثل: سرقت عبد الله الثوب الليلة، فتعدى "سرقت" إلى ثلاثة مفاعيل، على أن لا تجعل "الليلة" ظرفاً، ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة.

١-٤- والتقاه أيضاً في أسماء الأزمنة التي تكون على ضربين اسماً وظرفاً ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً، فأسماء الزمان لك أن تجعلها اسماً وظرفاً، إلا ما خصصته العرب بأن جعلته ظرفاً مثل: سحر، عشية، عشاء، ضحى.. إذا أضفتها إلى يومك، فتصبح عشية يومك،

١ الاصول ١ / ٤١٢ وانظر الكتاب ٢ / ٣٠٨، وانظر: المقتضب ٤ / ١٣٩.

٢ نفسه ٢ / ١٧٠

وضحى يومك، وقد صحّ في لغة لخثعم قولهم: ذات ليلة، ذات مرة، جاءتا مرفوعتين، فيجوز أن تنصب نصب المفعول على السعة.

١-٥ الاتساع عند ابن السراج يقوم أيضاً على الحذف مثل حذف الاسم وإقامة الصفة مقامه، وحذف الجر من الجمل التي فيها أفعال تتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقها أن تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر، وحذف حرف الجر، من الجمل التي فعلها ظنّ أو إحدى أخواتها، وحذف المضاف إليه من أسماء الأزمنة التي تكون اسماً وظرفاً مثل: سحر، وضحى... وحذف اسم الزمان إذا كان مضافاً إلى مصدر مضاف، وحذف اسم الزمان إذا كان موصوفاً، فيقوم الوصف مقام الموصوف مثل: سير عليه طويل من الدهر، والأصل: سير عليه سير طويل من الدهر.

٢. الاتساع عند ابن السراج يمتزج فيه المعنى النحوي بالمعنى البلاغي وذلك:

٢-١- حين يتسع الظرف عنده للتقريب والتشبيه من نحو: زيد دون عمرو وأنت تريد الشرف أو العلم أو المال.

٢-٢- حين يتسع تمييز المقادير في قولك: لي مثله رجلاً، أي أنه مشبه بذلك، لأن المثل مقدار، فذلك الأصل، ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون: لي مثله رجلاً وهم يريدون في شجاعته وغنائه..

٢-٣- وكذلك يظهر المعنى البلاغي للاتساع في الاسم المجرور حين يخرج من الحقيقة إلى المجاز في قولك: في فلان عيب. فقد جعلت فلاناً مكاناً للعيب يحتويه.

٣. ومثلما يقع الاتساع على الأسماء والأفعال عند ابن السراج، يقع عنده أيضاً على بعض حروف الجر إذا تقاربت معانيها من نحو (الباء، في) نحو: فلان بموضع كذا، وفلان في موضع كذا، وفلان في موضع كذا، فالباء تفيد الإلصاق، وفي تفيد الاحتواء.

٤. الاتساع عند ابن السراج يقوم على اللفظ لا على المعنى ولاسيما في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وحقها أن تتعدى إلى الثاني بحرف جر، وهو بهذا يكون قد التقى سيبويه أيضاً في هذه المسألة وفيما عرضه من شواهد.

٥. الاتساع عند ابن السراج ليس خروجاً على القاعدة بل تأكيد لها من نحو قوله: جاء في لغة لخثعم: ذات ليلة، وذات مرة، أي جاءتا مرفوعتين، فيجوز على أساس من هذه اللهجة أن تنصب أسماء الزمان نصب المفعول به على السعة. ويقول عن أسماء الزمان التي تأتي

موصوفة فيحذف الموصوف ويقام الوصف مقامه: وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن ظروفاً، وجرت مجرى ما لا يكون الا ظرفاً. قال "والنصب عندي عربي كثير".

٦. إذا استثني شيئاً من قاعدة ما من قواعد الاتساع نبّه عليه؛ كقوله عن حذف الجار من ثاني المفعولين، وأوصل الفعل فنُصب في قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

قال: وأعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدى الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم:[١]

٧. الاتساع عند ابن السراج لا يقوم على الحذف وحده، بل هناك صورة أخرى لهذا الاتساع، وهي التضمين التي معناها: إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه، من نحو تعليقة على الآية الكريمة: وحسبوا أن لا تكون فتنة[٢] "تقرأ بالرفع والنصب، فمن قرأ، أن لا تكون فتنة بالرفع جعل أنْ مخفّفة من الثقيلة، فكأنه أراد وحسبوا أنْ لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين. ومن قرأ بالنصب فقد جعل أنْ ناصبة للفعل، ولم يجعل حسبوا بمعنى العلم: "وحسبوا أنْ لا تكون فتنة" وما ذهب إليه ابن السراج في القراءة الأولى بالرفع هو مذهب مشايخه، وقد حُكي عن المازني نحو منه، ثم يتسعون فيحملون "رجوت" على علمت إذا استقر عندهم الرجاء، وهذا أبعدها[٣].

٨. الاتساع عند ابن السراج ليس اعتباطاً، بل هو مرتبط بأسباب منها:

التخفيف، واختصار الكلام، وتجنب التفصيلات، لأن كثرة الاستعمال تجعل المخاطب على علم بها، إما بالقرائن اللفظية أو القرائن العقلية.

٣-الاتساع اللغوي عند ابن جني(ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)

تناول ابن جني موضوع الاتساع اللغوي تناولاً مفصلاً، والتقى سيبويه وابن السراج وأستاذه أبا علي الفارسي في جوانب كثيرة من معالجاته وأحكامه، من آرائه في الاتساع اللغوي:

---

١ الأصول ١ / ١٨٠

٢ سورة المائدة آية ٧١

٣ انظر: الاصول٢ / ٢٠٩

٣-١- قد يُتّسع في الكلام والقول فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر فيما يسمى بالتضمين الذي معناه: إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه من نحو قوله تعالى: "قالت نملة يأيها النمل أدخلوا مساكنكم..." [١] فحديث النمل كما يراه ابن جني أشبه بالاعتقاد، فكان الأجدر به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد لخفائه، فاستعمال الكلام جاء في موقع القول.[٢]

٣-٢- رد ما قيل عن الإتباع أو المجاورة في جملة: "هذا جحر ضبّ خرب" وغلّط كل الذين قالوا فيها بالإتباع، وصحّح رأيهم حين رأى أنه توسع يقوم على حذف المضاف لا غير، وأنه إذا حمل على محمل حشوا الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل، ووجهه على الأصل الذي يراه وهو: هذا جحر ضب خرب جحره "فيجري" خرب" وصفاً على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر.. فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب" [٣] وبهذا يكون ابن جني قد خالف النحاة في نظرتهم إلى هذه الجملة، فقد حاموا حول الحمل على الجوار أو الإتباع، أما هو فقد قدر المحذوف، وردّه إلى ما يقع وصفاً عليه، واستقام الحكم في نظره، وتتبع الشواهد في القرآن الكريم، فوجدها تربو على ألف شاهد.

٣-٣- من صور الاتساع عنده الاستغناء بالشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة، من ذلك استغناؤهم بترك عن ودع.. واستغناؤهم بلمحة عن ملمحة.[٤]

٣-٤- من صور الاتساع عند ابن جني تغليب الفروع على الأصول فيما يسمى بالتشبيه المقلوب والغرض منه المبالغة من نحو قول ذي الرُّمة:

ورمل كأوراك العذارى قطعتُه إذا ألبسته المظلمات الحنادس

فقد جعل ذو الرمة الأصل فرعاً والفرع أصلاً حين شبه كثبان الرمل بأعجاز النساء، فقلب بذلك ما جرى به العرف والعادة وهو تشبيه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء. "فهذا من حملهم

---

١ سورة النمل آية ١٨

٢ انظر: الخصائص ١ / ٢٢ وانظر حاشية رقم ٣ / ٢٢

٣ الخصائص١ / ١٩١-١٩٢

٤ نفسه / ٢٦٧

الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل"[1] وهو التشبيه المقلوب عند علماء البيان وانتقل هذا الفهم لمعنى حمل الأصل على الفرع من دائرة البلاغة إلى دائرة النحو.

٣-٥- الاتساع في استعمال حروف المعاني بعضها مكان بعض، من نحو : إنّ (إلى) تكون بمعنى "مع" ويحتج القائلون بذلك بقوله تعالى: "من أنصاري إلى الله"[2]. أي: مع الله يقولون "في" تكون بمعنى "على" يحتجون بقوله – عز اسمه: ولأصلبنكم في جذوع النخل[3]" أي عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى "عن وعلى" ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس عنها وعليها[4].

٣-٦- ومثلما يكون الاتساع في الحروف يكون في الأفعال قال: "أعلم أن في الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر كقوله تعالى: "أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم"[5] والرفث هنا بمعنى الإفضاء، وأفضى تعدى بإلي، لذلك جاء الرفث بمعنى الإفضاء.

٣-٧- من صور الاتساع عند ابن جني في الأفعال أيضاً حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره في قول الشاعر:

إذا رضيت عليّ بنو قُشَير لعمرُ الله أعجبني رضاها

أراد بعليّ عنّي، ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته، وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن". وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه قال: لما كان رضيت ضد سخطت عدّى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره.

٣-٨- من صور الاتساع عند ابن جني الحذف، وهو على ضروب:

٣-٨-١- حذف الجملة من نحو جملة القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله. فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجار والمجرور دليلاً على الجملة المحذوفة.

---

١ نفسه / ٣٠٠-٣٠٣

٢ سورة الصف آية ١٤

٣ سورة طه آية ٧١

٤ الخصائص ٢ / ٣٠٦-٣٠٧

٥ سورة البقرة آية ١٨٧

٣-٨-٢- حذف الفعل في الأمر والنهي والتحضيض والشرط من نحو قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية.." [١]. أي فحلق فعليه فدية.

٣-٨-٣-حذف المبتدأ من نحو قوله تعالى: "كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعةً من نهارٍ بلاغٌ"[٢] أي ذلك بلاغ أو هذا بلاغ.

٣-٨-٤- حذف الخبر من نحو قوله تعالى: "طاعة وقول معروف" [٣] قال ابن جني: إن شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على : أمرنا طاعة وقول معروف.

٣-٨-٥- حذف الخبر المضاف من نحو قوله تعالى: "ولكن البرّ من اتقى"[٤] أي برّ من أتقى، أو: ولكن ذا البر من اتقى، والأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه الصدور.[٥]

٣-٨-٦-حذف المضاف مكرراً من نحو قوله تعالى: "فقبضت قبضة من أثر الرسول" [٦] أي من تراب أثر حافر دابة الرسول.

٣-٨-٧- حذف المضاف إليه من نحو قوله تعالى: "لله الأمر من قبلُ ومن بُعد" [٧] أي من قبل ذلك ومن بعده.

٣-٨-٨- حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه وذلك في حال قيام الدليل عليه أو شهدت به الحال من نحو:

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

جادت بكفَيّ " كان من أرمى البشر[٨]

أي بكفي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر

---

١ سورة البقرة آية ١٩٦
٢ سورة الأحقاف آية ٣٥
٣ سورة محمد آية ٢١
٤ سورة البقرة آية ١٧٧
٥ انظر: الخصائص٢ / ٣٦٢
٦ سورة طه آية ٩٦
٧ سورة الروم آية ٤
٨ الخصائص ٢ / ٣٦٧

٣-٨-٩-حذف الصفة إذا دلت الحال عليها من نحو قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل. وكأن هذه الصفة حذفت لما دل من الحال على موضعها في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك في المدح او الذم.

٣-٨-١٠- حذف المفعول به من نحو قوله تعالى: "وأوتيت من كل شيء" [١] أي أوتيت منه شيئاً.

٣-٨-١١- حذف الظرف من نحو قوله الشاعر:

فإن متّ فانعيني بما أنا اهله وشقّي عليّ الجيب يا ابنة معبد

أي إن متّ قبلك

٣-٨-١٢- حذف المعطوف والمعطوف عليه في قول القائل: راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة والناقة طليحان

٣-٨-١٣-حذف المستثنى في قوله القائل: جاءني زيد ليس إلا، وليس غير، أي ليس إلا إياه وليس غيره.

٣-٨-١٤- حذف المنادى من نحو قول القائل:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّب قال يا لا

أراد: يا لَبنى فلان.[٢]

٣-٩- الاتساع في تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الواو وحدها من نحو: قام وعمرو زيد. والاتساع فيه دخول الواو على المعطوف قبل استقلال الفعل بفاعله.[٣]

٣-١٠- الاتساع في تقديم إذا الظرفية لتعلقها بمحذوف دل عليه دليل في الجملة، من نحو: "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا"[٤] فقدم "إذا" وهي منصوبة بشاخصة، فكأنه قال: فإذا هي شاخصة هي أبصار الذين كفروا، والظرف مما يتسع ولا تضيق مساحة التعذر له بأن إذا تعلقت بمحذوف دلت عليه شاخصة [٥]

---

١ سورة النمل آية ٢٣
٢ انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٥
٣ انظر: نفسه / ٣٨٥
٤ سورة الأنبياء آية ٩٧
٥ انظر: الخصائص ٢ / ٣٩٨

٣-١١- الاتساع في الحمل على المعنى ومن ضروبه:

٣-١١-١- تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، فمن نحو تذكير المؤنث قوله:

فلا مُزنة أودقت ودقها ولا أرضُ أبقلَ إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب[١].

٣-١١-٢- تأنيث المذكر من نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مجنّي دون مَن كنت أتقي ثلاث شخوص: كاعبان ومُعصِرُ

أنث الشخص، لأنه أراد به المرأة[٢].

٣-١١-٣- باب الواحد والجماعة ومنه قول ذي الرُّمة:

وميّة أحسن الثقلين وجهاً وسالفة وأحسنه قذا لا

فأفرد الضمير في "أحسنه" مع قدرته على جمعه "فأحسنهم" وقد تقدم في الأول لفظ الجمع في "الثقلين" فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد، لأنه مما يؤلف في هذا المكان.[٣]

٣-١٢- الاتساع في المجاز لما فيه من ا لحذف والتشبيه والتوكيد، ومنه قوله تعالى: "واسأل القرية التي كنا فيها"[٤]. والاتساع في الآية الكريمة أنه استعمل السؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله. وأما التشبيه فلأن القرية شُبّهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة: فكأن أولاد يعقوب تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر.. ويختم ابن جني حديثه عن الاتساع بقوله :وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[٥]

---

١ الخصائص ٢ / ٤١١

٢ الخصائص ج٢ / ٤١٧

٣ نفسه / ٤١٩

٤ سورة يوسف آية ٨٢

٥ انظر: الخصائص ٢ / ٤٤٧

نخلص مما سبق إلى الملحوظات التالية :

١ - عالج ابن جني مسائل الاتساع المتعلقة بالتعبير عن الشيء بغير أصل وضعه من مثل التضمين والتغليب معالجة لم تترك المزيد لأحد من بعده، وصحّح ما درج عليه النحاة من غلط في بعض المسائل وعدّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه من نحو قولهم: "جحر ضبٌّ خرب".

٢- استقصى أحوال الاتساع استقصاء غير معهود لا عند من سبقه من النحاة ولا عند من أتى بعده منهم، فقد استقصى كل هذه المسائل وحشدها في باب خاص سماه: شجاعة العربية : فصّل فيه الحديث عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف.

٣- تتبع الحروف التي يُتّسع فيها، فيستعمل بعضها في مكان بعض، وكذلك الأفعال التي يُستعمل بعضها في مكان بعض، واتفق مع سيبويه وابن السراج في كثير من معالجاتهم.

٤- الاتساع عند ابن جني كما عنده غيره ممن سبقوه ليس خروجاً على القاعدة بل هو تأكيد لها، وإذا لجأ إلى الاضطرار فهو من باب التسهيل ليس إلا، وحين عالج التقديم والتأخير رآه على ضربين، أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهّله الاضطرار، ودعم رأيه بأمثلة كثيرة، ونبّه على قبح الضرورة، لأنها تخترق الأصول، وتتجاوز القواعد، وأن مرتكبها جائر عن القصد متنكب طريق الصواب، ولكنها(أي الضرورة) لا تدل على ضعف ولا على قصور في اختيار الوجه الأفضل، بل تدّل على شجاعة في سلوك التصرف في اللغة والاتساع في استعمالاتها.[١]

٥- الاتساع عند ابن جني كما هو عند سيبويه وعند ابن السراج له مسوغاته وأسبابه، كالتخفيف، واختصار الكلام لوجود الدليل، لأن الكلام إذا عرِيَ من القرائن اللفظية أو العقلية لم يجز الاتساع به.

٦- الاتساع عن ابن جني وإن كان في معظمه يقوم على الحذف بكل ضروبه وألوانه، إلا أنه لم يغفل الجوانب الأخرى المتعلقة بهذا الاتساع من زيادة وتقديم وتأخير وتغليب وتضمين.

٧- الاتساع عند ابن جني يعني الخروج عن قاعدة القياس بما يسمح به القياس في الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، ويسهّله الاضطرار[٢].

---

١ الخصائص ج٢ / ٣٨٢.

٢ نفسه ٢ / ٣٨٢.

٢-ظاهرة الاتساع في النحو القديم

-سيبويه

-ابن السراج

-ابن جنّي

مقدمة:

إن من طبيعة العربية النمو والاتساع، نجد ذلك جلياً في فقه اللغة في أبواب الاشتقاق والنحت والتعريف. ولهذه الأبواب آثار واضحة في تطويع اللغة واستيعابها لمسميات لم تكن من قبل. وقد زخرت المؤلفات اللغوية بفيض غامر من المعربات منذ العصر الجاهلي حتى وقتنا الحاضر، على نحو ما نجد عند أبي منصور الجَواليقي (ت٥٣٩هـ / ١١٤٤م) في كتابه (المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم). وعند الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) في كتابه (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل). وقد تجلت جهود المشتغلين في التعريب في هذه الأيام في ما تقدمه المجامع اللغوية في كل من: القاهرة وبغداد ودمشق وعمان على تباين جهودها، وعدم التنسيق فيما بينها.

وقد دأب العلماء منذ القرن الأول الهجري على تقعيد النحو العربي، ووضع أصوله، ورصد الشواهد على كل قاعدة من قواعده. غير أنه من العسير جداً وضع كل ما ورد عن العرب وفق قواعد ثابتة، لذا وجد عند النحويين ما سُمّي بالشذوذ أو النّدرة أو الضرورة. وهذا لا يعني أن كل ما لم ينحصر وفق قاعدة نحوية ثابتة يعد شاذاً و نادراً أو ضرورياً. ذلك أن العرب كانوا يتوسعون في كلامهم. فكانوا يعطون الشيء حكم ما أشبهه، أو حكم مجاوره ويُشربون اللفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، ويعبّرون عن الشيء بغير أصل وضعه، وتوسّعوا في الظروف والمصادر والجار والمجرور، والحذف والتقديم والتأخير، وغير ذلك إضافة إلى أن اتساعهم في الشعر كان أكثر من اتساعهم في النثر. على أن أكثر ما يبدو الاتساع في النحو القديم في الظواهر التالية:

١-١ القياس والسماع

استوت العربية على سوقها، على وجه يجعلها ملكة راسخة تسيل على ألسنة أصحابها، بعد أن سلخت عمراً مديداً في الجاهلية، فأصحابها يصوغون كلماتها ويضبطون حروفها ويبنون الجمل والأساليب فيها بفطرة سليمة، حتى إذا صار العرب أهل دين وحملة رسالة، ودعاة مبدأ، وامتزجت الطاقة العربية بالفكرة الإسلامية، وخرجوا من جزيرتهم، واختلطوا بغيرهم من الأمم، سرى اللحن على ألسنتهم، واندسّت العجمة في لغتهم فدعاهم ذلك إلى ضبط اللغة وتأصيلها، وكانت جهود علماء اللغة تقوم على السماع من أفواه الخلّص الذين عاشوا في الحواضر حتى ١٥٠هـ، أما أهل البادية فقد استمر الأخذ عنهم حتى القرن الرابع الهجري، ذلك لأنّ هؤلاء العرب ظلّوا أوفياء لسليقتهم اللغوية، فلم يختلطوا بغيرهم من الأمم المجاورة من الأعاجم، فلم تشب لغتهم شوائب العجمة، الأمر الذي أتاح لعلماء العربية أن يضعوا القواعد وهم آمنون، وأن يأخذوا أنفسهم في شأن هذه اللغة على النحو الذي أخذ به أهلها أنفسهم، فليست أقيسة اللغة إلا استنباطاً مما يجري فيها من ألفاظ وصيغ، فاللغة هي الأصل والقياس منها يتفرع [١]، وذلك رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية[٢]. وإذا كان علم اللغة يقوم على السماع؛ فإن علم الصرف والنحو يقومان على القياس وأن علماء النحو اتكأوا على جهود علماء اللغة الذين راحوا يجمعون اللغة بالسماع ممن صحت سلائقهم، ولهذا عرّفوا النحو: " بأنه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب، أو كما عرّفه الكسائي بقوله: " إنما النحو قياس يُتبع، ولا يكون هذا القياس إلا إذا كان ما حُمل عن العرب مستفيضاً بحيث يُطمأنّ إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه"[٣]، وإذا ندّعنه استثناءات تمردّت على قيودهم وأصولهم التي مدّت رواقها على الأغلب السائد في كلام العرب عدّوها لغات أو نوادر وشذوذاً لا قيمة لها، فلولا القياس لضاقت العربية على الناطقين بها، شأنها شأن غيرها من اللغات الحية، لأن القياس هو الطريق إلى القيام على اللغة والحفاظ عليها، غير أن تفاوت لغات العرب بالجودة والفصاحة لا يمنع من القياس عليها، لأنها حجة، والناطقون بها من ذوي السلائق السليمة، فابن جنّي حين بحث في اختلاف لهجات العرب، انتهى إلى ضوابط تأخذ في اعتبارها الاستعمال الشائع والقياس، لأن الصواب في اللغة مناط الشيوع، ومتى ساغت الكلمة

---

١ محمود تيمور: مشكلات اللغة العربية ص٢٧.

٢ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص١٠.

٣ سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٧٨

في الأفواه ظفرت بحجتها في الاعتداد بها، وأصبح لها في الحياة حق معلوم [1]. أما اللهجة القليلة الشيوع فليس استعمالها خطئاً، لكن مستعملها – برأي ابن جني- يكون مخطئاً لتركه أجود اللغتين-إلا إذا كان مضطراً، فإنه لا يلام ولا يذم على استعماله إياها، يقول:" اللغات على اختلاف لهجاتها كلّها حجّة، والناطق على قياس اللغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه[2]، ويضرب ابن جنّي مثلاً على أن اختلاف اللغات لا يمنع حجيتها، أو القياس عليها بقبيلة تميم التي تترك إعمال " ما " ويقبلها القياس، بينما الحجازيون يُعملونها، ولكل واحد من القبيلين نهج خاص من القياس يأخذ به ويطمئن إلى مثله. إن استقراء النحاة لكلام العرب جعلهم يصنفونه صنفين: صنف شاع استعماله واشتهر وكثرت نظائره، فجعلوه قياساً مطرداً، وصنف لم يظهر فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ، ووقفوه عند حدود السماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا ان العرب لم تقصد بذلك القليل أن يُقاس عليه[3]. على أن نظرات النحويين لم تكن متكافئة، فمدرسة البصرة التي على رأسها الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ-٧٨٦م) ومدرسة الكوفة التي على رأسهاالكسائي (علي بن حمزة ت١٨٩هـ / ٨٠٤م) كانتا تتجاذبان حبل الصراع بينهما بشأن هذا القياس، فبينما اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل النادر؛ نجد ان الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين، ولعل ابن جنّي قد بتّ الحكم في مسألة القياس على الأكثر حين قال: " واعلم أن من قوّة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب؛ فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضَرْبَبْ هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب- أو ضورب أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يُعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. . وأنّ الشيء إذا فشا في الاستعمال وقوي في القياس صح وأخذ، وإذا ضعف في القياس وقل في الاستعمال فهو مرذول مطرح، فأهل القياس من النحويين هم الذين ذهبوا مذهب ما قيس على[4]. كلام العرب فهو من كلام العرب، وقد نص على ذلك أبو عثمان المازني(بكر بن محمد ٢٤٩هـ / ٨٦٣م) وقال: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيد، أجزت، ظرُف بشر وكرم خالد[5]. وكتاب سيبويه(عمرو

١ مشكلات اللغة العربية ص ٢٧-٢٨.

٢ الخصائص ج١ / ١٢

٣ محمد الخضر حسين : القياس في اللغة العربية ص٣١، ود. ابراهيم رفيعة : أصالة اللغة العربية وعلومها من ٦-٧.

٤ الخصائص ج١ / ١١٤، ١٢٦.

٥ الخصائص٣٥٧ ونفسه ص١٢٦.

بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ / ٧٩٦م) يعجّ بعلل الخليل بن أحمد (١٧٠هـ / ٧٨٦م) وتعليلاته وأقسيته القائمة على الكثرة المطردة من كلام العرب. قال سيبويه: روى الخليل بن أحمد - رحمه الله - أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبّهه بما يجوز في الشعر من نحو قول ابن صريم اليشكري:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلّم[١]

والقياس قياسان معنوي ولفظي على حد التعبير، ولكن المعنوي أقواهما وأوسعهما[٢]، بل إن ابن جنّي يذهب إلى أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه، ألا ترى أنك إذا سُئلت عن " إن " من قول زهير بن أبي سُلمى:

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ههنا مصدرية، لشبهها لفظاً بما النافية التي توكد بإن من قوله:

ما إن يكاد يخلّيهم لوجهتهم تخالجُ الأمرٍ إن الأمر مشترك

وشَبَهُ اللفظ بينها يصيّر " ما " المصدرية إلى أنها كأنها " ما " التي معناها النفي"[٣] ويتصل بالقياس الضرورة النحوية، التي رافقت القياس في بدايته وظلت تلازمه، حتى إذا ورد على النحاة شيء من الشعر مخالف لقياسهم كدّوا أذهانهم لتخريجه، وإذا استعصى عليهم حلوا المعضلة بقولهم: وإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر فإنه لا يجوز في اختيار الكلم[٤] ومن أمثلة الضرورة في الشعر عند سيبويه قول الاحوص:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

وإنما لحق التنوين مطر للضرورة، كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة[٥]، لأن التنوين لازم للنكرة، والضرورة عند سيبويه قائمة على التماس الشبيه وهو العودة إلى أصل متروك في بعض الأحيان مثل قول الشاعر:

قدني من نصر الخُبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح المُلحد

---

١ الكتاب ٢ / ١٣٤ - ١٣٧

٢ الخصائص ١ / ١٠٩

٣ نفسه ١ / ١١٠

٤ د. عفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسيه والفنية إلى النحو العربي - معهد الإنماء العربي، بيروت - ١٩٧٠ - ط١، ص٩٨

٥ انظر الكتاب ٢ / ٢٠٢ وانظر: خزانة الأدب ولب الباب لسان العرب ١ / ٢٩٤.

والشاهد فيه حذف النون من " قدي " تشبيهاً بحسبي، وهني، وإثباتها هو المستعمل"[1] ويرى أبن جني أن العرب قد يلجأون إلى الضرورة في الشعر مع قدرتهم على تركها، لأن في سعة العربية ما يشجعهم على أن يخرجوا على القياس ما دامت الضرورة الشعرية تدفعهم إلى ذلك، يقول: " إن العرب قد تلزم الضرورة في حال السعة، أنساً بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها ذلك عند وقت الحاجة إليها، ألا ترى إلى قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي علىّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فرفع " كلُّه " للضرورة، ولو نصب لما كُسر الوزن[2]، فابن جني يرى رأي أستاذه أبي علي – رحمه الله – في الضرورة، فكما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا [3]. وابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر الشاعر إليه، ولم يجد عنه مخلصاً، في حين أن جمهور النحاة يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في الكلام سواء اضطّر إليه الشعر أم لا[4]. أما الاطراد والشذوذ فهو عند ابن جني على أربعة أضرب:

١- مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً مثل: قام زيد وضربت عمراً ومررت بزيد. ولافرق عند النحاة بين المطرد والقياسي، لأن المطرد مستقيم على جهته، ذائع بين الناس وكذلك القياس.

٢- مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك من نحو الماضي من يذر ويدع.

٣- مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم: استوصبت الأمر، ولا يقال: استصبت الأمر، ومنه: استحوذ، وأغيلت المرأة.

٤- شاذّ في القياس والاستعمال معاً، ومنه تتميم ما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومِسك مدووف (مبلول)، وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وكل

١ انظر: الخصائص / ٣٧١، وحاشية رقم ٤

٢ الخصائص ٣ / ٣٠٣-٣٠٤.

٣ نفسه ١ / ٣٢٣، وانظر : الأشباه والنظائر، ١ / ٢٤-٢٢٥.

٤ انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح مع حاشية ياسين العلمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت ج ١ / ١٤٢ وانظر: الأشباه والنظائر ١ / ٢٢٤، وانظر: الضرورة الشعرية لعبد الوهاب محمد علي العدواني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) ص٣٨٨.

ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن استعماله فيما استمعلته فيه إلا على وجه الحكاية[1].

ولا فرق عند النحاة بين الشاذ والنادر من حيث إن كل واحد منهما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره حملاً لهذا الموضوع على حكم غيره.

١-٢- القلب

القلب ظاهرة لغوية يمكن أن تندرج في جملة المواد التي تألفت منها العربية، وتدل على الاتّساع فيها. أمّا معناها لغة، فهو تحويل الشيء عن وجهه[2]. ومجازاً فلها عدة معان من نحو: قلب المعلم الصبيان بمعنى حَرَفهم إلى بيوتهم، وقلب التاجر السلعة وقلّبها بمعنى تبصرها، وفتش عن أحوالها، ورجل قُلّب وحُوّل يعني أنه يقلب الأمور ويحتال الحيل.. وقوله تعالى: " فأصبح يقلب كفّيه " [3] يعني أنه يتندم، وقلب المجنون عينه إذا غضب فانقلبت حماليقه[4]. وتطالعنا هذه اللفظة في كتب الصرف في باب الإعلال والإبدال، وفي كتب النحو يراد بها التقديم والتأخير، وقلب المعنى والحكم الإعرابي[5]. كما وردت في علم البيان في باب التشبيه المقلوب، وهو جعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، وفي علم البديع تُعدّ من وجوه تحسين الكلام[6]. وفي علم المعاني في باب القصر، فأنواع القصر من حيث حال المخاطب ثلاثة: قصر إفراد، وقصر تعيين، وقصر قلب. وقصر القلب يخاطب به من يعتقد العكس، ففيه تبديل حكم المخاطب كله بغيره، وقيل إن شرط قصر الموصوف قلباً تحقّق تنافيهما[7]، ومنه قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾[8] لأنه جاء رداً على الذين أنكروا أن يموت النبي عليه الصلاة والسلام أو يقتل.

وقد انقسم العلماء ازاء مسألة القلب إلى فرقاء: فريق يرى أن القلب مقصور على الشعر لكثرة وروده فيه، ويجوز القياس عليه، وان قلّته في النثر لا تجيز القياس عليه كابن

---

١ الخصائص ١ / ٩٦-١٠٠، وانظر: اللغة والنحو ص٤٧-٥٠، وانظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، المجلد السادس، الجزء الثلاثون، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (د،ت)، ص١٦٣.

٢ انظر: القاموس المحيط مادة قَلَب، وانظر: لسان العرب مادة قَلَب، وانظر: تاج العروس مادة قَلَب.

٣ سورة الكهف آية ٤٢

٤ أساس البلاغة مادة قلب ص٥١٩.

٥ انظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية ص١٣.

٦ انظر: شروح التلخيص ٤ / ٤٥٩

٧ نفسه٢ / ١٧٢-١٨٥، ٤ / ١٨٠-٢٨٥، ٤٥٩-٤٦٠

٨ سورة آل عمران آية ١٤٤

عصفور (ت٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) مثلاً[١] ومن هذا الفريق القزاز القيرواني[٢] (ت٤١٢هـ / ١٠٢١م) وفريق آخر عدّ القلب في الشعر من عيوب الشعر. كالمرزُباني[٣] (ت٣٨٤هـ / ٩٩٤م) وفريق ثالث على رأسه الخليل ابن أحمد[٤] (ت١٧٠هـ / ٧٨٦م) يرى أن القلب سببه الاضطرار على نحو ما قال سيبويه[٥] (ت١٨٠هـ / ٧٩٦م) على أرجح الأقوال): وسألته (أي الخليل) عن مسائية فقال هي مقلوبة وكذلك أشياء وأشاوي، ونظير ذلك من المقلوب قسي، وإنما أصلها قووس، فكرهوا اجتماع الواوين والضمتين، ومثل ذلك قول الشاعر أبو الأخزر الحماني:

مروان مروان أخو اليوم اليمي وإنما أراد اليوم فاضُطَّر إلى هذا[٦]

أما سيبويه فيرى أن القلب قد يكون في:

١-٢-١- في التقديم التأخير، قال: سألت الخليل، فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقاً إنك ذاهب على القلب؟... فقال: ليس هذا من مواضع إنّ، لان (إنّ) لا يبتدأ بها في كل موضع... فلما لم يجز حملوه على: أفي حق انك ذاهب، وعلى: أفي اكبر ظنك أنك ذاهب؟[٧].

١-٢-٢- قلب فعل الشرط المضارع إلى الماضي ليصحَّ كون الجواب مضارعاً مرفوعاً، قال: "وأما يونس فيقول: إن تأتني آتيك، وهذا قبيح يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام من نحو قوله تعالى: "أفإن مت فهم الخالدون"[٨] فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً[٩].

١-٢-٣- قلب الماضي إلى المستقبل أي استعمال صيغة المضارع للدلالة على الماضي من نحو:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثُمّت قلت لا يعنيني

---

١ ابن عصفور (علي بن مؤمن): ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، بيروت ١٩٨٠، ص٢٧١.

٢ القزاز القيرواني (محمد بن جعفر): ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق وشرح ودراسة، محمد زغلول سلام وزميله، منشأة المعارف بالإسكندرية (د.ت) ص١٠٣.

٣ المرزباني (محمد بن عمران بن موسى): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٢٨.

٤ انظر: سيبويه٤ / ٣٨٠-٣٨٢، وانظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث، ١٣٨٩-١٩٦٩م، ١ / ص١٤٤.

٥ وانظر: نفسه ٤ / ٣٨٠-٣٨١.

٦ نفسه ٤ / ٣٨٠

٧ انظر: نفسه ١ / ١٣٥.

٨ سورة الأنبياء، آية ٣٤.

٩ انظر: سيبويه ٣ / ٨٣.

أي: ولقد مررت... ولقد أمِن اللّبس فوقع أمرّ موقع مررت[1].

١-٢-٤- وضع الفعل المستقبل بعد حتى في معنى الماضي، إذا قلت: سرت حتى أدخل بمعنى: سرت فدخلت، لأنه لم يرد ماضياً منقطعاً، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه فجعله كالفعل الدائم[2].

١-٢-٥- وقد يكون القلب عنده متعلقاً بالكلمة وحدها من حيث حذف الهمزة منها في قول طريف بن تميم العنبري:

فتعرّفوني إنني أنا ذاكمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَم[3]

والشاهد فيه: قلب شائك إلى شاك، بحذف الهمزة للتخفيف.

١-٢-٦- وقد يكون القلب عنده في الكلمة لأن معناها غير مطّرد، ولفظها غير سائغ، فتحمل على القلب لتطرد وتسوغ من نحو: " طأمن واطمأن، فإنما حمل هذه الاشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه " [4]. وما أورده الخليل وتلميذه سيبويه يدور في فلك الكلمة والجملة. أما القلب عند المرزباني (محمد بن عمران ت٣٨٤هـ / ٩٤٤م) فهو أن يضطر الوزن الشعري إلى إحالة المعنى فيقلبه الشاعر إلى خلاف ما قصد به، وعدّ ذلك من عيوب الشعر من نحو قوله عروة بن الورد:

فلو أني شهدت أبا سعاد غداة غدا بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيق

أراد فديت نفسه بنفسي فقلب المعنى[5].

أما ابن جني (ت٣٩٢هـ / ١٠٠١م) فقد أفرد له باباً سماه: في باب الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير. فمن صور القلب عند ابن جني:

١-٢-١- الأصلان يتقاربان وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه مثل: جذب وجبذ، فإن قصّر أحدهما عن صاحبه من حيث المصدر، كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه، من نحو

١ نفسه ٣ / ٢٤، وانظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للشيخ عبد القادر البغدادي ١ / ١٧٣.

٢ وانظر: سيبويه ج٣ / ٢٦.

٣ انظر: سيبويه ٣ / ٤٦٦.

٤ انظر: نفسه / ٣٨١.

٥ انظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص٧٧، وانظر: معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة ودار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ط٣، ص٥٥٥.

قولهم: أني الشيء يأني وآن يئين، فآن مقلوب عن أني، والدليل على ذلك مصدر أنى يأني وهو الإني ولا تجد لآن مصدراً[1].

١-٢-٢- قد يكون القلب في كلمة فيها حرفان متقاربان استعمل أحدهما مكان صاحبه لضرورة دعت بموجب الدلالة، ومقتضى الصنعة من نحو: هتلت السماء وهتنت، وهما أصلان متساويان في التصرف[2].

١-٢-٣- وقد يكون القلب بإبدال حرف مكان حرف من نحو: فسطاط وفستاط وفسّاط، فالتاء بدل من الطاء للشبه بينهما. وإذا كانت السين بدلاً من التاء في فسّاط؛ فإن السين والتاء حرفان مهموسان والطاء مجهورة، ومعنى ذلك أن المهموس إلى المهموس أقرب منه إلى المجهور[3]. وخلاصة رأي ابن جني في القلب، أن القلب طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأتّ ولا صنعة، وهو موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس، فالقلب يسمع ولا يقاس عليه.

أما ابن فارس (ت٣٩٥هـ / ١٠٠٤م) فيرى أن القلب من سنن العرب، وقد يكون:-

١-٢-١- في الكلمة، من نحو قولهم: بَكَلَ ولَبَكَ.

١-٢-٢- وقد يكون في الجمل من نحو قول الشاعر:

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الجلد

أراد: الجرم فريضة الزنا[4].

والقزاز القيرواني (ت٤١٢هـ / ١٠٢١م) عدّ القلب في الشعر جائزاً إذا كان الكلام غير مشكل وكذلك الحال في النثر، وأورد أمثلة تدعم رأيه منها:

ترى الثور فيها مُدخل الظلِّ رأسَه وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمعُ

فالظل يدخل الرأس، ويجوز أن يقال: مدخلَ رأسَه الظلّ لأنه لا يشكل. وأما النثر فقولهم: أُعطي الدرهمُ زيداً، فالدرهم آخذ لزيد والوجه أن يكون زيد آخذاً للدرهم. أما أبو حيان (ت٦٥٤هـ / ١٢٥٦م) فيرى أن القلب لا يكون في كلام فصيح، وأن بابه الشعر، وأن ما يعد

---

١ انظر: الخصائص ٢ / ٦٩-٧٠، ٨٧، ٨٨.

٢ نفسه / ٦٩، ٧٠، ٨٧، ٨٨.

٣ نفسه ٢ / ٦٩، ٧٠، ٨٧، ٨٨.

٤ ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م-١٣٨٣هـ ص٢٠٢.

قلباً عند البصريين لضرورة وغيرها توسعاً لا يمكن استيعابه، وأنه مع كثرته لا يطّرد منه شيء، ولا يصح أن يُقاس عليه، ولذلك فهو يحفظ حفظاً [1]. وقد استقصى ابن عصفور (علي بن مؤمن ت٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) في كتابيه ضرائر الشعر والممتع في التصريف أنواع القلب، ودعمها بالشواهد من شعر العرب ونثرهم، وعد ما جاء في الشعر من القلب من باب الضرورة، قال: " وأما إبدال الحكم من الحكم فمنه: قلب الإعراب أو غيره من الأحكام، لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطي بدله حكم غيره [2]... ومن صور القلب عنده:

١-٢-١- أن يكون الاسم مذكراً، فيحكم له بحكم المؤنث، أو العكس حملاً على المعنى، وتذكير المؤنث عنده أحسن من تأنيث المذكر، لان التذكير الأصل [3].

١-٢-٢- معاملة الاسم الذي ليس بمبتدأ لا في اللفظ ولا في التقدير معاملة المبتدأ، نحو:

أقول له كالنصح بيني وبينه هل أنت بنا في الحج مرتحلان

فمرتحلان مرفوع على أنه خبر عن المبتدأ الذي هو ضمير المخاطب وعن ضمير المتكلم المجرور بالباء، مع أن الضمير المجرور بالباء ليس مبتدأ في اللفظ ولا في التقدير، فكان حكمه أن لا يخبر عنه لكنه حكم بحكم المبتدأ فأخبر عنه. والذي سوغ له ذلك الحمل على المعنى؛ هو أنه لا فرق في المعنى بين قوله: هل أنت بنا في الحج مرتحلان وبين قوله: هل أنت وأنا في الحج مرتحلان [4].

١-٢-٣- العطف على التوهم من نحو قول زهير:

بدا ليَ أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فسابق في البيت خفض على توهم الباء في مدرك [5]. وخلص ابن عصفور في حكمه على القلب بأنه: " في الكلام كثير، وإنما جاء للضرورة، ولم تستعمل في سعة الكلام، والمقلوب عنده قسمان:

١ أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي: المبدع في التصريف، تحقيق د. عبد الحميد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع (د.ت) ص١٠٤.

٢ ضرائر الشعر ص٢٨١.

٣ نفسه ص٢٧١ - ٢٧٩.

٤ نفسه ص٢٨١.

٥ ضرائر الشعر ص٢٨٠.

١-٢-٣-١- قسم قُلِب للضرورة من نحو: شواع في شوائع على نحو ما ورد في قول الأجدع ابن مالك الهمداني:

وكان أولاها كعاب مقامر ضُربت على شُزُنٍ فهن شواعي[١]

١-٢-٣-٣- قسم قلب توسعاً من غير ضرورة، وهو قلب مطرد، ومنه: لاث في لائث، وشاك في شائك... وانتهى إلى قوله: " فإن قيل: إذا كان من السعة والكثرة بحيث يتعذر ضبطه فينبغي أن يكون مقيساً ! فالجواب أنه مع كثرته من أبواب مختلفة لم يجئ منه في بابٍ ما شيء يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك[٢].

١-٢-٤- نقل الحركة : ويكون ذلك بتقديمها، من نحو : نقل حركة الضمير في " ضربه" إلى الحرف المتحرك قبله في حال الوقف نحو:

ما زال شيبان شديداً هَبَصُه[٣] حتى أتاه قرنه فوقَصُه[٤]

يريد فوقصه، فنقل حركة الهاء إلى الصاد.[٥]

والقلب عند ابن هشام (ت٧١٦هـ / ١٥٣٩م) أكثر ما يقع في الشعر، ومن صوره عنده.

١-٢-١- جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة من نحو قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسل وماءُ

فيمن نصب المزاج ورفع عسل

١-٢-٢- عكس التشبيه وحذف المضاف من قول رؤبة:

ومهْمَهٍ مغبّرة أرجاؤه كأن لونَ أرضه سماؤه

أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف.

---

١ الممتع في التصريف ج٢ / ٦١٥.
٢ نفسه ٢ / ٦١٦.
٣ الهبص: النشاط.
٤ الوقص: الكسر.
٥ انظر ضرائر الشعر ص١٨٧.

١-٢-٣- قلب التثنية أفراداً من نحو قوله تعالى: فكان قاب قوسين..." لأن للقوس قابين وليس قاب واحد. وأصله: قابَي قوس[١].

ومن العلماء المحدثين الذين تناولوا ظاهرة القلب بالحديث د. رمضان عبد التواب، فقد رأى أن القلب المكاني ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير، لأن القلب عبارة عن تقديم أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق، ودليله على ذلك أن بعض الكلمات المقلوبة بعد شيوعها على الألسنة تأخذ مجراها الطبيعي في اللغة باستعمال باقي المشتقات.

وأخيراً يرى د. رمضان أن القلب المكاني لغات، وليس آتياً عن طريق الأصالة والفرعية- في الغالب- ومن أجل هذا كان بابه السماع لا القياس، إلا فيما عُلم من كثرته في المعتل والمهموز وذي الواو. أما د. إبراهيم أنيس فيرى أن ظاهرة القلب في اللغة العربية مرتبطة بنسبة شيوع السلاسل الصوتية في العربية من نحو لفظة (ملك) أو ملائكة يعد أصلها "لأك"[٢] وليس "ألك" كما ذهب إليه بعض النحويين، لأن "ألك" أكثر شيوعاً من لأك، فالمقلوب عندهم أكثر شيوعاً واستعمالاً من الأصل[٣]. وفي هذا مخالفة لما ذهب إليه الاستراباذي (ت٦٨٩هـ/ ١٢٨٧م) إذ يقول: "وكذا قلّة استعمال احدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة، فإن رجلة في جمع رجل أقل استعمالاً من رجال، وليست بمقلوبة منه"[٤]. ويبدو أن هناك تطابقاً بين ما ذهب إليه د. عبده الراجحي وما ذهب إليه د. رمضان عبد التواب. فقد عد د. الراجحي أن القلب من باب الالتجاء إلى التخلص من صعوبة نطق الأصوات بتقديمها أو تأخيرها. قال: " والواقع أنه(أي القلب) ظاهرة لغوية واضحة في اللغة العربية لا يصح إنكارها، ونحن نلحظها كل يوم في لغة الأطفال الذين لا يستطيعون نطق الالفاظ الكثيرة التي يسمعونها كل يوم فيقلبون بعض حروفها مكان بعضها الآخر، ونلحظها في لغة العامة وأوضح مثال عليها كلمة " مسرح " التي تنطق كثيراً "مرسح" "[٥].

وما ذهب إليه المستشرق برجشتريسر لا يبعد كثيراً عما ذهب إليه د. رمضان والراجحي إذ يرى أن أسباب ظاهرة القلب لغوياً وصوتياً هو تجنب الصعوبة الناشئة عن نطق بعض الأصوات، ولذلك حدث تقديم وتأخير في بناء الكلمات على وزن افتعال مثلاً، فيكون على مذهبه(افتعل)

---

١ انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٩٥-٦٩٧، وانظر: الأصوات اللغوية ص٢١٢.

٢ لسان العرب مادة لآك، وانظر: الخصائص ٢/ ٧٨-٧٩.

٣ شرح شافية ابن الحاجب١/ ٢٤.

٤ نفسه والصفحة نفسها.

٥ التطبيق اللغوي / ١٤.

مقلوباً من (اتفعل) لتجاور التاء مع الأصوات الصفيرية في (اتسند) و(اتشدّ) وتتابع الأصوات الانفجارية والصفيرية مستثقل في لغتنا العربية.

و" الافتعال- كما يذهب هذا المستشرق – تاؤه في العربية دائماً تالية لفاء الفعل،وكانت في الأصل سابقة لها كما في الآرامية نحو etkri أي اقترأ يعني قرئ، ولكنها تُؤخّر بعد فاء الفعل إذ كانت واحداً من حروف الصفير نحو estema أي استمع يعني سمع ، وعلى هذا القياس أخّرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضاً"[1].

١-٣- التضمين:

التضمين لغة من ضمن يضمن الشيء معناه: أو دعه إيّاه كماتودع الوعاء المتاع[2] والتضمين عند العروضيين أن يكون البيت الأول محتاجاً إلى البيت الأخير من نحو قول الشاعر:

كأن القلب ليلة قيل يُغدى　　بليلى العامرية أو يُراحُ

قطاة عزّها شـــرك فباتت　　تجاذبه وقد علق الجناحُ

فلم يتم المعنى في البيت الأول حتى أتمه في البيت الثاني، وهو قبيح[3]، وهو بهذا يعدّ من عيوب الشعر عند أبي هلال(ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م). وعند ابن رشيق (ت٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م) أن بعض التضمين جيد، وبعضه رديء لموقعه في السياق الذي ورد فيه[4]. والتضمين عند البلاغيين معناه استعارتك الأنصاف والأبيات من غيرك وإدخالك إياه في أثناء أبيات قصيدتك كقول الشاعر:

إذا دلّه عزمٌ على الحزم لم يقل　　"غداً غدها وإن لم تعقها العوائق

ولكـــــنه ماضٍ على عزم يومه　　فيفعـــل ما يرضـــاه خَلقُ وخالقُ

والشطر الثاني من البيت الأول مضمّن[5].

---

١ برجشتريسر : التطور النحوي للغة العربية، القاهرة- مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي (د. ت) ص٩٢.

٢ انظر: لسان العرب مادة ضمن.

٣ الصناعتين ص٤٢.

٤ ابن رشيق (الحسن بن رشيق القيرواني) : العمدة في محاسن الشعر وآدابه وفقره، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢، ط٤، ١ / ٨٤-٩٢.

٥ ابن أبي الأصبع المصري(عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر): تحرير التحبير، تحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٣هـ (أ.ت) ص١٤٠.

والتضمين عند النحويين معناه: إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه، فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن. ومنه قوله تعالى: " ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا"[1] قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ١١٤٣م): ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم[2]. عدّى بعن لتضمن عدا معنى نبا أو اقتحم، فيصبح المعنى على نحو ما قاله به الزمخشري. والغرض من هذا التضمين إعطاء مجموع معنيين أي معنى الفعل الحقيقي (تعدو)، ومعنى الفعل (نبا أواقتحم)، لأن ذلك أقوى من إعطاء معنى واحد [3]. وقد ناقش الشيخ سعد الدين التفتازاني (ت٨٩١هـ/ ١٤٨٦م) مسألة تضمين معنى فعل آخر من حيث الحقيقة والمجاز، فقال: " إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجميع بين الحقيقة والمجاز"[4].

والحقيقة أنه في معناه الحقيقي على نحو ما رأى ابن جني في الخصائص حيث يقول: " أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، كقوله الله عز اسمه " أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم" [5]. وانت لا تقول : رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، ولكنه لما كان الرفث هنا في مع معنى الإفضاء،وكنت تعدّي أفضيت ب(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة ؛ حيث جئت (بإلى) مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه" [6].

ولعل في الشواهد التي ساقها ابن هشام(ت٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)[7] ما يؤكد أن التضمين وسيلة من وسائل التعدية، ومن أمثلة ذلك قوله- عز إسمه- " لا يسمعون إلى الملأ الأعلى"[8] يسمعون بمعنى " يصغون " وقولهم : سمع الله لمن حمده، أي استجاب، فعدّى يسمع في الأول بإلى، وفي الثاني باللام، وإنما أصل الفعل سمع أن يتعدى بنفسه من نحو قوله تعالى: " يوم

---

١ سورة الكهف آية ٢٨.

٢ انظر: الكشاف ٢ / ٤٨١، ومغني اللبيب ٢ / ٦٨٦، والاشباه والنظائر١ / ١٠١.

٣ انظر: نفسه / ٤٨١،والخصائص ٢ / ٣١٠.

٤ انظر: الكشاف٤٨١، ٢، حاشية سعد الدين التفتازاني، وانظر: الأشباه والنظائر١ / ١٠١.

٥ سورة البقرة آية ٨٧.

٦ انظر: الخصائص ٢ / ٣٠٨.

٧ انظر: المغني ٢ / ١٨٥.

٨ سورة الصافات آية ٨.

يسمعون الصيحة"[1]، ولدى استقرائي ما أورده العلماء في موضوع التضمين من أمثلة وجدت أنه يقع في الأفعال وما يعمل عملها، كما يقع في الحروف.

١-٣-١-: تضمين الأفعال وما يعمل عملها:

يبدو تضمين الأفعال وما يعمل عملها فيما يلي:-

١-٣-١-١-: تضمين الفعل الذي يتعدى إلى مفعول صريح معنى فعل آخر يتعدى إلى مفعول صريح من نحو : " ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم " [2] أي ولا تضموها آكلين، فتأكلوا بمعنى تضمّوا، وكلا الفعلين يتعدّى إلى مفعول صريح[3]، ومنه قول الفرزدق (ت١١٠هـ / ٧٢٨م).

كيف تراني قالباً مجنّي قد قتل اللهُ زياداً عنّي.

قتل بمعنى صرفه عني بالقتل[4]، دون ما عداه من الأسباب. فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً.

١-٣-١-٢-: تضمين الفعل الذي يتعدى بواسطة معنى الفعل الذي يتعدى إلى مفعول صريح،ومنه قوله- عز اسمه - " وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم "[5] والأصل في الفعل عزم أن يتعدى بحرف الجر على، نقول: عزم عليّ، ولكن حمُل عَزَم على نوى، فتضمّن معناه، وتعدّي بغير حرف[6].

١-٣-١-٣-: تضمين الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول صريح معنى الفعل الذي يتعدى بواسطة، ومنه قوله تعالى: " وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدنّ في الأرض مرتين"[7] قضى بمعنى أخبر أو أعلم، أي أخبرنا أو أعلمنا بني إسرائيل. فقضى تضمنت معنى أخبر أو أعلم[8].

---

١ سورة ق آية ٤٢، وانظر: المغني ٢ / ٦٨٥.

٢ سورة النساء آية ٢.

٣ انظر: الكشاف ١ / ٤٥٩.

٤ انظر: المغني ٢ / ٦٨٦.

٥ سورة البقرة آية ٢٢٧.

٦ انظر: البحر المحيط ٢ / ١٨٣، وانظر :إملاء ما من به الرحمن ١ / ٩٥.

٧ سورة الأسراء آية ٤.

٨ الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت المجلد الرابع، ج١٤ / ١٥.

١-٣-١-٤-: تضمين الفعل الذي يتعدى بواسطة معنى الفعل الذي يتعدى بواسطة ليصحّ التعلقّ، ومنه قوله تعالى: " وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا..."[١] فالفعل خلا يتعدى ب(مع) وقد يكون مضمنا معنى انضوى، وأن يكون حرف الجر(إلى) بمعنى (مع). وقد يتعدى هذا الفعل بالباء، ويكون مضمنا معنى انفرد، ويكون حرف الجر (إلى) بمعنى(الباء)[٢].

١-٣-١-٥-: تضمين الفعل تمكّن معنى فعل العطاء ليأخذ مفعولين صريحين، ومنه قوله تعالى:"ألم يروا كم اهلكنا قبلهم من قرن مكناهم في الارض ما لم نمكّن لكم"[٣]. قال أبو البقاء: " ويجوز أن تكون "ما" مفعول نمكّن على المعنى. لان المعنى أعطيناهم ما لم نعطكم، اي تضمين الفعل تمكّن معنى أعطينا[٤].

١-٣-١-٦-: تضمين الفعل تنحتون معنى الفعل الناسخ ليصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ومنه قوله تعالى: " وتنحتون الجبال بيوتاً..."[٥]. قال أبو البقاء: تنحتون فيه وجهان: احدهما أنه بمعنى تتخذونه فيكون بيوتاً مفعولاً ثانياً، والثاني أن يكون بيوتاً حالاً[٦] وعليه، فتنحتون تضمنت معنى تتخذون.

١-٣-١-٧-: تضمين الفعل معنى ما يعلّق ليصحّ التعليق، ومنه قوله تعالى: يدعوا من دون الله، ما لا يضرّه وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد. يدعو لمن ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير" [٧]قال أبو البقاء: " يدعو يشبه أفعال القلوب، لأن معناه يسمّي من ضرّه أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك إلا عن اعتقاد، فكأنه قال: يظن، والاحسن أن تقديره يزعم، لان يزعم قول مع اعتقاد [٨]، فتكون جملة لمن ضرّه أقرب من نفعه في محل نصب على المفعول به، لان لام الابتداء معلقة لها عن العمل.

---

١ سورة البقرة آية ٧٦.
٢ انظر: لسان العرب مادة خلا.
٣ سورة الأنعام آية ١١.
٤ إملاء ما من به الرحمن١ / ٢٣٥.
٥ سورة الأعراف آية ٧٤.
٦ السابق ١ / ٢٧٨.
٧ سورة الحج آية ١٢-١٣.
٨ الشيخ محيي الدين الدرويش:إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد- حمص، ١٩٨٥م / ١٤٠٥هـ، ط١، ١٧ / ٤٠٢.

١-٣-١-٨-: تضمين فعل القول معنى الفعل الذي يصل إلى مفعول صريح، من نحو قوله تعالى: " ولئن قلت لكم إنكم مبعوثون من بعد الموت.." [١] وفي قراءة من قرأ أنكم مبعوثون بفتح الهمزة أن معنى " أن" لعلّ، فيصبح معنى الآية: أي ولئن قلت لهم لعلكم مبعوثون بمعنى توقعوا بعثكم وظنّوه، ولا تبتّوا القول بإنكاره... ويجوز أن تكون" قلت" تضمنت معنى ذكرت[٢]

١-٣-١٩-: تضمين الفعل معنى القول لتصحيح كسر همزة إن، ومنه قوله- عز اسمه- "كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم"[٣] قال أبو البقاء: "جملة" أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة " يُقرأ بكسر إنّ وفتحها ففي الكسر وجهان: أحدهما: هي مستأنفة والكلام تام قبلها. والثاني أنه حمل" كتب" على قال فكُسرت أنّ بعده" [٤] في حين أن أبا حيّان يرى أن كتب تضمنت معنى وعد.

١-٣-١-١٠-: التضمين فيما يعمل عمل الفعل، كتضمين الصفة المشبهة معنى ما يصحّ تعلّق الجار والمجرور به، ومنه قوله تعالى: " يا أيّها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين "[٥].

أذلة صفة ثانية لقوم، على المؤمنين متعلقان بأذلة، وأعزّة صفة ثالثة لقوم وعلى الكافرين متعلقان بأعزة [٦]، وذكر الزمخشري أنه ضمّن الذلّ معنى الحنوّ والعطف فكأنه قيل: عاطفين عليهم أي على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع [٧].

١-٣-٢-: تضمين الحروف معاني أخرى

اختلاف النحاة في أمر إنابة بعض حروف الجر عن بعضها أمر قائم. فبعض نحاة البصرة منعوا إنابة بعض الحروف الجارّة عن بعضها، وحملوا ذلك على تضمين الفعل في النصّ اللغوي معنى فعلٍ يتعدّى بذلك الحرف. ولعل فيما أورده ابن جني عن التضمين ما يدعم آراء

---

١ سورة هود آية ٧.

٢ انظر: الكشاف٢ / ٢٦٠، وانظر: أبو حيان(محمد بن يوسف) : البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ورفيقيهم، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ط١ ج٥ / ٢٠٥.

٣ سورة الأنعام آية٥٤.

٤ انظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ٣٤٤ وانظر: إعراب القرآن وبيانه ٧ / ١٢٦ وانظر: البحر المحيط ٤ / ١٤٤.

٥ سورة المائدة آية ٥٤.

٦ انظر : إعراب القرآن وبيانه ٦ / ٥٠٦.

٧ انظر: الكشاف١ / ٦٢٣.

النحاة،قال: " وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكَشُ...ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به لانه في معنى فعل يتعدّى به، من ذلك قوله تعالى: "أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم"[1]. لما كان الرفث في معنى الإفضاء عدّاه ب (إلى) كقولك: افضيت إلى المرأة، جئت بإلى مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه "[2].

فالبصريون لا يرون في إنابة حروف الجرّ بعضها عن بعض ما يمكن أن يكون قياساً في حروف الجزم وحروف النصب،وما اوهم ذلك فهو مؤوّل تاويلاً يقبله اللفظ على نحو ما ورد في قوله تعالى: " ولاصلّبنكّم في جذوع النخل "[3]. فإن " في " ليست بمعنى " على " ولكنّه شبّه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعَى في وعائه[4]، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. وذكر الزركشي (ت٧٩٤هـ / ١٣٩١م) أن النحويين اختلفوا في أيّهما أولى: وضع فعل مكان آخر أم وضع حرف مكان آخر؟ فذهب اهل اللغة وجماعة من النحويين الكوفيين إلى ان التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى، وذهب المحققون إلى ان التوسّع في الفعل وتعديته بما لا يتعدّى لتضمنّه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى. لان التوسّع في الافعال أكثر، وأورد مثالاً على ذلك قوله تعالى: " عيناً يشرب بها عباد الله ". ضمّن يشرب " معنى " يروي، لانه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا فيشرب " يتعدّى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والريّ معاً[5].

فإلى مثلا تأتي بمعنى " مع " كما في قوله تعالى: " من أنصاري إلى الله " [6]. بمعنى : مع الله. لان معنى: " من انصاري إلى الله " أي من ينضاف في نصرتي إلى الله، لهذا جاز أن تاتي " إلى " بمعنى " مع ".

وتأتي اللام لعدة معان منها:

١- بمعنى " إلى " من نحو قوله تعالى: " ينادي للإيمان"[7]. قال الزمخشري: يقال دعاه لكذا وإلى كذا...وهداه للطريق وإليه، وذلك أنّ معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً [8].

---

١ سورة البقرة آية ١٨٧.

٢ الخصائص ٢ / ٤٣٥-٣٠٨ وانظر: هادي عطية مطر الهلالي: الحروف العاملة في القران الكريم بين النحويين والبلاغيين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط١، من ٣٨١.

٣ سورة طه آية٧١.

٤ انظر: الكشاف٢ / ٥٤٦.

٥ الزركشي (محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ج٣ ص٣٨٨.

٦ سورة آل عمران آية ٥٢.

٧ سورة آل عمران آية ١٩٣

٨ الكشاف١ / ٤٨٩.

٢- وتأتي اللام بمعنى " عن " من نحو قوله تعالى: " وقال الذين كفروا للذين آمنوا.. " [١] قدّر المرادي (الحسن بن قاسم ت٧٤٩هـ / ١٣٤٨م) اللام في الذين "بعن" واستشهد على رأيه بقول أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ / ٦٨٨م).

كضرائر الحسناء قُلن لوجهها حســـداً وبغياً إنه لـــدميم[٢]

٣- تأتي اللام بمعنى " على " ومن أمثلتها قوله تعالى : " يخرّون للأذقان "[٣] قدّرها الرضيّ الاستراباذي (ت٦٨٦هـ / ١٢٨٧م) بعلى، أي يخرّون على الأذقان[٤]. فاللام تأتي بمعنى " على " أو موافقة " على " في الاستعلاء الحقيقي في الآية السابقة. كما تأتي اللام بمعنى " على " مجازاً في قوله تعالى: " وإن أسأتم فلها "[٥].

٤- وتأتي اللام بمعنى " من أجل " في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنهما: " اشترطي لهم الولاء " وقال أبو جعفر النحاس (ت٨٣٣هـ / ٩٥٠م) المعنى من أجلهم، قال: ولا تُعرف في العربية " لهم " بمعنى عليهم[٦].

٥- تأتي اللام بمعنى " في " من نحو قوله تعالى : " يا ليتني قدّمت لحياتي " [٧]، أي في حياتي.[٨].

٦- وتأتي اللام بمعنى (بعد) من نحو قول متمم بن نويرة (ت نحو ٣٠هـ / نحو ٦٥٠م) :

فلمـــا تفرقنا كأنـــي ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا

أي بعد طول احتماع وقد عدّها السيوطي (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م) في همع الهوامع في البيت بمعنى " مع " [٩].

---

١ سورة الأحقاف آية ١١.

٢ المرادي(الحسن بن القاسم) : الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المطبعة الصليبية، حلب، ١٩٧٣م، ط١، ص٩٩-١٠٠.

٣ سورة الإسراء آية١٠٧.

٤ الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) : شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٢ / ٣٢٩.

٥ سورة الإسراء آية ٧.

٦ انظر:مغني اللبيب ١ / ٢٣٤.

٧ سورة الفجر آية ٢٤.

٨ انظر: الجني الداني ص٩٩.

٩ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٨١هـ / ١٩٩٨م، ط١، ٢ / ٣٢.

٧- وتأتي اللام بمعنى عند من نحو قوله تعالى: " بل كذّبوا بالحقّ لما جاءهم فهم في أمر مريج "[١]. أي عند مجيئه[٢].

٨- تأتي اللام بمعنى "من" ومثاله عند ابن هشام (ت٧٦١هـ / ١٣٥٩م) قول جرير (ت١١٠هـ / ٧٢٨م).

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ[٣]

وتأتي "من" بمعنى "في"[٤] كما تأتي "على" بمعنى "في"[٥]، وتأتي "من" بمعنى "بعد"[٦] وبمعنى "على"[٧]، وتأتي "الواو" بمعنى "ربّ"[٨] وبمعنى "مع"[٩].

وأخيراً، فإن العرب تتسع في الحروف، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني... فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز.

١-٤- الحمل على المعنى

الحمل على المعنى باب واسع لطيف، ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، من نحو:

١-٤-١- تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

١-٤-٢- تصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد.

١-٤-٣- وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً. وقد تحدّث ابن جنّي (ت٣٩٢هـ / ١٠٠١م) وأفرد له أبواباً سمّاها (باب في الحمل على

---

١ سورة ق آية ٥.

٢ انظر: المغني ٢ / ٢٣٤.

٣ انظر: المغني ٢ / ٢٣٤ وانظر ديوان جرير ص٤٥٧.

٤ انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج١٦، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٥، ص٨.

٥ انظر: الكشاف ٤ / ١٠٤، وإعراب القرآن وبيانه، المجلد العاشر / ٩٣، وانظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٤٣.

٦ انظر: لسان العرب مادة عنن

٧ انظر: نفسه.

٨ الأصول في النحو: (لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة -بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ط٣، ١ / ٤٢٠.

٩ المرتجل: (لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب)، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ص١٨٤.

وانظر: الجمل (لعبد القاهر الجرجاني)، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ص٢٠.

أحسن الأقبحين)و(باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم)[1] و(فصل في الحمل على المعنى)[2] وتناوله ابن هشام[3](ت٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)، فحدّد صوره النحوية، ولكن من غير استقصاء، وقاعدته الكلية هي: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما. أما إعطاء الشيء حكم ما اشبهه في معناه فله صور منها:

١-٤-١- دخول الباء في خبر أنّ في قوله تعالى: "أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر" [4] بقادر محلّه الرفع، لأنه خبر،يدل عليه قراءة عبد الله " قادر" " بدل " "بقادر" قد جاز دخول الباء في خبر أنّ لاشتمال النفي في أول الآية على أنّ وما في حيّزها. وقال الزجاج: لو قلت: ما ظننت أنّ زيداً بقائم جاز، كأنه قيل: أليس الله بقادر[5] ومن هذا الوادي قول الشاعر:

هنّ الحرائر لا ربّاتُ أخمرةٍ سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وجاز القول: لا يقرأن بالسُّور، لأنه من معنى لا يتقربن بقراءة بالسُّور[6].

١-٤-٢- جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرو، اكتفاء بخبر أنّ، لما كان : إن زيداً قائم في معنى: زيد قائم؛ ولهذا لم يجز : ليت زيداً قائم وعمرو[7]. وإذا لم تكن ليت واجبة فقبحُ أن يدخل الكلام الواجب في موضع التمنّي، فيُضم إلى الأول ما ليس في معناه، يعني أنك لو قلت : ليت زيداً منطلق وعمرو، فرفعت عَمْراً كما ترفعه إذا قلت: إن زيداً منطلق وعمرو، فعطفت عَمْراً على الموضع لم يصلح، لأن لليت معاني غير معاني الابتداء وهو الإنشاء،و(إنّ) إنما تؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر[8].

---

١ انظر: الخصائص ١ / ٢١٢-٢١٥.

٢ انظر: نفسه ٢ / ٤١١-٤٣٥.

٣ انظر: المغني ٢ / ٦٧٤-٦٨٢.

٤ سورة الأحقاف آية ٤٦.

٥ انظر: الكشاف٣ / ٥٢٨، وانظر: المغني٢ / ٦٧٤-٦٧٥، وانظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٢٥ وانظر: معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ط، ٣ / ٥٦، وانظر: التصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٣.

٦ انظر : المغني ٢ / ٦٧٥.

٧ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

٨ انظر: الكتاب١ / ٢٨٦، والأصول ١ / ٢٤٠-٢٤١.

١-٤-٣- جواز " أنا زيداً غيرُ ضارب " لما كان في معنى أنا زيداً لا اضرب، ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: " أنا زيداً أول ضارب، أو مثل ضارب " ودليل المسألة قوله تعالى: " وهو في الخصام غير مبين "[١] فالجار والمجرور " في الخصام " متعلقان بمبين، فإن قلت: المضاف إليه لا يعمل فيما قبله، قيل: إلا في " غير " لأن فيها معنى النفي، فكأنه قال: وهو لا يبين في الخصام[٢]. فإضافة " غير " لا تمنع عمل ما بعدها فيه، لأنه بمعنى النفي، فلا حاجة لجعله متعلقاً بمقدر[٣]. ومثله مسألة : انا زيداً غير ضارب وقيل " زيداً " ينتصب بفعل يفسّره ضارب وكذا في الآية: وقيل هو من باب: (على لا حب لا يهتدي بمناره) أي لا منار له فيهتدي به، أي لا يكون منها خصام فإبانة [٤] ومن هذا الوادي قول الشاعر:

فتى هو حقاً غير مُلغٍ تولّه ولا تتخذ يوماً سواه خليلا

فحقاً مفعول به لملغ، على تقدير: هو غير ملغ حقاً [٥].

١-٤-٤- جواز " غير قائم الزيدان " لما كان في معنى : ما قائم الزيدان، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله:

غيرُ لاهٍ عداك فاطّرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم[٦]

فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه، والزيدان فاعل سدّ مسدّ خبر غير، لأن المعنى: ما قائم الزيدان، فعومل غير قائم معاملة ما قائم، قاله ابن عقيل أيضاً، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو إنما قائم الزيدان، لانه في قوّة قولك : ما قائم إلا الزيدان.

١-٤-٥- وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب في نحو قوله تعالى: " وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين " [٧] "ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره " [٨] لما كان المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره[٩]

١ سورة الزخرف آية ١٨.
٢ انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٢٧.
٣ انظر: روح المعاني للعلامة السيد محمود الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ط٤ ج٢٥ / ٧١.
٤ انظر: إعراب القرآن وبيانه ج٢٥ / ٧٣.
٥ انظر: المغني ٢ / ٦٧٥ / ٦٧٦.
٦ نفسه ٢ / ٦٧٥ - ٦٧٦.
٧ سورة البقرة آية ٤٥.
٨ سورة التوبة آية ٣٢.
٩ انظر: المغني ٢ / ٦٧٦.

يرى أبو البقاء أن ألاّ في الآية الأولى دخلت للمعنى، ولم تعمل لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليستثنى منه، فهو كقولك: هو كبير على زيد. وفي الآية قال: يأبى بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى لما فيه من معنى النفي، والتقدير: يأبى كل شيء إلا إتمام نوره [1]. أما الفرّاء فيرى أنّ إلاّ دخلت لأن "أبيتُ" كقولك: لم أفعل ولا أفعل، فكأنه بمنزلة قولك: ما ذهب إلاّ زيد، ولولا الجحد (النفي) إذا ظهر و أتى الفعل محتملاً لضميره (أي لمعناه، فكأنه أبى ونحوه متضمن لمعنى لا، فهو محتمل لهذا الحرف المضمر). لم تجز دخول إلاّ، كما أنك لا تقول: ضربت إلاّ أخاك، ولا ذهب إلاّ أخوك، وكذلك قال الشاعر المتلمس(ت٥٠ق هـ / ٥٦٩م):

وهل ليَ أمّ غيرها إن تركتها أبى الله إلاّ أن أكون لها ابنما[2]

وفي الآيتان استثناء مفرّغ، لأنّ المستثنى منه محذوف فيهما، والكلام موجب في ظاهر اللفظ منفي في حقيقة المعنى[3]. والاسم الواقع بعد إلاّ معرب بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلاّ قبل دخولها، وذلك نحو: ما قام إلاّ زيد، وما ضربت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيد. فزيد فاعل، وزيداً مفعول به منصوب بضربت، وبزيد مجرور متعلق بمررت، كما لو لم تُذكر إلاّ، والاستثناء المفّرغ الذي أورده ابن هشام في هذه القاعدة موجب في ظاهرة اللفظ منفي في حقيقة المعنى[4].

١-٤-٧- : العطف بولا بعد الإيجاب في نحو:

فما سوّدتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأمٍ ولا أبِ

لما كان معناه: قال الله لي: لا تسْمُ بأم ولا أب [5].

والبيت لعدوّ الله عامر بن الطفيل(ت١١هـ / ٦٣٢م). وقوله: فما سوّدتني عامر عن وراثة، أي ما جعلتني سيّد بني عامر بالإرث عن آبائهم، بل سُدتهم بأفعالي، وأما قوله: "أبى الله" فله معنيان: أحدهما بمعنى كره وهو المراد، والثاني بمعنى امتنع. وقال العيني: الإباء شدّة الامتناع، وأن أسمو (المصدر المؤول) مفعول به، والتقدير: أبى الله سموّي وسيادتي بأمّ وأب. وقوله ولا

---

١ انظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ١٤.

٢ انظر: معاني القرآن١ / ٤٣٣.

٣ انظر: الكتاب ٢ / ٣١٤ والأصول ١ / ٢٩٦، والخصائص ٢ / ١٢٤ والأشباه والنظائر٢ / ٤٥ والخزانة ٢ / ٦٢ وشرح الكافية١ / ٧٧ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١١،وانظر: الاستغناء في الاستثناء لأحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط١، ص١٥٨.

٤ انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النحاس مطبعة النسر الذهبي- القاهرة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ط١، ٢ / ٢٩٧.

٥ انظر: المغني ٢ / ٦٧٧.

أب، عطف على قوله: بأمّ، وزاد " لا " تأكيداً للنفي [1]. ويمكن توضيح هذه القاعدة بالاستئناس بما ورد في حاشية السيّد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م) في معرض تعليقه على قوله تعالى: " غير المغضوب عليهم ولا ولا الضالين". قال: لمَ دخلت لا ؟ قال: يعني أن لا المسماة بالمزيدة عند البصريين إنما تقع بعد الواو العاطفة في سياق النفي للتأكيد، والتصريح بتعلّق النفي بكلّ من المعطوف والمعطوف عليه كي لا يتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث هو المجموع، فيجوز حينئذ ثبوت أحدهما وليس ههنا نفي ليصحّ دخول لا [2]. وأما قول ابن هشام بعد ذكر البيت السابق: لما كان معناه: قال الله لي: لا تسم بأمّ و لا أب، فكأنه يريد أن يقول: يصحّ عطف ما بعد " ولا " على ما قبلها، لأنه عطف بعد الإيجاب في اللفظ، وهو منفي في حقيقة المعنى.

١-٤-٧- زيادة لا في قوله تعالى: " ما منعك ألاّ تسجد " [3] قال ابن السيّد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد ؟ والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك ؟ يوضّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية [4]. غير أن الزمخشري يرى أن " ألاّ تسجد " أنها " أن تسجد " وأن " لا " زائدة، وأنّ فائدة زيادتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، بمعنى وما منعك أن تحقق السجود وتلزم نفسك إذ أمرتك. ومثل " لا " في " ألاّ تسجد " مثلها في قوله تعالى: " لئلاّ يعلم أهل الكتاب " بمعنى: ليعلم أهل الكتاب، وفائدة زيادة " لا " توكيد معنى الفعل " يعلم " وتحقيقه، وكأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب [5]. أما الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ/ ١١٥٣م) فيرى أن معنى قوله تعالى: " ما منعك ألا تسجد " ما دعاك إلى أن لا تسجد، وما اضطرك إليه، أو ما منعك أن تسجد [6]. فهو يرى أنها غير زائدة في أحد شقي رأيه، ويراها زائدة في الشقّ الأخر، أما الأنباري (ت٥٧٧هـ/ ١١٨١م) فيرى أنّ " ألاّ تسجد " في موضع نصب بمنعك، ولا

---

١ انظر: الخزانة ٣/ ٥٢٨.

٢ حاشية السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني على الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت – لبنان(د. ت) الكشاف ج١ ص٧٢.

٣ سورة الأعراف آية ١٢.

٤ انظر: المغني ٢/ ٦٧٧.

٥ انظر: الكشاف ٢/ ٦٨.

٦ انظر: مجمع البيان، المجلد الثالث، ج٨/ ٢١.

زائدة وتقديره : ما منعك أن تسجد، كقوله تعالى في موضع آخر: "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي[1] "ودليله على زيادة " لا " في شعر العرب قول أبي النجم

ولا ألوم البيض ألاّ تسخرا إذ رأين الشمط القفندرا[2]

وهذه الزيادة " للا" ولغيرها من الحروف مثل: ما، والباء، وإن، واللام، تأتي على غير قياس، ولكنها تزاد لإرادة التوكيد [3]، ورأى أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ / ٨٢٤م)، كما رأى الزجاج إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ / ٩٢٣م) [4] أن لا زائدة في الآية السابقة، فتصبح الآية : ما منعك أن تسجد، أي أنّ " أنْ " ظلت عاملة في الفعل المضارع، ولم تؤثر " لا " في عملها، وإن فصلت بينها وبين الفعل. أما سيبويه (ت١٨٠هـ/ ٧٩٦م) فيرى في قوله تعالى : " لئلا يعلم أهل الكتاب " [5]. أن " لئلا " في معنى " لأن، ولا زائدة " و(أن والفعل المضارع) بمنزلة المصدر " علماً " [6].

١-٤-٨-: تعدّي رضَيَ بعلى في قوله :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمرُ الله أعجبني رضاها

لما كان " رضي " عنه " بمعنى أقبل عليه بوجه وُدّه وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سَخِط [7]، والعرب تجري الشيء مُجرى نقيضه، كما تُجريه مُجرى نظيره، فإذا قالوا جوعان قالوا شبعان، وقالوا عَلِمَ كما قالوا جَهِلَ،وقالوا : كَثُر ما ت قومَنّ، كما قالوا : قلّما تقومنّ [8]. والشاهد الذي أورده ابن هشام على لسان القحيف العقيلي(ت١٣٠هـ / ٧٤٧م) أورده مثلاً على أن الحروف قد يقع بعضها في موضع بعض، ف (عليّ) الواردة في البيت بمعنى (عنّي)، ووجهه عند الكسائي(علي بن حمزة ت١٨٩هـ/ ٨٠٥م) : أن بمعنى " عن " وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي، لأنه قال : لما كان " رضيت" ضدّ " سخطتْ " عدّى رَضيَتْ بعلى

---

١ سورة ص آية ٥٧.

٢ الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد) : البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م ج١ / ٣٥٥.

٣ انظر: الخصائص٢ / ٢٨٣.

٤ أبو عبيدة (معمر بن المثنى): مجاز القرآن، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين- الناشر: محمد سامي ابن الخانجي، مكان النشر، ١٩٥٤، ١٩٦٢م، ج١ / ٢١١.

٥ سورة الحديد آية ٢٩.

٦ أنظر الكتاب ١ / ٣٩٠.

٧ انظر: المغني ٢ / ٦٧٧.

٨ الخصائص ٢ / ٣٨٩

حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل الشيء عل نظيره [1] وقد دلّل ابن جنّي على صحة ما ذهب إليه هو الكسائي في حمل الشي على نقيضه بما سلكه سيبويه في المصادر مثل: القُبوحة ضد الملوحة، وقال: قد يقال للإنسان قليل كما يقال قصير، فقد وافق ضدّه وهو العظيم، ألا ترى أن العظيم ضد الصغير، والقليل ضد الكثير...كما أن الضعف ضد الشدّة "[2] نخلص إلى أن موضع الاستشهاد في بيت القحيف العقيلي الذي مدح به حكيم بن المسيّب القشيري قوله : " رضيت عليّ " حيث عدّى " رضي " بعلى، والأصل في هذا القول أن يعدّى " بعن " كما في قوله " رضي الله عنهم ورضوا عنه " [3] وقد خرّجه العلماء ثلاثة تخريجات:

الأول : أن الشاعر وضع " على " موضع " عن " وحجة من قال بذلك أن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، ومن أمثلة ذلك قول دوسر بن غسّان اليربوعي.

إذا ما امرؤ ولّى عليّ بودّه وأدبر لم يصدر بإدباره ودّي [4]

أي إذا ولّى عني بودّه فقد ضنّ عليّ وبخل، فأجرى التولّي بالودّ مجرى الضنانة والبخل أو مجرى السخط، وبهذا يكون قد وضع (على) موضع (عن).

الثاني: أن يضمنوا الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور، فيضمّنوا "رضي" في القول السالف الذكر معنى " عطف " أو أقبل، وكلا الفعلين يتعدى بعلى.

الثالث: أن يُحمل الفعل على ضدّه، فيحُمل الفعل رضَيَ على سَخِطَ، وسخط يتعدّى بعلى.

١-٤-٩-:رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم " فشربوا منه إلاّ قليل " [5] لما كان معناه : فلم يكونوا منه، بدليل " فمن شرب منه فليس منّي " وقيل " إلاّ وما بعدها صفة، فقيل : إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير،

---

١ انظر: الخصائص ٢١ / ٣١١، وانظر : خزانة الأدب ٤ / ٢٤٧ / ٢٤٩،وانظر: الأشباه والنظائر١ / ١٩٨-٢٠٢.

٢ انظر: الكتاب ٤ / ٣١-٣٦.

٣ سورة المائدة آية ١١٩.

٤ انظر: المغني ٢ / ٦٧٧، وانظر: الخصائص٢ / ٣١١. وانظر : الاقتضاب في شرح ص ٢٦٦.

٥ سورة البقرة آية ٢٤٩

وقيل : قليل مبتدأ حُذف خبره[1]، أي " لم يشربوا" قراءة أبيّ والأعمش " فشربوا إلاّ قليل منهم " بالرفع "، وهذه القراءة تذهب مع المعنى، لأنه لما كان معنى " فشربوا منه " في معنى : فلم يطيعوه إلاّ قليل منهم، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، واستشهد على مثله من شعر الفرزدق (ت١١٠هـ / ٧٢٨م) بقوله:

وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتاً أو مجلّف[2]

فإن "لم يدع" في حكم لم يبق، فكأنه أراد أن يقول: لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلّف. أما الفرّاء (ت٢٠٧هـ / ٨٢٢م) فيرى أن الوجه في " إلا " أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل " إلاّ " فيه جحد؛ جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة، فأما المعرفة فكقولك : ما ذهب الناس إلا زيد، وأما النكرة فكقولك : ما فيها أحد إلا غلامك، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلا ما قبلها. وقال الله – عز اسمه – " ما فعلوه إلا قليل منهم " [3]، لأن في فعلوه اسماً معرفة (ضمير الواو)، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلا. والآية في قراءة أبيّ وقراءة ابن عامر[4]" ما فعلوه إلا قليلاً منهم " كأنه نفى الفعل، وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام، كقولك ما قام القوم، اللهم إلا رجلاً، فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت، ومثله قوله تعالى: " فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس"[5] فهذا على المعنى. إلا قوم يونس: استثناء من القرى، لأن المراد من القرى أهاليها، وهو استثناء منقطع، بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا، ويجوز أن يكون متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء، وقرئ بالرفع على البدل[6] أمّا أبو حيّان فقد ذهب إلى أنه لا حاجة إلى التأويل، وجوّز في الموجب وجهين: النصب، وهو الأفصح والاتباع لما قبله على أنه نعت أو عطف بيان، وأورد له قول الشاعر:

وكلّ أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[7]

---

١ انظر: المغني ٢ / ٦٧٧.

٢ انظر: الكشاف ١ / ٣٨١، وانظر: روح المعاني، المجلد الأول، ج٢ / ١٧١.

٣ سورة النساء آية ٦٦.

٤ وهذه القراءة تخالف ما في البحر المحيط ٢ / ٢٦٦، كما تخالف ما ورد في الكشاف ١ / ٥٣٩.

٥ سورة يونس آية ٩٨.

٦ انظر: معاني القرآن ١ / ١٦٦-١٦٧، وانظر: الكشاف ٢ / ٢٥٤.

٧ انظر: البحر المحيط ٥ / ١٩٢ (طبعة دار الفكر غير محققة).

غير أن ابن الحاجب شرط في وقوع إلا وما بعدها صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذ البيت السابق[1]. وعليه، فإن في قراءة الآية " فشربوا منه إلا قليل منهم " استثناء تام منفي، يجوز في المستثنى " قليل " الرفع على البدل (بدل بعض من كل) من المستثنى منه وهو الضمير في " فشربوا " من باب حمل معنى " فشربوا منه " على معنى " فلم يكونوا شربوا منه " استئناساً بقوله تعالى قبل ذلك " فمن شرب منه فليس مني "[2].

وأما ما ذهب إليه ابن هشام في قوله : وقيل: مبتدأ وخبره محذوف تقديره لم يشربوا حملاً (لإلاّ) على معنى لكن على مذهب الكوفيين، لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة لا العاطفة في أن وما بعدها مخالف لما قبلها[3]، وأما ما أورده عن بعض النحاة في قولهم : إنه يوصف بها الكلام، إنما يعنون به عطف البيان، ألا ترى أنها جاءت بعد المضمر، والمضمر لا ينعت، والشاهد قول الشاعر:

عافٍ تغيّر إلا النؤي والوتد.

إلا النؤي عطف بيان من الضمير المستكن في تغيّر...والظاهر أن إلا تقع فيما تقع فيه غير إلا في المواضع التي لا يتقدمها موصوف سواء أكان في النفي أم في الإثبات منفرداً أم مجموعاً منكّراً أم معرّفاً[4] وأصل إلا الاستثناء، والصفة عارضة فيها، شُبّهت بغير لما شُبّهت غير بها... وكذلك إن جُعلت إلا بمعنى غير، قلت : جاءني القوم إلا زيد، ومررت بالقوم إلا زيد، ورأيت القوم إلا زيداً، تنصبه نصب غير على الصفة لا على الاستثناء، ونبّه ابن السرّاج إلى أن " إلا " لا تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز فيه استثناء، وذلك بعد نكرة أو ما فيه الألف واللام على غير معهود[5]

١-٤-١٠-: تذكير الإشارة في قوله تعالى: " فذانك برهانان "[6] مع أن المشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكّر، ومثله " ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا "[7] فيمن نصب الفتنة وأنّث الفعل[8] وقد ورد في

---

١ انظر: المغني ١ / ٧٦، والخزانة ٢ / ٥٢.

٢ انظر : شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية،القاهرة (د. ت) ١ / ٣٥٠ / ٣٥١.

٣ انظر: المغني ١ / ٧٤.

٤ انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣١٣.

٥ انظر: الأصول لابن السراج ١ / ٣٨٥،وانظر: الكتاب ٢ / ٣١٩.

٦ سورة القصص آية ٣٢.

٧ سورة الأنعام آية ٦.

٨ انظر: المغني ٢ / ٦٧٧.

الكشاف أن ذانك يقرأ مخففاً على أنه مثنى ذلك، ويقرأ مشدداً على أنه مثنى ذلك، وأن معنى برهانان حجّتان بيّنتان نيّرتان وهما اليد والعصا[1]. أما الألوسي (السيد محمود)(ت١٢٧٠هـ / ١٨٥٣م) فقد أورد أن اسم الإشارة ورد مذكراً لمراعاة الخبر، وهو قوله تعالى: "برهانان" وقيل: الإشارة إلى انقلاب العصا حية بعد إلقائها، وخروج اليد بيضاء بعد إدخالها في الجيب، فأمر التذكير واضح[2]، وعليه فإننا نخلص إلى ما يلي في هذه القضية:

١- حمل معنى الحجة "المؤنثة" مجازاً" على معنى برهانان" المذكر مجازاً"، والإشارة إلى اليد والعصا باسم الإشارة المثنى المذكّر فذانك.

٢- أن اسم الإشارة ورد مذكّراً لمراعاة الخبر الذي ورد مذكّراً" برهانان.

٣- انقلاب العصا حيّة بعد إلقائها، وخروج اليد بيضاء بعد إدخالها في الجيب، هذا الانقلاب وذلك الخروج كلاهما مذكّر مجازي وهما برهانان على نبّوة موسى عليه السلام.

١-٤-١١-: من صور الحمل على المعنى عدم صرف الممنوع من الصرف في مثل قول الشاعر:

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يَبْنون من دون سَيْله العَرِما

فلم يصرف الشاعر "سبأ" لأنه جعله أسماً للقبيلة حملاً على المعنى، وهو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن منعه من الصرف كان للضرورة، وأنه يجوز للشاعر إذا اضطّر أن يمنع الأسم المنصرف من الصرف[3].

١-٥- الاتساع في الظرف والمجرور:

يتسع العرب في الظرف والمجرور مالا يتسعون في غيرهما [4]، ومن صور هذا الاتساع:-

١-٥-١- : أن يقوم المجرور مقام الفاعل من نحو : سِير بزيد، فتقيم " بزيد " مقام الفاعل، ويكون موقعه الرفع ، ولا يمنعه حرف الجرّ، شريطة ألا يكون هذا الحرف للتعليل، فلا يقال: وُقفَ لك... ولا من أجلك، إلاّ إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف من وقف

١ انظر : الكشاف ٣ / ٧٥.
٢ انظر: روح المعاني ٢٠ / ٧٦.
٣ الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٠٢-٥٠٣، وانظر : الكتاب : ٣ / ٢٥٣.
٤ انظر: المغني ٢ / ٦٩٣.

فيكون التقدير: وُقف الوقوف الذي تعهد لك أو من أجلك [1]. وقد ناقش ابن السراج قضية إقامة المصادر والظروف الزمانية والمكانية مقام الفاعل إذا جُعلت مفعولات على السعة، نحو: سِير بزيد سيرٌ شديد. قال: توجيه ذلك على ثلاثة أوجه:-

١-٥-١-١: أن تقيم "بزيد" مقام الفاعل، وتحذف المصدر، لأن الفعل يدلّ عليه في نحو قولك: سير بزيد فرسخاً، فقد أضمرت السير، لأن الفعل يدلّ عليه، فصار "بزيد" يقوم مقام الفاعل، وإن كان مجروراً في اللفظ [2]. وهو الوجه الأجود.

١-٥-١-٢-: أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل، وتحذفه في نحو قولك: سير السير بزيد فرسخاً، فحذفت السير، ولم تحتج إلى ذكره معه، فتصبح الجملة: سير بزيد فرسخاً، والفاعل المصدر المقدّر، وهو الوجه الذي يليه في الجودة.

١-٥-١-٣-: وهو الأبعد، أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه، لأن السير لا يكون إلا في طريق، فكأنك حين قلت: سير بزيد فرسخاً، تعني: سِير عليه الطريقُ فرسخاً ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني.

١-٥-١-٤-: من الاتساع أن يقوم المجرور مقام نائب الفاعل من نحو قوله تعالى: "..أن يُنزّل عليكم من خير من ربكم..."[3]. والمعنى أن ينزل عليكم شيء من الوحي، فموضع (من خير) نائب فاعل للفعل ينزل، ولا يمنعه حرف الجر من ذلك[4]

١-٥-١-٥-: من الاتساع في الجار والمجرور أن يقوم المجرور مقام المفعول به من نحو قوله: دخلت الدار وسكنت البيت، فنصب الدار والبيت إنما هو للتوسع باسقاط حرف الجر، وهو في الأصل: دخلت في الدار، وسكنت في البيت، فلما حُذف حرف الجرّ نُصب على المفعول توسعاً [5].

١-٥-١-٦-: من الاتساع أن يكون الظرف مضافاً إلى ما قبله نحو: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار، فأضاف سارقاً إلى الليلة، ونصب أهل الدار، غير أن بعض النحويين كان ينصب الليلة، ويجرّ أهل، فيقول: يا سارق الليلةَ أهل الدار[6]. ولا يجوز ذلك إلاّ في شعر

---

١ انظر: الأصول ١ / ٧٨.
٢ انظر: نفسه ١ / ٧٩.
٣ سورة البقرة آية ١٠٥.
٤ انظر: الكشاف ١ / ٣٠٣.
٥ انظر: معاني القرآن ٢ / ٨٠.
٦ انظر: شرح التصريح ١ / ٣٣٩.

كراهية أن يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه[1]. والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع.

١-٥-١-٧-: من صور التوسع في الجار والمجرور الفصل بين خبر المبتدأ والمضاف إليه من نحو قول عمرة الخثعمية ترثي ولديها[2]:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

والشاهد في هذا البيت إضافة "أخوا" إلى "من" مع الفصل بينهما بالجار والمجرور- في الحرب- لأن التقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب[3] ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي أمرائي"[4] فإن قوله -عليه الصلاة والسلام-: "تاركو" مضاف، وقوله: "أمرائي" مضاف إليه، وقد فصل بينهما الجار والمجرور "لي".

١-٥-٦-: من صور الاتساع في الظرف أن يقع موقع المفعول به من نحو قول الشاعر الشمّاخ أو ابن أخيه:

ربَّ ابن عمّ لسُلَيمْى مشمَعلّ طباخ ساعات الكرى زاد الكسلْ

أضاف طبّاخ إلى ساعات الكرى، ونصب الزاد مفعولاً لطبّاخ على تقدير: طبّاخ ساعات الكرى، والساعات مفعول به لا ظرف، وزاد الكسل مفعول ثان[5] والمعنى إذا كَسِل أصحابه عن طبخ الزاد عند تعريسهم، وغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك فشمّر في خدمتهم.

١-٥-٧-: من صور الاتساع في الظرف والمجرور أنهم فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: كان في الدار أو عندك زيد جالساً، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو: ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيداً، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه من نحو:

---

١ انظر: الكتاب ١ / ١٧٦ / ١٧٧.

٢ المرزوقي: (أحمد بن الحسن): شرح ديوان الحماسة، نشرة أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، ط٢ / ١٠٨٢-١٠٨٣.

٣ انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣٤، والكتاب ١ / ١٨٠، والخزانة ١ / ٣٦٩.

٤ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ط٢، مجلد٣ / ١٣٧٣، وانظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٤.

٥ انظر: الكتاب ١ / ١٧٧، وانظر: حاشية رقم ٢ في الصفحة نفسها، وانظر: خزانة الأدب ١ / ١٧٣ وانظر: شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب- بيروت، (د. ت)، ج٣ / ٢١.

فلا تلحني فيها فإنّ بحبِّها أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابلُهْ

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما : هذا غلامُ والله زيدٍ، وبين الاستفهام والقول المتضمن معنى الظن، من نحو:

أبعْد بُعدٍ تقول الدارَ جامعةً شملي بهم أم تقول البعدَ محتوما

تقول بمعنى تظن، تأخذ مفعولين: الدارَ جامعةً، والبعدَ محتوماً [1]

١-٦- الحذف

الحذف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ/ أو ١٠٧٨م أو ١٠٨٠م) بالنسبة للنحوي هو ما اقتضته الصناعة النحوية كأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء أو العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل [2].

ليس من طبيعة البحث الخوض في ذكر شروط الحذف، ولا في كيفية تقدير المحذوف وإنما الذي يعنيه هو الحذف نفسه، وقد رأيت أن تكون معالجة هذا الموضوع على هذا النهج: - حذف الجملة، حذف الاسم، حذف الفعل.

١-٦-١: حذف الجملة

اتسعت العرب في حذف الجملة والاسم والفعل والحرف، وليس شيء منه إلا عن دليل. أما حذف الجملة فيبدو فيما يلي:

١-٦-١-: حذف جملة القسم من نحو قولهم: " والله لا فعلت "، " تالله لقد فعلت " وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجارّ والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة، ومنه قوله تعالى: " والله لأعذبنّه عذاباً شديداً "[3]. فجملة القسم لم تتقدم وإنما هي مقدّرة [4].

---

١ انظر: المغني، ٢ / ٦٩٤.

٢ عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨ / ١٩٧٨م ص١١٢.

٣ سورة النمل آية ٢١.

٤ انظر : الكشاف ٣ / ١٤٣،وانظر : المغني ٢ / ٦٤٥.

١-٦-٢-: حذف جملة الشرط من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : " الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيراً وإنْ شراً فشرّاً "[١]. أي أن فعل المرء خيراً جُزي خيراً، وإن فعل شرّاً جُزي شرّاً.

١-٦-٣-: حذف جملة جواب الشرط من نحو قوله تعالى: "اذهبا إلى القوم الذين كذّبوا بآياتنا فدمرناهم"[٢].

والمعنى : فذهبا إليهم فكذبوهما فدمرّناهم[٣]

١-٦-٤-: جملة جواب القسم لدلالة ما يدلّ عليه من نحو قوله تعالى: " والنازعات غرقاً، والناشطات نشطاً، والسابحات سبحاً،فالسابقات سبقاً، فالمدبرات أمراً"[٤]. فالمقسم عليه محذوف تقديره: لتبعثن، لدلالة ما بعده عليه من ذكر القيامه[٥].

١-٦-٥-: حذف فعل الشرط والجزاء معاً،وإبقاء الأداة، كقول النمر بن تولب (ت١٤هـ/ ٦٣٥م):

فإنّ المنيّة من يخشـــها فســـوف تصادفه أينما

أي أينما يذهب تصادفه، ومن هذا الوادي قوله صلى الله عليه وسلم : "فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها " حُذف من الأول الجواب،ومن الثاني الشرط، والتقدير: فإن جاء صاحبها فردّها إليه، وإن لم يجيء فاستمتع بها[٦].

١-٦-٦-: حذف جواب الشرط إن كان الدالّ عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى من نحو: أنت ظالم إن فعلت، أي فأنت ظالم[٧]. أوكان الدالّ على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط، من نحو: "....لئن اجتمعت الإنس والجنّ..."[٨]. وتمامها " على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله..".

---

١ ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن أحمد): شرح شذورالذهب في معرفة كلام العرب، شرح وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاري بالقاهرة، ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م، ط٧،ص١٨٧.

٢ سورة الفرقان، آية ٣٦.

٣ انظر: الكشاف٣/ ٩٢.

٤ سورة النازعات من آية ١-٥.

٥ الكشاف ٤/ ٢١٢.

٦ شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٥٢.

٧ نفسه والصفحة نفسها.

٨ سورة الإسراء آية ٨٨.

" فجملة " لا يأتون بمثله " جواب قسم سابق لأن اللام في (لئن) موطئة للقسم قبلها، وجواب الشرط محذوف وجوباً، استغناء بجواب القسم المتأخر عنه نحو: إن تقم والله أقم، فحذف جواب القسم استغناء بجواب الشرط وهو (أقم). لأن القاعدة تقول: متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم، وإلى ذلك أشار ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شروط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم[1]

١-٦-٧-: حذف جملة فعل الشرط والأداة، ومنه قوله تعالى: " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة "[2]. والتقدير : إن قلت لهم اقيموا الصلاة يقيموا الصلاة[3]

١-٦-٨-: حذف الشرط وإبقاء جوابه من الجملة الأولى، وحذف الجواب وإبقاء شرط من الجملة الثانية من نحو قوله تعالى: " فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين "[4] وتقدير المعنى : إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلم تقتلون؟ وجواب (إن كنتم) محذوف دلّ عليه ما تقدم، أي فلم فعلتم. وكرّر الشرط وجوابه مرتين للتأكيد، إلا أنه حذف الشرط من الأول وبقي جوابه، وحذف الجواب من الثاني وبقي شرطه[5].

١-٦-٩-: حذف جملة فعل الشرط في الجواب الذي صُدّر بالفاء من نحو قوله تعالى: " فتوبوا إلى بارئكم فتاب عليكم إنّه التوّاب الرحيم "[6]. يرى الزمخشري أن الفاء في " فتاب عليكم " متعلقة بجواب شرط محذوف، كأنه قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم[7]. غير أن أبا حيّان ضعّف ما رآه الزمخشري في هذه الآية، بدعوى أنه لم يثبت في كلام العرب حذف الشرط في مثل هذه المسالة، فعّد الفاء في " فتاب " عاطفة على جملة مقدّرة، أي فعلتم ما أُمرتم به فتاب عليكم[8].

---

١ انظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٤٢، وانظر: شرح التصريح ٢ / ٢٥٣.

٢ سورة إبراهيم آية ٣١.

٣ انظر: الكشاف ٣ / ٣٧٨، وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٨٠.

٤ سورة البقرة آية ٩١.

٥ انظر: البحر المحيط ١ / ٣٠٩، طبعة دار الفكر غير محققة، وانظر: البرهان في علوم القرآن ١ / ١٨١.

٦ سورة البقرة آية ٥٤.

٧ انظر: الكشاف ١ / ٢٨١.

٨ انظر: البحر المحيط ١ / ٢٠٩، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ط١، ١ / ٦٢٥.

١-٦-١٠-: حذف الجملة المستأنفة من نحو قوله تعالى:" ومالي لا أعبدُ الذي فطرني وإليه ترجعون أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضرّ لا تُغن عنّي شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون، إني إذاً لفي ضلال مبين، إني آمنت بربكم فاسمعون، قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون، بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين"[١]. وتقدير هذا الاستئناف بالسؤال عن حاله عند لقائه ربّه، كأن قائلاً قال: كيف كان لقاء ربه بعد ذلك التصلّب في نصرة دينه والتسخّي لوجهه بروحه؟ فقيل: قيل أُدخلَ الجنة ولم يقل له لانصباب الغرض إلى القول وعظمه، لا إلى المقول له مع كونه معلوماً، وكذلك (قال يا ليت قومي يعلمون) مرتب على تقدير سؤال سائل عماً وجد من قوله عند ذلك الفوز العظيم، وإنما تمنّى علم قومه بحاله ليكون عملهم بها سبباً لا كتساب مثلها لأنفسهم بالتوبة عن الكفر، والدخول في الإيمان والعمل الصالح المفضيين بأهلها إلى الجنة)[٢].

١-٦-١١-: حذف المسبَّب والاكتفاء بالسبب من نحو قوله تعالى: " وما كنت بجانب الغربيّ إذ قضينا إلى موسى وما كنت من الشاهدين، ولكنّا أنشأنا قروناً فتطاول عليهم..."[٣] كأنه قال: وما كنت شاهداً لموسى وما جرى له وعليه، ولكنا أوحيناه إليك، فذكر سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة، ودلّ على المسبَّب الذي هو الوحي على عادة الله في اختصاراته، لأن تقدير الكلام : ولكنّا أنشأنا بعد الوحي إلى عهدك قروناً كثيرة، فتطاول على آخرهم وهو القرن الذي أنت فيهم أي أمد انقطاع الوحي واندراس العلوم، فوجب إرسالك إليهم فأرسلناك وكسيناك العلم بقصص الأنبياء وقصة موسى عليه السلام. فالمحذوف جملة مفيدة، وهي جملة مطوّلة، دلّ السبب فيها على المسبَّب. سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة، ودلّ به على المسبَّب على عادة الله في اختصاراته[٤].

---

١ سورة يس آية ٢٢-٢٧.

٢ الكشاف٣ / ١٨١-١٨٢، وانظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، ط٢(د. ت) ٢ / ٢٧١.

٣ سورة القصص آية ٤٤، ٤٥.

٤ انظر: الكشاف ٣ / ١٨١-١٨٢، وانظر: المثل السائر٢ / ٢٧٢.

١-٦-١٢-: الاكتفاء بالمسبَّب عن السبب في قوله تعالى: " فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم "[١]. والتقدير إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، فاكتفى بالمسبَّب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة [٢].

١-٦-١٣-: ومن ضروب حذف الجملة الإضمار على شريطة التفسير، وهو أن يُحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلاً على الأول من نحو قول أبي نُواس(الحسن بن هانئ ت١٩٨هـ / ٨١٤م).

سُنّة العاشقين واحدة فإذا أحببت فاستكنِ

حذف لفظ الاستكانة من الأول، وذكره في الثاني، أي سنّة العاشقين واحدة وهي الاستكانة، فإذا أحببت فاستكن[٣]. ومن ضروب الإضمار على شريطة التفسير:

١-٦-١٣-١-: أن يأتي على طريق الاستفهام، فتذكر الجملة الأولى دون الثانية، كقوله تعالى: " أفمن شرح الله صدره للإسلام، فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين "[٤].

وتقدير الآية: أفمن شرح الله صدره كمن قسا قلبه من ذكر الله[٥]، ودلّ على المحذوف قوله: " فويل للقاسية قلوبهم ".

١-٦-١٣-٢-: ومن ضروب الإضمار على شريطة التفسير أن يرد على حد النفي والإثبات من نحو قوله تعالى: " لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن قاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا " [٦]. وتقدير الكلام : لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعده وقاتل. فالمحذوف : لا يستوي هؤلاء مع الذين أنفقوا من بعد الفتح، فحذف لدلالة الكلام عليه " أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا "[٧].

---

١ سورة النحل، آية ٩٨.

٢ انظر: الكتاب ٢ / ١٧٥.

٣ انظر: المثل السائر، ٢ / ٢٧٦.

٤ سورة الزمر آية ٢٢.

٥ انظر: مجمع البيان المجلد الخامس، الجزء ٢٣ / ١٤٨، وانظر: المثل السائر٢ / ٢٧٥.

٦ سورة الحديد، آية ١٠.

٧ انظر: مجمع البيان، المجلد الخامس، ج٢٧ / ١٤٢، وانظر: المثل السائر ٢ / ٢٧٥

١-٦-١٣-٣- : ومن ضروب الإضمار على شريطة التفسير أيضاً أن يكون الكلام المحذوف غير استفهام ولا نفياً ولا إثباتاً من نحو قول أبي تمام[١]. (حبيب بن أوس ت٢٣١هـ/ ٨٤٦م).

يتجنّب الآثام ثمّ يخافها فكأنما حسناته آثام

ففي صدر البيت إضمار مفسّر في عجزه، وتقديره: أنه يتجنّب الآثام. فيكون قد أتى بحسنة، ثم يخاف تلك الحسنة، فكأنما حسناته آثام.

٢-٦- حذف الاسم

٢-٦-١- حذف المبتدأ، ومنه قول الشاعر[٢]:

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيَّين خلوٌ كما هيا.

وللشاهد رفع خَولان على تقدير المبتدأ هؤلاء. ونقل أبو جعفر النحاس عن المبرد (ت٢٨٥هـ/ ٨٩٨م) قوله: فلو رفعت خَولان بالابتداء لم يجز من أجل الفاء، وإنما جاز مع (هذا) لأنّ فيها معنى التنبيه والإشارة. [٣] ويكثر حذف المبتدأ في المواقع التالية:

٢-٦-١-١-: في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: " وما أدراك ما هيه، نار حامية "[٤] والتقدير: هي نار[٥]

٢-٦-١-٢-: بعد فاء الجواب مثل: " من عمل صالحاً فلنفسه " [٦] أي فعمله لنفسه[٧].

٢-٦-١-٣-: بعد ما الخبر صفة له في المعنى من نحو قوله تعالى: " فالتائبون العابدون " [٨] أي هم التائبون[٩].

---

١ انظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، ط٣(د.ت) ص٢٨٠.

٢ انظر: الكتاب ١ / ١٣٩، والكتاب ٢ / ١٣٠، والكشاف ٢ / ٥١٦-٥١٧.

٣ انظر: الخزانة ١ / ٢١٨.

٤ سورة القارعة آية ١٠، ١١.

٥ جلال الدين السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- صيدا بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ٣ / ١٨٣-١٨٥، وانظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط١ من ص١٤٣-١٩٤.

٦ سورة الجاثية آية ١٥.

٧ انظر: الإتقان ٣ / ١٨٤.

٨ سورة التوبة، آية ١١٢.

٩ انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٣، وانظر: الإتقان ٣ / ١٨٥.

٢-٦-١-٤-: بعد القول من نحو قوله تعالى: " وقالوا أساطير الأولين "[١]. أي قالوا هذه أساطير الأولين[٢] وهناك مواقع أخرى يحذف فيها المتبدأ لا داعي لذكرها.

٢-٧-٢-: حذف الخبر " والاتساع به أولى من الاتساع بالمتبدأ "[٣] ومنه:

٢-٧-٢-١-: حذف خبر المتبدأ من نحو: مررت به المسكين، على تقدير : هو المسكين[٤].

٢-٧-٢-٢-: حذف خبر كان في نحو قول الفرزدق[٥](ت١١٠هـ / ٧٢٨م).

أسكران كان ابن المراغة إذهجا تميماً ببطن الشام أم متساكر

وتقدير خبر كان : أكان سكران ابن المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني، فقال: كان ابن المراغة، وابن المراغة هذا الظاهر خبر كان الظاهرة وخبر كان المضمرة محذوف معها، لأن كان الثانية دلّت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف[٦]. ويرى سيبويه أن الفصيح أن تقول: أسكران ابن المراغة(بنصب سكران) ورفع (ابن المراغة)، واستدلاله مبنى على أنه مثّل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة وهذا نصّه : "اعلم أنه إذ وقع في الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حدّ الكلام ولأنهما شيء واحد، وليس بمنزله قولك: ضرب رجل زيداً، لأنهما شيئان مختلفان "[٧]. ويرى صاحب خزانة الأدب[٨] أنه إذا رفع سكران ونصب ابن المراغة ففيه قبح لضرورة الشعر، لأنه جعل اسم كان ضمير سكران وهو نكرة، ويكون(ابن المراغة) خبر كان فيكون قد أخبر بمعرفة عن نكرة، ويرفع سكران حينئذ بكان محذوفة.

٢-٧-٢-٣-: حذف خبر إن من نحو قول الأعشى[٩](ميمون بن قيس ت٧هـ / ٦٢٨م).

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً وإنّ في السفر ما مضى مَهَلا

والشاهد حذف خبر إنّ وتقديره: إن لنا محلاً في الدنيا، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى غيرها.

---

١ سورة الفرقان آية ٥.

٢ وانظر: السابق ٢ / ١٦٠: إملاء ما منّ به الرحمن ٢ / ٢٣.

٣ انظر :الخصائص ٢ / ٣٦٢.

٤ انظر: الكتاب ٢ / ٥٧، وانظر: شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)، ٢ / ١٨.

٥ انظر: الكتاب ٢ / ٣٧٥.

٦ انظر: الكتاب ٢ / ٣٧٥.

٧ انظر: نفسه ١ / ٤٧.

٨ انظر: خزانة الأدب ٤ / ٦٥، ٦٦، وانظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٩١، ٩٢.

٩ انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ١٤١ والخصائص ٢ / ٣٧٣ وشرح المفصل ١ / ١٠٣، والخزانة ٤ / ٣٨١.

٢-٧-٢-٤-: حذف الخبر الموصوف وإقامة الصفة مقامة لدلالتها عليه من نحو قول النابغة[١] (زياد ابن معاوية ت ١٨ ق هـ / ٦٠٤م):

كأنك من جمال بني أُقَيش يُقعقع خلف رجليه بشنّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش.

٢-٧-٣-: حذف الصفة من نحو قوله تعالى: ﴿يأخذ كل سفينة غصباً﴾[٢] أي كل سفينة صالحة أو صحيحة[٣]

٢-٧-٤- حذف المستثنى منه نحو قول حكيم بن معيّة[٤]

لو قلت ما في قومها لم تَيْثَمَ يفضُلها في حَسَب وميسَم

يريد ما في قومها أحد، فحذف المستثنى منه (المبتدأ المؤخر) استغناء بعلم المخاطب بما يعني.

٢-٧-٥-: حذف المستثنى من نحو قولهم: جاءني زيد ليس إلاّ وليس غير، أي ليس إلاّ إياه، وليس غيره، أو ليس إلاّ ذلك وليس غير ذلك[٥].

٢-٧-٦-: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ومنه قوله تعالى: " ولكنَ البِّر من اتقى "[٦]. أي برّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البّر من اتقى، والأول أجود،لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور[٧]. وقد يحذف المضاف مكرراً من نحو قوله تعالى:" فقبضت قبضة من أثر الرسول"[٨]. أي من تراب أثر حافر فرس الرسول[٩]. وقراءة ابن مسعود" من أثر فرس الرسول" بحذف المضاف إليه، غير أنّ ابن جني(ت٣٩٢هـ أو ٣٩٣هـ / ١٠٠١م / ١٠٠٢م)

---

١ انظر: ارتشاف الضرب ج٢ / ٣٤٥، وشرح المفصل ١ / ٦١، ٣ / ٥٣-٦٠ والعيني ٤ / ٦٧، والمغني ٢ / ٦٢٦ وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠١.

٢ سورة الكهف آية ٨٧.

٣ المغني ج٢ / ٦٢٧.

٤ انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٥ والخصائص ٢ / ٣٧٠ وشرح المفصل ٣ / ٥٩-٦١، والخزانة ٢ / ٣١١.

٥ انظر: السابق ٢ / ٣٤٤، والسابق ٢ / ٣٧.

٦ سورة البقرة آية ١٨٩.

٧ انظر: الخصائص٢ / ٣٦٢،والكشاف ١ / ٣٣٠.

٨ سورة طه آية ٩٦.

٩ انظر: السابق والصفحة نفسها.

ذهب إلى تقدير حذف المضاف مكرراً قياساً على ما ذهب إليه سيبويه في قوله : أنت مني فرسخان، أي ذو مسافة فرسخين[١].

١-٧-٧-: حذف المعطوف،ويجب أن يتبعه العاطف نحو قوله تعالى: " لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل"[٢]. وتقدير المعطوف: ومن أنفق من بعده، ودليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين[٣]، ودليل المقدَّر قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا﴾.

٢-٧-٨-: حذف المعطوف عليه من نحو قوله تعالى: " أن اضرب بعصاك البحر فانفلق"[٤]. أي فضرب فانفلق[٥]. وقال ابن الضائع (علي بن محمد بن علي ت٦٨٠ هـ / ١٢٨١م): ليس هذا من الحذف، بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه لأنه سببه، ويقام السبب كثيراً مقام مسبّبه[٦]. وقد يحذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى نحو قول ابن جنّي : "روّينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة والناقة طليحان، حذف المعطوف وهو الناقة"[٧].

٢-٧-٩-: حذف الفاعل، ولا يكون إلاّ في فاعل المصدر من نحو قوله تعالى: " لا يسئم الإنسان من دعاء الخير"[٨]. أي من دعائه الخير. وجوّزه الكسائي(ت١٨٩هـ / ٨٠٥م) مطلقاً[٩] وخرّج عليه قوله تعالى: " إذا بلغت التراقي"[١٠]. أي الروح أو النفس، وإن لم يجر لها ذكر، لأن الكلام الذي وقعت فيه يدلّ عليها من نحو قول حاتم(ت٤٦ ق هـ / ٥٧٨م)[١١].

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

١ انظر: الكتاب ١ / ٤١٥، وانظر: الخصائص ٢ / ٣٦٣.
٢ سورة الحديد آية ١٠.
٣ انظر : مغني اللبيب٢ / ٦٢٧،والكشاف٤ / ٦٢.
٤ سورة الشعراء آية ٦٣.
٥ انظر : الاتقان ٣ / ١٨٦، وانظر: الكشاف ٣ / ١١٥، وانظر: مجمع البيان مج ٥ / ١٩ / ١٥٥.
٦ انظر: مجمع البيان مج ٥ / ١٩ / ١٥٥.
٧ انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٣.
٨ سورة فصلت، آية ٤٩.
٩ انظر: الاتقان ٢ / ١٨٦، وانظر مجمع البيان، مج ٥ / ٢٤ / ٣١.
١٠ سورة القيامة آية ٢٦.
١١ انظر: الكشاف ٤ / ١٩٢.

٢-٧-١٠-: حذف المفعول، وهو كثير في مفعول المشيئة والإرادة، ويرد في غيرها كظن وأخواتها[١] ومنه قوله تعالى: " إنّ الذين اتخذوا العجل..."[٢] أي اتخذوا العجل إلهاً أو معبوداً[٣]. ومن الأمثلة على ظنّ قولهم: أزيداً ظننته منطلقاً، ألا ترى أن تقديره: أظننت زيداً ظننته منطلقاً؟ فلما أضمرت الفعل فسرّته بقولك: ظننته، وحذفت المفعول الثاني من المفعول الأول المقدر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر[٤].

٢-٧-١١-: حذف الحال: قد تحذف الحال لدلالة مصدر الفعل عليها، فتقول: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ومنه قوله تعالى: " تزرعون سبع سنين دأبا"[٥]. فدأباً يقدّر بالفعل "تدأبون" وهو في موضع الحال كما يكثر حذف الحال إذا كان قولاً من نحو قوله تعالى: " والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب، سلام..."[٦]. أي قائلين[٧].

٢-٧-١٢-: حذف المنادى كما في قوله تعالى: " ألا يسجدوا لله الذي يُخرج الخبء في السموات.."[٨] من قرأ " ألاّ" بالتشديد أراد: فصدّهم عن السبيل لئلا يسجدوا، فحذف الجارّ مع أن. ويجوز أن تكون " لا " مزيدة، ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا. ومن قرأ " ألا" بالتخفيف فهو " ألا يا اسجدوا "ألا للتنبيه، ويا: حرف نداء ومناداه محذوف، كما حذفه من قال: ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى[٩]. أما ابن جنّي فيرى "يا" في قوله: "ألا يا اسجدوا" ليس للنداء وإنما للتنبيه، كأنه قال: ألا ها اسجدوا ورد على أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب ت٢٩١هـ / ٩٠٣م) أن المنادى محذوف بعد " يا " في الآية، ووجه ردّه أن في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجحافاً[١٠].

٢-٧-١٣-: حذف مخصوص "نعم" من نحو قوله تعالى: "فقدرنا فنعم القادرون"[١١] وتقديره: فنعم القادرون عليه نحن[١٢]. ونحن مخصوص محلّه من الإعراب مبتدأ مؤخر.

---

١ انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٤.
٢ سورة الأعراف آية ١٥٢.
٣ انظر: الكشاف ٤ / ٢٨١، وانظر: مجمع البيان مج ٣ / ٩ / ٣٢.
٤ انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٤.
٥ سورة يوسف آية ٤٧.
٦ سورة الرعد آية ٢٣-٢٤.
٧ انظر: الاتقان٣ / ١٨٦، وانظر الكشاف ٢ / ٣٥٨.
٨ سورة النمل آية ٢٥.
٩ انظر: الكشاف ٣ / ١٤٥، وانظر الاتقان٣ / ١٨٧.
١٠ انظر: الخصائص٢ / حاشية رقم ٢ / ١٩٦، وانظر: البحر المحيط ٧ / ٦٩، وانظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٠٠.
١١ سورة المرسلات آية ٧.
١٢ انظر: الإتقان ٣ / ١٨٧، وانظر: الكشاف ٤ / ٢٠٤.

٢-٧-١٤-: حذف الموصول،وقد أجاز الكوفيون والأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) حذفه مطلقاً، بشرط كونه معطوفاً على موصول آخر من نحو قوله تعالى: " آمنّا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم " [١]. وتقدير الموصول : أي والذي أنزل إليكم. [٢]

٢-٧-١٥-: حذف الصلة إذا دلّ عليها دليل أو قصد بها الإبهام ولم تكن صلة (أل) [٣]. ومثال الأول قول الشاعر: نحن الأولى فاجمع جموعك ثمّ وجههم إلينا.

وتقدير هذا الكلام : نحن الأولى عُرفوا بالشجاعة،وعهد فيهم الإقدام،والدليل: أجمع جموعك ومثال الثاني قوله:

بعد اللَّتيا واللَّتيا والتي إذا عَلَتْها أنفس تردّت [٤]

والمعنى: بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدّة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه [٥] وقيل: يقدّر مع اللَّتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل يقدّر مع اللَّتيا اللَّتيا دقت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل يقدَّر مع اللّتيا فيهما: عَظُمت لا دقّت [٦]

٢-٧-١٦-: حذف عائد الصلة على أحد الوجوه كقول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا حبُّ النبيِّ محمّدٍ إيّانا

والمعنى: كفانا فضلاً على الذين ليسوا منّا أن النبيَّ قد أحبّنا وهاجر إلينا. وترفع " غير " باعتبار " من " موصولة، وحُذف عائد الصلة، وتقديره : من هو غيرنا،ويجوز جرّ غيرنا وجعلها نعتاً (لمن) باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً لها كالصلة للموصول [٧].

---

١ سورة العنكبوت آية ٤٦.
٢ انظر: شرح التصريح ١ / ١٤٢.
٣ انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٥٥٢-٥٥٥.
٤ انظر: نفسه والصفحة نفسها.
٥ انظر: شرح المفصل ٣ / ١٥٢-١٥٣، وشرح التصريح ١ / ١٤٢.
٦ انظر: المغني ٢ / ٦٢٥، ٦٢٦.
٧ انظر: العيني ١ / ٤٨٦، ٤٨٧.

٢-٧-١٧-: حذف التمييز، ومنه " كم صمت " أي كم يوماً، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغُسل أفضل " [١]. أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة.

٣-٧- حذف الفعل

حذف الفعل على ضربين:

الأول: أن يحُذف الفعل والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة نحو قولك : المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيفاً فالذي يُقتل به سيف، وإن كان الذي قتل به خنجر فالذي يُقتل به خنجر فكان وسمها. وإن لم تكن مستقلة فإنها تعتدّ اعتداد الجملة [٢]

الثاني : أن يحذف الفعل وحده، وذلك في حالات منها:

٣-٧-١-: أن يكون الفاعل مفصولاً عن الفعل مرفوعاً به مثل : أزيد قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد : أقام زيد، فلما أضمرته فسرّته بقولك قام [٣]

٣-٧-٢-: أن يدل المفعول على الفعل من نحو قولهم في المثل: أهلك والليل، فنصب أهلك والليل يدل على فعل محذوف ناصب تقديره : الحق أهلك وبادر الليل، والمثل يضرب في التحذير[٤]. وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى: " فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها "[٥]. فناقة الله منصوب بفعل محذوف تقديره : احذورا[٦] ومن أمثلة ما ورد في الأخبار النبوية أن جابراً تزوّج، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تزوجت؟ قال : ثيباً. فقال : فهلاً جارية تلاعبها وتلاعبك " " يريد: فهلاً تزوجت جارية . . ، حذف الفعل لدلالة المفعول عليه. [٧]

---

١ فتح الباري، شرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، مكتبة الرسالة الحديثة عمان، الأردن – مج ٢ / ٤٦٦، وانظر: المغني ٢ / ٦٣٤.

٢ انظر: الخصائص ٢ / ٣٧٩.

٣ نفسه والصفحة نفسها.

٤ انظر: المثل السائر ٢ / ٢٨٥.

٥ سورة الشمس آية ١٣.

٦ انظرة : إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٨٨.

٧ انظرة : المثل السائر ٢ / ٢٨٥.

٣-٧-٣-: أن يجُاب به نفي أو استفهام من نحو قوله تعالى: " أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون"[١] فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبراً، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: أتخلقونه تخلقونه، فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميراً منفصلاً على ما هو معمول به عند حذف العامل، والأرجح أن يعرب " أنتم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور[٢].

٣-٧-٤-: أن يكون الفعل عاملاً في الاسم الصريح أو المؤول الذي يتلو (لو أو لولا) ومن أمثلة مجيء الاسم صريحاً قوله تعالى:"قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق "[٣] وتقدير الفعل بعد " لو " تملكون فتصبح الجملة : لو تملكون تملكون، أضمر الأول ليفسره الفعل الثاني [٤] ومن أمثلة حذف الفعل الرافع للمصدر المؤول من أن وما بعدها المسبوق " بلو " قوله تعالى: " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض..."[٥] دخلت " لو " على أن واسمها وخبرها في تأويل اسم مفرد يكون تقديره : لو وقع أن أهل القرى آمنوا... فيكون أن وما بعدها في موضع رفع بالفعل المقدر بعد لو[٦].

٣-٧-٥-: في الاشتغال : وأكثر ما يكون حذف الفعل بعد العامل في الاسم المرفوع بعد أداة شرط مثل : إن في نحو قوله تعالى: " وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جُناح عليهما أن يُصلحا بينهما صلحاً..."[٧] يرى أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العكبري ت٦١٦هـ/ ١٢١٩م) أن امرأة فاعل مرفوع بفعل محذوف، أي (وإن امرأة خافت) واستُغني عنه " بخافت " المذكور. وقال الكوفيون : امرأة مبتدأ وما بعده الخبر[٨] ومن أمثلة " إذا " قوله تعالى : " والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون"[٩]. قال صاحب مجمع البيان (الفضل بن الحسن الطبرسي ت ٥٤٨هـ / ١١٥٣م) : وقياس

---

١ سورة الواقعة آية ٥٩.
٢ انظر: شرح التصريح ١ / ٢٧٠.
٣ سورة الإسراء آية ١٠٠.
٤ انظر: الكشاف ٢ / ٤٦٨، وانظر : الخصائص ٢ / ٣٨٠، والتأويل النحوي ١ / ٥٣٠.
٥ سورة الأعراف آية ٩٦.
٦ انظر: مجمع البيان، مج٣ / ٩ / ١٢٦، ١٢٧.
٧ سورة النساء آية ١٢٨.
٨ انظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ١٩٦.
٩ سورة الشورى آية ٣٩.

سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) أن يرتفع هم بفعل مضمر دل عليه ينتصرون [١]. ومما جاء مرفوعاً على الاشتغال في غير ما مر قوله تعالى: " هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء"[٢] وقد ناقش الإمام الزمخشري (محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) ما يحتمله موقع " يرزقكم" من الاعاريب فقال:... وأن لا يكون له محل إذا رفعت من خالق بإضمار يرزقكم، وأوقعت (يرزقكم) الثانية تفسيراً له.." [٣]. أما ابن هشام فقد رأى في " هل " أنها لا تدخل على الشرط ولا على إنّ ولا على اسم بعده فعل في الاختيار [٤]، وهذا قياس على قول سيبويه الذي يقول: " واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو " هل وكيف ومن " اسم وفعل، وكان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل " [٥].. وقد يأتي الأسم مرفوعاً بعد همزة الاستفهام من غير باب الاشتغال من نحو قوله تعالى :" أبشر يهدوننا.."[٦] وجوّز أبو البقاء أن يكون إعراب " بشر" فاعلاً لفعل تقديره " أيهدينا" ومن هذا الوادي جواب القائل: نعم زيد لمن سأله: هل جاء أحد؟ فزيد فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حُذف خبره لعدم مطابقة الجواب للسؤال [٧].

٣-٧-٦-: إذا كان في الكلام دليل على حذف الفعل وفي جواب الاستفهام مقدر نحو قوله تعالى:" في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكرُ فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال..."[٨] ذكر العلامة خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ت٩٠٥هـ / ١٤٩٩م) أن قراءة الشامي وأبي بكر لقوله تعالى: "يسبح "بالبناء للمجهول، وأن يسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب فاعل... ورجال فاعل للفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار يُسبّح المبني للمفعول به، ولا

---

١ انظر: مجمع البيان، مج٥ / ٢٥ / ٥٨، وانظر الخصائص ٢ / ٣٨٠.
٢ سورة فاطر آية ٣.
٣ انظر: الكشاف ٣ / ٢٩٩.
٤ انظر: المغني ١ / ٣٨٧.
٥ انظر: الكتاب ٣ / ١١٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨،وانظر: الكتاب١ / ٩، والتأويل النحوي ١ / ٥٣٣.
٦ سورة التغابن آية ٦.
٧ انظر: شرح التصريح ١ / ٢٧٣.
٨ سورة النور آية ٣٦-٣٧.

يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى، لأن الرجال ليسوا مسبَّحين بل مسبحّين [1].

٣-٧-٧-: حذف الفعل في الاستفهام الظاهر من نحو قوله تعالى: " قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى تجعلونه قراطيس... قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون"[2]. يرى أبو البقاء أن لفظ الجلالة " الله " مرفوع بفعل محذوف تقديره : أنزله الله، ويجوز أن يكون التقدير: هو الله، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، أو المنزل وقد يكون إعراب لفظ الجلالة مبتدأ خبره محذوف تقديره الجملة الفعلية الله نزّله[3].

٤-٧- حذف الحرف

٤-٧-١ حذف حرف الجرّ:-

شرط ابن مالك في حذف الجار أمن اللبس[4]. ويطرد حذفه مع (أنْ وأنّ ولو) من نحو قوله تعالى: " يمنّون عليك أن أسلموا" [5] أي بأن أسلموا، حُذف حرف الجر الباء قبل أنْ[6]. ومنه قوله تعالى: " وأنّ المساجد لله " [7] والمعنى: لأنّ المساجد لله [8] ومما حذف فيه الجار مع أنّ أيضاً قوله تعالى: " وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار " [9]. أي بأن لهم جنات، وأنّ وما في حيزها إما أن تكون في محل نصب بعد نزع الخافض وهو قول سيبويه (ت١٨٠هـ / ٧٩٦م) والفرّاء (ت٢٧٠هـ / ٨٢٢م)، أو في محل جرّ، وهو قول الخليل (ت١٧٠هـ / ٧٨٦م) والكسائي[10](ت١٧٩هـ / ٨٠٥م) وقد يحذف الجار والمصدر المؤول من نحو قوله تعالى :" وما ذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله " [11] ويجوز أن

---

١ شرح التصريح ١ / ٢٧٣.
٢ سورة الأنعام آية ٩١.
٣ انظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٥٢.
٤ انظر: البرهان في علوم القرآن ج ٣ / ١١٣.
٥ سورة الحجرات آية ١٧.
٦ انظر مجمع البيان، مج ٦ / ٢٦ / ٩٨.
٧ سورة الجن آية ١٨.
٨ انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٠ وانظر: المعنى ٢ / ٦٤٠،وانظر الكشاف ف٤ / ١٧٠.
٩ سورة البقرة الآية ٢٥.
١٠ انظر:البحر المحيط ١ / ١١٢، وانظر:إملاء ما من به الرحمن١ / ٢٥، وانظر: التأويل النحوي ١ / ٧٠٧، ٧٠٨.
١١ سورة النساء آية ٣٩.

تكون " لو " بمعنى " إن " الشرطية، أي وأي شيء عليهم إن آمنوا ويجوز أن تكون مصدرية، وتقدير المصدر المؤول من " لو وما في حيزّها " : أي شيء عليهم في الإيمان [١] وقد يحذف حرف الجر مع بقاء الاسم مجروراً كقول رؤبة بن العجاج (ت١٤٥هـ / ٧٦٢م) : كيف أصبحت ؟ فقال: خير، عافاك الله، أي بخير فحذف الباء لوضوح المعنى [٢] وقد تحذف بعض حروف الجر في بعض الاستعمال تخفيفاً في الكلام، فيصل الفعل بنفسه فيعمل من نحو: استغفر الله ذنبي، أي من ذنبي وقوله تعالى:" واختار موسى قومه سبعين رجلاً ".[٣] فالفعل اختار يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف الجر، وإلى الثاني به.[٤] وليس من شأن هذا البحث أن يتتبع مظان نزع الخافض، فما أكثر المصادر التي تناولت الحديث عنه، أو ألمعت إليه[٥].

٤-٧-٢-: حذف بعض الحروف الناسخة، ومنه قوله تعالى : " فسلام لك من أصحاب اليمين " [٦] والمعنى : فسلام لك فإنك من أصحاب اليمين. حذفت إنّ واسمها[٧].

٤-٧-٣-: حذف الحرف المصدري أن : ذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تعمل مع الحذف، واحتجوّا بقراءة عبد الله ابن مسعود (ت٣٢هـ / ٦٥٣م) للآية الكريمة : " وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا " [٨] فنصب " لا تعبدوا" بأن مقدرة لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن وأعملها مع الحذف، فدلّ على أنها تنصب مع الحذف ودليل ذلك قول طرفة بن العبد (ت٦٠ ق هـ / ٥٦٤م):

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي[٩]

---

١ انظر: البحر المحيط ٣ / ٢٤٩.

٢ انظر: شرح المفصل ٨ / ٥٣.

٣ سورة الأعراف آية ١٥٥.

٤ انظر: السابق / ٥٠ وانظر: همع الهوامع ٢ / ٢٢٠ وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩.

٥ انظر: الكتاب ١ / ٤١٤، وشرح الرضا على الكافية ١ / ١٨٦، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ومعاني القرآن٣ / ٢٤٣،وإملاء ما من به الرحمن ٢ / ٤١، والبحر المحيط ٣ / ٤٢٨، والكشاف ١ / ٥٩٢ ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١ / ٣٩٧.

٦ سورة الواقعة، آية ٩١.

٧ انظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)١٧ / ٢٣٣،وانظر: روح المعاني١٧ / ١٩٠.

٨ سورة البقرة آية ٨٣.

٩ انظر: المغني٢ / ٦٤١ والخزانة ١ / ٧٥، و٣ / ٥٩٣ والعيني ٤ / ٤٠٢ وشرح ابن عقيل ٤ / ٢٤.

وقد روى سيبويه هذا البيت برفع "أحضرُ" وكذلك ابن هشام (ت٧٦١هـ / ١٣٥٩م)،لأن الأصل أن يرفع المضارع مالم يسبقه ناصب ولا جازم، والرواية الأخرى بنصب "أحضرَ" على أنه مضارع منصوب بأن المصدرية المحذوفة، وهذا مذهب الكوفيين [١].

٤-٧-٤-: حذف لام الطلب:- وهو مطرد عند بعضهم في نحو:" قل له يفعلْ" وجُعل منه: " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة"[٢]. وقد ناقش أبو البقاء قوله تعالى : "يقيموا" ورأى فيها جملة أوجه: أحدها : أنّ " أن يقيموا" فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة تقديرها" " ليقيموا " فهو أمر مستأنف، وجاز حذف اللام لدلالة قل على الأمر[٣] وحذف لام الطلب مختص بالشعر من نحو قول الشاعر:

محمد تفد نفسَك كلُّ نفس إذا ما خفت من أمر تبالا[٤]

وموطن الاستشهاد في البيت قوله " تفد " فإن سيبويه – رحمه الله – كالكوفيين خرج "تفد" على أن الأصل "لتفد "بحذف الياء،وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت اللام وبقي الفعل على ما كان عليه معها. قال سيبويه : " وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة[٥]. قال الأعلم الشنتمري(يوسف بن سليمان بن عيسى ت ٤٧٦هـ / ١٠٨٣م) "الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله "تفد" وإنما أراد "لتفد نفسك "هذا من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يُضمر، أي لا يعمل وهو محذوف، مع أنه أقوى من الجازم، وإذا كان الأقوى كذلك، فالأضعف لا يعمل محذوفاً من باب أولى. قد قيل: هو مرفوع حذف لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة منها[٦].

٤-٧-٥-: حذف حرف النداء:

ومنه قوله تعالى:" يوسف أعرض عن هذا" [٧] قال الزمشخري : حذف حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث، وفيه تقريب له وتلطيف لمحلة" [٨] وشذ حذفه في اسم الجنس

---

١ انظر: الكتاب٣ / ٩٩-١٠٠والانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٦٠.

٢ سورة إبراهيم آية ٣١.

٣ انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٦٩،وانظر: الكشاف ٢ / ٣٨٧، والمغني٢ / ٦٤١.

٤ انظر: الخزانة ٣ / ٦٢٩ والعيني٤ / ٤١٨، وشرح الكافية٢ / ٢٥٢.

٥ الكتاب ٣ / ٨.

٦ انظر: الانصاف ٢ / ٥٣٠ وانظر: الانتصاف ٢ / ٥٣١.

٧ سورة يوسف آية ٢٩.

٨ الكشاف٢ / ٣١٥.

واسم الإشارة عند البصريين من نحو: أصبح ليل، وافتد مخنوق، وأطرُق كرى، والمقصود باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء،ومن نحوه مع اسم الإشارة قول الشاعر :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

والشاهد " هذا " أراد: يا هذا، حيث نادى اسم الإشارة، وحذف معه حرف النداء. وقد أجاز الكوفيون حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة،واستدلوا على ذلك بالبيت السابق[1].

٤-٧-٦-: حذف همزة الاستفهام [2]:

من نحو قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة(ت٩٣هـ / ٧١٢م):

بدالي منها معصم حين جمرّت وكف خضيب زيّنت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بســـــبع رمين الجمر أم بثمان

أراد: أبسبع . وسيبويه والأعلم الشنتمري يريان أن الهمزة تحذف قبل أم المتصلة [3]

٤-٧-٧-: حذف نون التوكيد:-

وهذا الحذف قليل في الاستعمال وشاذ، ومنه ما قاله الشاعر:

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونَس الفَرَس

أراد: (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس[4]. وقد خرّج العلماء رواية (اضرب عنك) على أنه أصل الكلام: اضرب عنك بنون التوكيد خفيفة ساكنة، وفعل الأمر يبني مع نوني التوكيد على الفتح، ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها، لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها، وهذا شاذ لأن نون التوكيد الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن[5]

---

١ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك لأبن هشام الأنصاري، ومعه كتاب السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٣٨٦،٥هـ/ ١٩٦٧م، مطبعة السعادة بمصر، ٣/ ٧٤، ٧٥.

٢ انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر- بيروت ص٥٨، وانظر : الكتاب ٣/ ١٧٥، والخزانة ٤/ ٤٤٧، والعيني ٤/ ٢١٤٢، وشرح المفصل ٨/ ١٥٤، والمغني ١/ ٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٠ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

٣ انظر: الكتاب ٣/ ١٧٥، والخزانة ٤/ ٤٤٧ والعيني٤/ ١٤٢ وشرح المفصل٨/ ١٥٤ والمغني١/ ٧ وشرح ابن عقيل٢/ ٢٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

٤ انظر: الخصائص١/ ١٢٦، وارتشاف الضرب٣/ ٣٠١.

٥ انظر: الانتصاف من الانصاف ٢/ ٥٦٨، ٥٦٩

٤-٧-٨- حذف لام جواب "لو":-

ومنه قوله تعالى: "لو نشاء جلعناه أجاجاً"[١] وحذفت اللام في قوله "جعلناه" لأن الشيء يحذف إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفاً ومأنوساً به استغناء بمعرفة السامع[٢].

٤-٧-٩- حذف لام لقد:

ومنه قوله تعالى: "قد أفلح من زكاها"[٣] فقد تحذف لطول الكلام على ما رأى أبو البقاء، وقيل: إن الجواب محذوف، أي لتبعثن أو ليدمدمنّ الله عليهم.[٤]

١-٧- التغليب

التغليب يعني إعطاء الشيء حكم غيره[٥]، أو إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بجعله موافقاً في الهيئة أو المادة[٦]. ولأهمية التغليب ذكره صاحب المغني في الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الكلية، وجعله القاعدة الرابعة من بين القواعد الإحدى عشرة التي ذكرها في الجزء الثاني من المغني والتغليب أنواع، منها:-

١-٧-١-: تغليب المذكر على المؤنث ومنه قوله تعالى: "وصدّقت بكلمات ربّها وكتبه وكانت من القانتين"[٧]، فقوله-تعالى- من القانتين-على التذكير، ولم يقل من القانتات، مع أن القنوت صفة تشمل كل من قنت من القبيلين، إيذاناً بأن وضعها في العُبّاد جداً واجتهاداً، وعلماً وتبصراً ورفعة من الله لدرجاتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقهم[٨]، ومنه قول المتنبي (أحمد بن الحسين ت٣٥٤هـ / ٩٥٦م).

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معا

والقمران هما الشمس (فقد جعل وجهها شمساً في الحسن والضياء) والقمر، ثم غلب القمر على الشمس[٩].

---

١ سورة الواقعة آية ٧٠.

٢ انظر: الكشاف ٤ / ٥٧، وانظر: المغني٢ / ٦٤٥.

٣ سورة الشمس آية ٩.

٤ انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٨٨، تفسير القرطبي ٢ / ٧٧، المغني ٢ / ٦٤٥.

٥ انظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٢.

٦ انظر: بغية الإيضاح لتخليص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة (د.ت)١ / ١٩١ وانظر: الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، دار الحديث للطباعة والنشر، ط٣١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ١ / ١٣٥..

٧ سورة لتحريم آية ١٢

٨ انظر: البرهان ٣ / ٣٠٦.

٩ ديوان المتنبي لأبي الطيب أحمد بن الحسين، وضعه عبد الرحمن البرقوني، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت) ٣ / ٤.

١-٧-٢-:تغليب ما يعقل على ما لا يعقل كما في قوله تعالى: " فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجليه، ومنهم من يمشي على أربع "[١] ذكر الزمخشري أنه لما كان اسم الدابة موقعاً على المميّز وغير المميّز، غلّب المميّز، فأعطى ما وراء حكمه، كأن الدواب كلهم مميزون، فمن ثمة قيل: فمنهم، وقيل: من يمشي في الماشي على أربع قوائم[٢]

١-٧-٣-: تغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، فيقال: أنا وزيد فعلنا، وأنت وزيد تفعلان، ومنه قوله تعالى: " بل أنتم قوم تجهلون"[٣]. فتجهلون صفة لقوم، والموصوف لفظه لفظ الغائب، فلماذا لم تطابق الصفة الموصوف؟ يرى الزمخشري أنه إذا اجتمعت الغيبة والمخاطبة غلبت المخاطبة لأنها أقوى وأرسخ أصلاً من الغيبة[٤]. وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب، والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى: " جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه"[٥] والمعنى خلق لكم من جنسكم من الناس أزواجاً وخلق من الأنعام أيضاً أزوجاً ليتكاثر الناس ويتوالدون، وتتكاثر الأنعام وتتوالد، والضمير في " يذرؤكم" يرجع إلى الناس المخاطبين وإلى الأنعام الغائبة، ولكنه غلّب المخاطبين العقلاء على الغيّب مما لا يعقل[٦].

١-٧-٤-: تغليب المتصف بالشرط على ما لم يتصف به، ومنه قوله تعالى: " وإن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين"[٧]. فقوله "وإن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا" تغليب غير المرتابين على المرتابين، واعترض بقوله :" وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين". هذا خطاب للكفار فقط قطعاً، فهم المخاطبون أولاً بذلك ثم" إن كنتم صادقين". لا يتميز فيها التغليب، ثم هي شاهدة بأن المتكلم معهم يخص الجاحدين بقوله: " إن كنتم صادقين"[٨].

---

١ سورة النور آية ٤٥.

٢ انظر: الكشاف٢ / ٧٠م والمغني ٢ / ٦٨٧، والبرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٥.

٣ سورة النمل آية ٥٥.

٤ انظر: بغية الإيضاح ١ / ١٩٢،وانظر: الكشاف ٣ / ١٥٣،وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٣

٥ سورة الشورى،آية ١١.

٦ انظر :البرهان في علوم القرآن٣ / ٣٠٧، وانظر: بغية الإيضاح ١ / ١٩٠،وانظر: الكشاف ٢ / ٤٦٢.

٧ سورة البقرة آية ٢٣.

٨ انظر: الكشاف ٢ / ٤٦٢، وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٧، وانظر: بغية الإيضاح١ / ١٩٣.

١-٧-٥-: تغليب الأكثر على الأقل: وذلك حين ينسب إلى الجمع وصف يختص بالأكثر من نحو قوله تعالى:" لنخرجّنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُنّ في ملّتنا"[١]. أدخل شعيب عليه السلام في قوله " لتعودّنُ" فغلبوا الجماعة على الواحد، فجعلوهم عائدين جميعاً، وإجراء للكلام على حكم التغليب، إذ لم يكن شعيب في ملّتهم أصلاً حتى يعود إليها[٢].

١-٧-٦-: تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس من نحو قوله تعالى:"فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس..."[٣] قال الزمخشري: فإن قلت: كيف استُثني إبليس من الملائكة وهو من الجنّ؟ قلت قد أُمر بالسجود معهم فغلبوا عليه في قوله- فسجد الملائكة – ثم استثنى الواحد منهم استثناء متصلاً، لأنه كان مختلطاً بهم، فحينئذ عمّته الدعوة بالخلطة لا بالجنس لكونه جنياً واحداً فيما بينهم،ولأن حمل الاستثناء على الاتصال هو الأصل، فيكون من باب تغليب الأكثر على الأقل[٤].

١-٧-٧-: تغليب الموجود على ما لم يوجد، ومنه قوله تعالى: " والذين يؤمنون بما أنزل إليك..."[٥]قال أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ/ ١١٤٣م) : كيف أُنزل بلفظ المضيّ؟ قلت : المراد المنزَّل كلّه، وإنما عبّر عنه بلفظ المضيّ وإن كان بعضه مترقباً تغليباً للموجود على ما لم يوجد[٦].

١-٧-٨-: تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه من نحو قوله تعالى:"ذلك بما قدّمت أيديكم.."[٧]. ذلك إشارة إلى ما تقدم من عقابهم وذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال تُزاول بهن، فجعل كل عمل كالواقع بالأيدي على سبيل التغليب ".[٨]

١-٧-٩-:تغليب الأشهر على الأقل من نحو قوله تعالى:"... قال يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين.."[٩] قال الزمخشري : قال لشيطانه: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين،

---

١ سورة الأعراف آية ٨٨.

٢ انظر: الكشاف ٢ / ٩٦، وانظر، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٠٩.

٣ سورة ص آية ٧٣،٧٤.

٤ انظر: بغية الإيضاح ١ / ١٩٢، وانظر الكشاف ٣ / ٣٩٢، وانظر : البرهان ٣ / ٣١٠.

٥ سورة البقرة آية ٤.

٦ انظر: الكشاف ١ / ١٣٦، وانظر :البرهان ٣ / ٣١١.

٧ سورة آل عمران آية ١٨٢.

٨ انظر: البحر المحيط ٨ / ٣٠٥، وانظر : الكشاف ٣ / ٣١٢.

٩ سورة الزخرف آية ٣٨.

يريد المشرق والمغرب، فغلّب الاول على الثاني، لأنه أشهر الجهتين [1]. ومنه قولهم: العمران لأبي بكر وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما.

١ انظر: الكشاف ٣ / ٤٨٨،وانظر: البرهان ٣ / ٣١٢.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني
ظاهرة الاتساع اللغوي في الفكر اللغوي الحديث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني
ظاهرة الاتساع اللغوي في الفكر اللغوي الحديث

عند كل من:-

أمين الخولي

إبراهيم مصطفى

د. شوقي ضيف

د. تمام حسّان

المجامع اللغوية

ظاهرة الاتساع اللغوي في الفكر العربي الحديث عند

١-١-أمين الخولي:-

الدعوة إلى إصلاح اللغة لم يأت عند الخولي من فراغ، بل من معاناة حقيقية تلمّسها بنفسه حين راح بعض الناس يجهر بالدعوة إلى التخلص من النحو وإعرابه بالوقف على أواخر الكلمات، والبعض الآخر بالدعوة إلى حرية التصرف باللغة بما يحقق مصلحة الأمة في الحياة، وهو ما دعا إليه أحمد زغلول باشا[١]. ولم تكن هذه الدعوة سوى صرخة كل مكظوم يكابد هذه الصعاب. من هنا بدأ الخولي يتلمّس الحلول ويضع الخطط. وذلك بالعودة إلى القديم والتعمق فيه فهماً واستيعاباً لمعرفة ما يجيزه علماؤه من التصرف بقواعده وأصوله، تماماً على نحو ما التزمه علماء أصول الفقه، لأن أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة. وإذا كان واقع الحياة قد أجبر أصحاب الفقه على النظر في قواعد التصحيح والترجيح عندهم، وان يأخذوا في بعض الأحيان بالقول المرجوح، وألا يتقيدوا بمذهب واحد في المسألة الواحدة، وأن يأخذوا

١ أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ١٩٦١م، ص٢١.

بأكثر الأقوال ملاءمة لمصلحة الأمة، مراعاة لما يوافق حاجتها، ويساير رقيها الاجتماعي، فلا بد إذاً من تهذيب النحو على غرار الفقه ليواكب الحياة ويساير مستجداتها، ويسهل على الناس قضاء شؤونهم ومصالحهم بحيث يراعى فيه:

(أولاً): ملاحظة التيسير والرفق عند تأليف كتب النحو، لأن من حق الناس جميعاً أن يتعلموا، وأن يحسنوا استعمال لغتهم قراءة وكتابة وكلاماً.

(ثانياً): جمع المذاهب النحوية، والتوسع في فهمها للتأصيل لدعوته الإصلاحية، لتكون وليداً شرعياً لما تعارف عليه النحاة وأطبقوا على أصوله.

(ثالثاً): عدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها، وعدم التقيد بالأفصح أو الأرجح أو الأصح الذي نصوّا عليه، فهناك آراء نحوية متقاربة، بعضها راجح، وبعضها مرجوح، وبعضها يحكم عليه بأنه الأفصح، وهذه كلها وجهات نظر، اختلفت رؤاها إلى المسألة الواحدة.

(رابعاً): تخيّر ما يوافق حاجة الأمة، ويساير رقيّها الاجتماعي على ضوء التجارب العملية والخبرة التعليمية[1] من النحو الذي هو في أصل وضعه على ما يرى ابن خلدون من علوم الوسائل لا من علوم الغايات [2]. وإذا كان كذلك فليؤخذ منه ما يلائم حاجة الأمة، وتذلل صعوبته حتى تقل الشكوى منه.

(خامساً): البعد عن تلفيق القواعد أو تحريرها، فلا تلتمس الحلول إلا من كتب الأصول بنصّها ومنطوقها. والخولي في دعوته هذه إنما يوجه سهام نقده إلى أصحاب الفقه الذين حورّوا ولفّقوا، والتمسوا الحلول لمشكلات الأمة من غير كتب الشريعة. ويرى أن وضع أي منهج إصلاحي يقتضي أمرين:-

(أولهما): فهم الواقع الذي يحتاج إلى تغيير:

(ثانيهما): تحديد المنهج الذي يمكن به إصلاح هذا الواقع.

وفي سبيل ذلك استقصى المحاولات التي بذلت لتواكب مطالب النهضة العلمية والحربية والصناعية بإحياء ألفاظ وأساليب واصطلاحات من غير أن توضع العربية موضع الدرس[3]. ثم

---

١ مناهج تجديد ص٢٦،٢٧.

٢ ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، كتاب التحرير، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص٤٩٧.

٣ مناهج تجديد ص٣٠.

كانت المحاولة الثانية حين قامت مدرسة اللغات تسترشد بالأساليب التربوية الحديثة في وضع قواعد العربية، والتخفيف من صعوباتها. حتى إذا قامت المحاولة الثالثة لتيسير النحو وجّه الخولي نقده لعمل هذه اللجنة التي رأت في النحو شيئاً مقدساً لا يجوز المساس فيه ويمكن تلخيص نقده لعمل هذه اللجنة بما يلي:-

(أولاً): الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، والمبنيّات، لأن هذا الإعراب ليس مصدر الصعوبة على المتعلم- كما رأته اللجنة-، وذلك لعدم تغيّر الحركات عليها باختلاف مواضعها، وليست اللغة كلها من هذا الصنف[1].

(ثانياً): الترجيح لرأي من الآراء فيما يتعلق بإعراب الأسماء الخمسة ينبغي أن يدعم بما يرجّحه. واللجنة حين دعت إلى عدم التمييز بين علامة الإعراب الأصلية والفرعية فيما يتعلق بالأسماء المذكورة إنما أخذت برأي من آراء القدماء في هذا الموضع من غير أن ترجّحه على ما سواه، أو تتكلف الرد على ما أثير حوله من اعتراضات. وأن قول اللجنة بأن الأسماء الخمسة معربة بحركات ممدودة في حالات الرفع والنصب والجر، تكون قد أوجدت شيئاً غير موجود في العربية، ثم إن هناك فرقاً واضحاً بين الحركة القصيرة والمد الطويل، ولكن أن أين التيسير في ذكر هذه العلامات؟

(ثالثاً): دعا إلى تسمية ركني الجملة والمسند إليه بدلاً من المحمول والموضوع، لأن تسميته هذه أقرب إلى واقع اللغة، وإلى طبيعة الدرس اللغوي، أما تسمية اللجنة فأقرب إلى المنطق منها إلى النحو.

(رابعاً): رأي أن صعوبة النحو آتية من حشو الكتب المدرسية بالافتراضات والعلل والاصطلاحات، وليست كما تقول اللجنة بأن صعوبة النحو آتية من الإسراف في هذه الافتراضات وتلك العلل والاصطلاحات. ويرى أن الصعوبة الحقيقة تكمن في:-

١- طغيان العامية على الفصحى، وزحفها على أرحب الميادين من صحافة ومسرح.

٢- كثرة الاستثناءات وتعدد أوجه الإعراب، وتضارب الآراء في اللغة المعربة التي نتعلمها، وعدم استقرارها على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة أو التعبير الواحد[2]. ولتيسير

---

١ منهاج تجديد، ص٣٥.

٢ انظر: نفسه ص ٤٣.

دراسة النحو أمام الشخوص العاديين الذين يتعلمون لإزالة أميتهم، أو الشخوص المتخصصين في غير اللغة والأدب من أطباء ومهندسين، لتيسير دراسته يرى الخولي ما يلي:

(أولاً): تقليل الاستثناء وتقليل الاضطراب ما وسع الجهد.

(ثانياً) اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال، لأن لنا في عاميتنا من الأعاريب ما نطمئن إلى أن لها أصلاً عربياً[1] وقد سارت دعوة الخولي إلى تيسير النحو في مرحلتين:

الأولى: اعتمد فيها على الأصول التي قررها النحاة، وما قرروه جاز استعماله بلا لوم ولا تثريب وما قرروه:-

١- كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً. فالقراءات الشاذة أطبق الناس على الاحتجاج بها في العربية، بشرط ألا تخالف قياساً معروفاً، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه من نحو : استحوذ.

٢- اللغات على اختلافها كلها حجة، وليس لأحد أن يرد لغة ويقبل أخرى، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى على رأي ابن جنّي، ولكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحدى اللغتين، فتقوّيها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسيين أقبل لها وأشد أنساً، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا.[2] فالخولي يؤصل لمنهجه في تيسير النحو معتمداً على جواز الاحتجاج بكل قراءات القرآن الكريم المتواترة أو الآحاد أو الشاذة، وعلى جواز الاحتجاج بكل لغات العرب الشائع منها وغير الشائع، وقد أعقب هذا التأصيل تطبيق عملي بعرض أمثلة من أعاريب العرب وما يقابلها في الحياة اليومية مما يشيع في العامية من نحو:

١- الأسماء الخمسة أو الستة، والمشهورة منها(أب، أخ، حم)يعرب بالأحرف أو الحركات الممطولة المشبعة. والناس ينطقون " أب وأخ" بالواو دائماً، وينطقون" حم "بالألف دائماً. وإذا ما قيس نطق الناس لهذه الأسماء بالقياس إلى بعض قراءات القرآن الكريم مثل "تَبّت يدا أبو لهب وتبّ" أو قول بعض من يحتج بلغتهم: علي بن

---

١ مناهج تجديد ص ٤٥.

٢ انظر: الخصائص ٢ / ١٠، ١٢.

أبي طالب ومعاوية بن أبو سفيان "[1]. نجدها صحيحة وانطلاقاً مما مرّ فإنه يمكن القول: إن إلزام " أب، وأخ " الواو في عاميّتنا له أصل عربي في القرآن الكريم والحديث الشريف. وأما " حم" فقد قصرت بالألف دائماً. وعلى أساس من هذا التأصيل دعا الخولي إلى التوسع في استعمال " أب، وأخ " بالواو وكذلك الكنية، قياساً على تثنية النحاة لأخ ب (أخان) وتثنية " أب- ب (أبان)، وحم على (حمان)[2].

٢- المثنّى وما على صورته : يعربان بالألف على كل حال إعراب الاسم المقصور، ويرجّح الخولي أن تعرب الأسماء الخمسة والمثنّى إعراب الاسم المقصور.

٣- جمع المذكر السالم وما على صورته: يرى الخولي من باب التوسعة والتيسير أن يعرب هذا الجمع وما على صورته بالحركات الثلاث الظاهرة على النون مع لزوم الياء في آخره قياساً على " حين، وغسلين، وعليّين" واعتماداً على ما ورد في ألفية ابن مالك(ت٦٧٢هـ / ١٢٧٣) وشرح المفصّل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ / ١٢٤٥) وشرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ / ١٤٩٩م)[3].

٤- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة جائز اعتماداً على تجويز البغداديين نصبه بالفتحة مطلقاً، فقد حكى الكسائي علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ / ٨٠٥م): سمعت لغاتهم بفتح التاء[4].

٥- صرف الممنوع من الصرف اعتماداً على رأي الأخفش (سعيد بن مسعدة ت٢٨٨هـ / ٩٠٠م) والكسائي اللذين يريان أن صرف ما لاينصرف مطلقاً لغة قوم من العرب[5].

٧- الاسم المنقوص والتوسعة فيه والتيسير أن تسكّن ياؤه استدلالاً بقراءة الإمام جعفر الصادق ت (١٤٨ هـ ٧٦٥م) لقوله تعالى: ﴿ ... من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾[6] بسكون

---

١ انظر: الكشاف ٤ / ٢٩٦، وانظر :الفائق في غريب الحديث للزمخشري،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت- لبنان، ط٢، ١ / ١٤.

٢ مناهج تجديد ص٣٩، وانظر: شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٥.

٣ انظر:شرح المفصل ٥ / ١١، وانظر: شرح التصريح ١ / ٧٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك لأبي الحسن علي بن محمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت(د.ت) ج٢ / ١٢٩ و انظر: مناهج التجديد ص٥٠.

٤ شرح المفصل ٥ / ٤، وشرح التصريح ١ / ٧٧.

٥ انظر: الكافية ١ / ٣٨.

٦ سورة المائدة أية ٨٩.

الياء. وأجاز هذه القراءة أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد بن عثمان ت ٢٤٨ هـ / ٨٦٢م)[١].

أما رأيه في تيسير الأفعال فيمكن إيجازه على النحو التالي:

١- الأفعال الخمسة: ووجه التيسير فيها يكون بحذف النون في حالة الرفع اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿... قالوا ساحران تظّاهرا﴾[٢]. بدون نون، وقد خرّج أبو حيّان (محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) الفعل "يظّاهر" على أنه فعل مضارع حذفت منه النون بدون ناصب أو جازم[٣].

٢- الفعل المضارع المعتل الآخر، والتيسير فيه يكون بإبقاء المعتل دون حذف شيء منه في الرفع والنصب والجزم استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾ [٤] وثبات الياء أو الواو أو الألف في آخر الفعل المضارع في حالة الجزم إنما يكون حملاً لها على الصحيح، كما قال بذلك سيبويه(عمرو بن عثمان(ت١٨٠هـ / ٧٩٦م) في معرض حديثه على قول الشاعر قيس بن زهير(ت١٠هـ / ٦٣١م).

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

قال:"وكما أنشد من نثق بعربيته، وهو ثبات الياء في " يأتيك" في حالة الجزم،حملاً لها على الصحيح"[٥].

٢-٢- عند الأستاذ ابراهيم مصطفى

بدأ ابراهيم مصطفى عمله في توسيع النحو وتيسيره بما يلي:

أولاً: نقد تعريف النحاة لعلم النحو بأنه علم يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً، ووجه النقد في التعريف من وجهة نظره؛ أن النحاة قصروا بحثهم في النحو على الحرف الأخير

---

١ الإمام السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ط١، ١ / ١٨٠.
وانظر منهاج تجديد ص٥٤.

٢ سورة القصص آية ٤٨.

٣ البحر المحيط ٧ / ١١٨، وانظر: روح المعاني ٢٠ / ٩١، ٩٢.

٤ سورة طه آية ٧٧.

٥ انظر: الكتاب ٣ / ٣١٦، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي تحقيق مصطفى السقا وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ط١ ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م، ص ٢٨٨.

من الكلمة أو على خاصية من خواصّه وهي الإعراب والبناء. وأنهم لم يولوا هذا البناء ما يستحقه من البحث في أحكامه. بل وقفوا عند حدود بيان أسبابه وعلله[1]. ورأيه أن تدرس أحكام نظم الكلام وأسرار تأليفه من نحو: طرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتقديم،والتأخير،تدرس على شكل أساليب لتعرف خصائصه وتميّز أساليبه، لا أن يُدرس مفرّقاً في أبواب مختلفة.[2]وكان لوقوف النحاة عند أحكام الإعراب، وقصرهم البحث في أواخر الكلام أن ترتّب عليه أمران:

١- حرمان الدراسين من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير.

٢- اهتمامهم باللفظ من غير مراعاة المعنى[3].

ثانياً: نقدهم في نظرية العامل[4] الذي يراد به تسوية صناعة الإعراب. والنحاة بهذا التقدير أضاعوا حكم النحو بكثرة احتماله لأنواع الإعراب وتكثير أوجه الكلام، فيقدّرون العامل رافعاً فيرفعون، ويقدّرون ناصباً فينصبون من غير ملاحظة ما يتبعه من اختلاف في المعنى أو المفهوم[5] والتزام النحاة بأصول نظرية العامل أضاع عليهم العناية بمعاني الكلام في اوضاعه المختلفة، من ذلك قولهم في باب المفعول به: كيف أنت وأخوك، يجوز في" أخوك" النصب على أنه مفعول معه، والرفع على العطف[6] كما أن كثرة الخلافات بين هؤلاء النحاة في كل عامل يتصدون لبيانه لم تقدهم للإشارة إلى أثر هذا العامل في المعنى أو تصوير المفهوم، فالحركات دوالّ على المعاني، وتختلف باختلاف موقع الكلمة من الجمل، وصلتها بما قبلها وبما بعدها في السياق[7]، وقد قاده رأيه في أثر الحركة في المعنى إلى أن يقول: إن الكسرة والضمة دليلا إعراب،وليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدّل بهما على معنى تأليف الجملة، وقد استهدى بما أصّل إليه بقول قطرب (محمد ابن المستنير٢٠٦هـ / ٨٢١م): " إنما أعربت العرب كلامها

---

١ انظر: الإحياء ص١.

٢ نفسه ص٣.

٣ الإحياء ص٨.

٤ ألف أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره، وألف عبد القاهر الجرجاني كتاب العوامل المائة.

٥ انظر : الإحياء ص٣٥، وانظر: الأشباه والنظائر٣ / ٢٤٤،ونزهة الألباء ص٣٨٨.

٦ انظر: شرح المفصل٢ / ٤٨،والانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٤٨.

٧ انظر :الإحياء ص٤٩.

لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محرّكا حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة واحدة، لأنهم أرادوا الاتساع فلم يضيّقوا على أنفسهم، وعلى المتكلم بخطر الحركات إلا حركة واحدة[1]. وخطورة رأي قطرب لو أخذ به لقاد إلى إبطال الإعراب، وإلى التوسع الذي يفضي إلى الفوضى في حركة آخر الكلام، وشيوع العامية، فضلاً عن اللحن. وإذا كان صاحب الإحياء قد سجّل على النحاة القدامى عدم اهتمامهم بمعاني الإعراب المتأتية عن الحركات؛ فهذا أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت٣٣٧هـ / ٩٤٨م) أشار إلى أن الكلمات التي تكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ليس في صورها وأبنيتها ما يدّل على معانيها إلا الحركات، فهي تنبئ عن هذه المعاني والدلائل عليها ليتسع الناس في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه[2]. وإذا كانت الضمة عند صاحب الإحياء علم الإسناد وأن موضعها المسند إليه فإنه يرى أن ما ينضوي تحت هذا المسند إليه يجب أن تكون في باب واحد لا تفاقها في كثير من الأحكام.

وقد انبثق عن قضية المسند إليه موضوع المنادى، فنفى عنه صاحب الإحياء أن يكون مسنداً إليه أو مضافاً، وأن حقه النصب في كل أحواله إلا في حالة واحدة يضمّ فيها عند ما يكون علماً مفرداً أو نكرة مقصودة. فإذا لم يكن المنادى مضافاً فإنه ينوّن والتنوين يدّل على التنكير، وانتهى صاحب الإحياء إلى القول: إنه إذا أريد بالمنادى المنوّن معيّن ؛ حُرم التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرم التنوين ضم آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم[3]. وهي قاعدة - برأيه - تدلّ على روح العربية، ووجه إبانتها عن المعاني، واحتياطها لبعض اللبس.

ويرى صاحب الإحياء أن الكسرة علم الإضافة، وأن موضعها هو المضاف إليه وإن بابها من أكثر أبواب العربية شيوعاً في الكلام، وأن لها استعمالات متنوعة وغنية في بيان الفاعل من نحو: خلق الله، أو بيان المفعول به من نحو : خلق السموات، أو بيان المكان من نحو : ظباء وجرة، أو بيان الزمان من نحو: مكر الليل[4]. وصاحب الإحياء يدعو العاملين في مجال تيسير النحو

---

١ جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٣، ج١ / ٧٩.

٢ نفسه ١ / ٧٨.

٣ انظر: الإحياء ص٦٢.

٤ الإحياء ص٧٥.

وتدريسه أن تكون دراستها وتدريسها بالتركيز على ما يختزنه أسلوب الإضافة من لطائف المعاني من غير تحجّر في الوقوف على حركة الآخر.

وفي حروف الجر أو حروف الإضافة ما يدعو إلى الاتساع في الاستعمال والسعة في التصرف، فقد توسع العرب في استعمالها، وإنابة بعضها عن بعض توسعاً أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير، وكان على العاملين في مجال التيسير أن يولوا هذه الحروف ما تستحقه من درس وتفصيل وتلمّس آثارها في البيان وتصوير المعاني[1]

وفي مجال بناء الكلمات المبنيّة على السكون فليس هو الأصل، وإذا ما سكّن العرب أواخر الكلمات فلأنه لم يكن لهم من التحريك غرض. في حين أن الإمام الزمخشري(ت٥٣٨هـ/ ١١٤٣م) يرى أن :" البناء على السكون هو القياس " [2]. ولقد جادل صاحب الإحياء النحاة فأكثر جدالهم وعلّق على قول الزمخشري بأن الأصل أي الراجح والمصطحب لا الغالب، إذ ليس أغلب المبنيّات ساكناً، وأنه يدعوا الباحثين في مجال تيسير النحو حين يؤلفون الكتب أن يلتفتوا إلى المعاني التي تشير إليها الحركات، وأن يدلّوا عليها، وضرب مثالاً على ذلك فعل الأمر المبنيّ على السكون، بأن السكون في آخره تدل على القوة والبتّ في الموضوع والتشدّد في الطلب[3].

وفي مجال العلاقات الفرعية للإعراب نقد صاحب الإحياء النحاة القدامى قولهم بالعلامات الفرعية التي جعلوها نائبة عن العلامات الأصلية في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، وما لا ينصرف من الأسماء. ويرى أنه لا داعي لهذا التفصيل، وإنما هي كلمات معربة بالحركات، وأن الألف والواو والياء نشأت عن إشباع الحركات استناداً إلى ما ذهب إليه أبو عثمان المازني(بكر بن محمد ت٢٤٨هـ/ ٨٦٢م)[4]. هذا فيما يتعلق بما لا ينصرف من الأسماء الذي جُعلت فيه الفتحة نائبة عن الكسرة، فقد بيّن أن الفتحة لم تنب عن الكسرة، وإنما الاسم الممنوع من الصرف صار في حال حرمانه من التنوين أشبه في حال الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي حُذفت ياؤه. غير أنّ بعض النحاة مثل الأخفش(سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ/ ٨٣٠م) والزّجاج (ابراهيم بن السريّ بن سهل(ت٣١١هـ-٩٢٣م) والمبرّد (محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)

---

١ نفسه ص ٧٦-٧٧.

٢ انظر: شرح المفصل٢ / ٨٣ وانظر : حاشية الصبّان١ / ٩٤، والإحياء ص١٠٤.

٣ انظر السابق، ص١٠٧.

٤ انظر: الإنصاف ٢ / ٧!، وارتشاف الضرب١ / ٤١٦-٤٢٠، وارتشاف الضرب٢ / ١٦٩-١٧٠ وشرح المفصل١ / ٥٢، وأوضح المسالك ١ / ٢٨-٣٣، وشرح التوضيح ١ / ٧٢-٧٧، وشرح الكافية ١ / ٢٦.

رأوا أن غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته، وليكون كالفعل المشابه في التعري من الجرّ[1]، وقد أيد صاحب الإحياء هذا الرأي. وفي مجال التوابع (النعت، والعطف، والبدل،وعطف البيان، وعطف النسق، والإتباع على المجاورة). وقد ناقش صاحب الإحياء الإتباع في العطف[2]، وخلص إلى أنه ليس في العطف إتباع ولكنه كما قال عنه سيبويه "تشريك" [3] ويرى أن الذي حمل النحاة على أن يجعلوا للعطف باباً خاصا هو فلسفتهم في العامل. أما سائر التوابع بعد العطف فهي في نظره نوعان يختلفان في أداء المعنى وفي حكم اللفظ:

١- تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمّل للمعنى والمتمّم له، ولا يفهم المعنى إلا بهما معاً من نحو : استشر عاقلاً نصيحاً. (فعاقلاً نصيحاً) نعت، والنعت والمنعوت كالاسم الواحد[4].

٢- ويشمل البدل التوكيد والعطف، وتقف فيه الكلمتان في الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية، والحكم على إحداهما بأنه متحدّث عنه أو مضاف إليه، حكم على الأخرى، واتفاق المدلول فيهما لا يلزم أن يتفق اللفظان في التعريف، والتنكير، فقد يغلب أن يكون الثاني أعرف من سابقه أو مثله في التعريف وربما كان أقل منه تعريفاً إذا كان قرنه إليه وإتلاؤه له يزيد السابق بياناً [5] وخلص صاحب الإحياء إلى النتائج التالية:

١- التوابع نوعان يختلفان في أداء المعنى، وفي حكم اللفظ، وهو تقسيم يميّز بينهما تمييزاً واضحاً، ويجعل المعنى هو الحكم في كل تمييز، وفي إعطائه ما ينبغي من الحكم، الامر الذي يجنّبنا الاضطراب في تمييز بعضها من بعض، وفي ذلك توسعه على الطلبة في دراستهم للتوابع .

٢- لم يفرّق صاحب الإحياء بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان اعتماداً على ما ذهب إليه سيبويه[6].

٣- عدّ صاحب الإحياء النعت السببي نوعاً من الإتباع بالمجاورة، استئناساً بقول ابن جنّي في توجيه ما رُوي عن العرب قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، فقد قال النحاة عن

---

١ انظر: شرح الكافية١ / ٣٨ وانظر: الإحياء ص١١١.
٢ انظر: الإحياء ص١١٥-١١٦.
٣ انظر: الكتاب ١ / ٤٣٧-٤٣٩.
٤ الكتاب ١ / ٤٢٢.
٥ الإحياء: ص١٢١.
٦ الكتاب ٢ / ١٨٦..

(خرب) بأنه مجرور على المجاورة، ولكنه قليل شاذّ وقال ابن جنّي : ليس بقليل ولا شاذ، بل منه في اللغة العربية كثير جداً، ووجّهه ابن جنّي بقوله : هذا جحر ضب خرب جحره[1]

٤- أضاف صاحب الإحياء خبر المتبدأ إلى التوابع لأنه عين المبتدأ استئناساً بقول سيبويه:" إن الخبر إنما رفع حيث كان المبتدأ هو هو " [2] لأن خبر المتبدأ في نظره تابع مرفوع، ونظيره في الإتباع ما روى النحاة مثل الفراء وشيخه الكسائي(ت١٨٩هـ/ ٨٠٥م) أنه يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إنّ قبل أن يذكر الخبر، تقول: إنني وزيد على وفاق، قياساً على ظاهر الشاهد الذي رواه سيبويه[3]. وصاحب الإحياء لا يرى أن للكلام وجهين من الإعراب، فمتى ثبت أن للحركة أثراً في المعنى لم يصحّ للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى إلاّ إذا اختلف المعنى الذي يُقصد إلى تصويره، فيختلف الإعراب تبعاً لذلك. لقد كانت محاولة الأستاذ ابراهيم مصطفى قائمة على نقد النحو القديم، وبناء نحو جديد، يتخفّف من كل التخريجات والآراء المتشعبة،ولكنه ظل وفياً للقديم ملتصقاً به، ولم يستطيع الإفلات منه، وهو في عمله هذا قدم مشروعاً للنحو قصد فيه تهذيب هذا النحو الذي استعصى فهمه على طلبة العلم المتخصصين، ودعا إلى الخلاص من العامل ونبذ العلل النحوية، وهو مسبوق في هذا وذاك.

٢-٥- عند د. شوقي ضيف

استجاب د. شوقي ضيف لنداء ابن مضاء(ت٥٩٢هـ/ ١١٩٦) على بعد الشقة بينهما- وتهدّى بما طرحه من آراء وأفكار تخلّص الناس من صعوبات النحو، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل، لأن إلغاءها يتيح للذين يريدون أن ييسروا النحو تأليفاً وتدريساً أن يكيّفوه على نحو يقوم على العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها من فروض وعلل أثقلته فغدا كالطلاسم، الأمر الذي دعا د. ضيف إلى تيسير النحو على أساس من المرتكزات التالية:

٢-٣-١-: الانصراف عن نظرية العامل وما يتّصل بها من عوامل قوية وضعيفة، ومن أمثلة ذلك: ما ولا الحجازيتان، وشروط إعمالهما، وإعمال حروف نصب المضارع وحروف الجرّ التي يشترطون فيها أن تتكرر حين تعمل في اسمين متعاطفين، وأن تتصل بمعمولها.

---

١ انظر الخصائص: ١ / ١٩٢.

٢ الكتاب ٢ / ٣٥٩.

٣ نفسه ٢ / ١٥٦ وانظر: الخزانة٤ / ٣١٥، والانصاف ١ / ١٩٠ والإحياء ص١٢٧-١٢٨.

كل هذه الشروط يجب أن تحذف ما دام لا يجد الدارسون لها حاجة لغوية صحيحة تلزمهم إياها[1].

٢-٣-٢-: تنظيم إبواب النحو تنظيماً يقوم على المجانسة بحيث يجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة من نحو باب الفعل المضارع المعرب، تجمع فيه الاحوال المشابهة له، من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وأن يكون هذا الجمع في إطار الحالة الواحدة، فلا تتوزع حالات هذا الفعل مثلاً في النصب والجزم والرفع والبناء على أبواب، مثل هذا التنسيق في إطار الحالة الواحدة يوفّر علينا التشتت الذي جلبته نظرية العامل[2].

٢-٣-٣-: الدعوة إلى إلغاء كثير من أبواب النحو، وتصنيفها على أساس قاعدة أحوال الكلمات لا على أساس قاعدة العوامل. من هذه الأبواب أبواب نواسخ المبتدأ والخبر مثل كان وأخواتها وما لا الحجازيتين وإنْ في لغة أهل العالية، وإنّ وأخواتها ولا النافية للجنس، وكاد وأخواتها وظنّ وأخواتها وأعلم وأرى. فكان وأخواتها تدمج في باب الفعل العام بصرف النظر عن كونها فعلاً تاماً أو ناقصاً، ولا يمنع من أنْ يعرب المرفوع بعدها فاعلاً والمنصوب حالاً. وأما المرفوع بعد ما ولا الحجازيتين وإن في لغة أهل العالية فيعرب مبتدأ والمنصوب خبراً. والقديم الجديد الذي أبرزه الباحث أن الخبر في هذا الباب منصوب، فلماذا لا يسمى النحاة المرفوع مبتدأ، وقد ساق مثالاً أقره النحاة وهو قولهم: ضربي العبد مسيئاً. فأعربوا (مسيئاً) حالاً، ولكنه أعربه خبراً منصوباً للمبتدأ. وفي باب إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس رأى أن يعرب اسمها مبتدأ منصوباً، وأن عمل النحاة في هذا تمحل يجب أن يلغى لانتفاء الفائدة منه[3] وفي باب "أعلم وأرى" يرى أن يضمّ هذان البابان إلى باب المفعول به الذي ينبغي أن يبيّن فيه أنه يكون واحداً ومتعدداً.[4]

وخلص الباحث إلى أن الأصل في المتبدأ الرفع، غير أنه قد ينصب في باب إنّ ولا النافية للجنس ويجرّ في باب (رُبّ) أو إذا دخل عليه حرف من حروف الجرّ الزائدة. ويرى د. ضيف أن أبواب كان وكاد وظنّ وعلم وأرى يجب ألا تبقى في نطاق الجملة الاسمية، وإنما تنحاز إلى الجملة الفعلية.

---

١ الرد على النحاة ص٤٨.

٢ انظر: نفسه ص٥٠.

٣ انظر: نفسه ص٥٢.

٤ انظر: نفسه والصفحة نفسها.

٢-٣-٤-: دعا إلى أن تدريس الأسماء التي لا تنوّن من مثل الممنوع من الصرف والمنادى المفرد العلم وا سم لا النافية للجنس؛ تدرس في باب واحد لا في أبواب متفرقة، لأنها تعالج حالاً واحدة وهو الاسم الذي لا ينوّن. وضمّ بعضها إلى بعض يفيد في توحيد التفسير. فإذا قلنا إن الممنوع من الصرف معرب؛ قلنا بالمقابل إن اسم لا النافية للجنس معرب، وكذلك المنادى المفرد العلم على نحو ما قال به الكوفيون، أو نبنيها كلّها. كما دعا الباحث إلى أن تجمع في الباب الواحد كل صيغه وصوره من نحو الفاعل من تذكير وتأنيث وإعراب وبناء وإضمار وإظهار- وإفراد وتثنية وجمع، وحين يخرج من الرفع إلى الجرّ بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام، وفي صيغة التعجب التي على وزن (أفعِل ب). وأنه من باب التيسير والتسهيل أن نعنى بالفاعل الذي يجيء جملة بعد (أن، وأنّ، ولو، وما) وفي غيرها من المواضع. فجمع هذه الصور والصيغ شاذّة وغير شاذّة أولى من بقائها مبعثرة بين أبواب متفرقة[1]. وهناك صور التمييز مفرقة في باب العدد وباب اسم التفضيل وباب التعجب،وباب نعم وبئس وباب كم وباب كذا، وبعد الفعل اللازم والصفة المشبهة، وبعد الضمير. وهذه الصور يجب تجمع جنباً إلى جنب مع صور المكاييل والموازين، والمساحة[2] وخلص الباحث إلى أن الإعراب ينبغي أن يكون حسب وظيفة الكلمة في الجملة ليتميّز بالدقة في التنوين،والتيسير في الفهم، لأن صعوبة النحو ليست آتية من حيث هو نحو، وإنما من طريقة تصنيفه، ولعّل هذه الصعوبة آتية من نظرية العامل التي بعثرته إلى أجزاء وتفاريق.

٢-٣-٥-: دعا الباحث إلى منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات على أساس من رأي ابن مضاء. وأن منع التأويل ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً دقيقاً، لأنها تريحنا من أشياء ثلاثة:

٢-٣-٥-١-: من إضمار المعمولات، ونقصد بها الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً، لأن الاضمار وهم في نظره، إذ ليس من الضرورة، أن يكون لكل فعل فاعل، فقد يوجد الفعل ومع الفاعل، وقد يوجد ويحذف الفاعل، لأنه حينئذ يدلّ عليه بنفسه، وجمال هذه الفكرة يتبدّى في نظره في أبواب التعجّب في مثل: ما أحسن السماء. ود. ضيف يرى أنه لا يمكن تصوّر هذا الفاعل المضمّر لأن المسند إليه في الواقع السماء، على تقدير: حَسُنت السماء. وإعرابها على النحو الذي رآه

---

١ انظر: الرد على النحاة ص٥٢،٥٣.

٢ انظر نفسه ص٥٤.

ابن مضاء وتبنّاه الباحث هو: أحسن فعل ماض، والسماء: مفعول به ولا داعي لذكر الفاعل ما دام لم يرد في الجملة[1].

وما يقال عن الفاعل في صيغة ما أفعل يقال في أفعال الاستثناء: خلا، عدا، حاشا. فالفاعل في ما يرى د. ضيف حذف في هذه الأفعال ولا داعي لأن نتحدث عنه[2].

٢-٣-٥-٢-:دعا إلى منع التقدير في الجار والمجرور في مثل قولهم: زيد في الدار، ورأى أن الجارّ والمجرور خبر للمبتدأ، ولا داعي لتقدير الخبر، ورأى أن يطبّق على الظرف في قولهم: زيد عندك، من غير أن نعلق " عندك بمحذوف" كما يصنع النحاة، بل نعطيه الوظيفة التي يؤدّيها وهو أنه خبر، وفي ذلك تسهيل على الناس يجنّبهم التأويل البعيد الذي لا ضرورة له[3]. وفي مجال الفعل المضارع الذي ينصب بأن مضمرة وجوباً، يكفي أن يقال: إن هذا الفعل منصوب فقط من غير أن نقدر أن الناصبة، وما يقال عن الفعل المضارع يقال عن الاشتغال، والإغراء، والتحذير، والمصادر المنصوبة والمنادى المضاف، فهذه كلها منصوبة من غير تقدير عاملٍ ما في نصبها[4].

٢-٣-٥-٣-: وفي الأبواب التي يعتريها الحذف في : المبتدأ والخبر، وفي باب كان يتحدث النحاة عن حذف اسمها تارة، وحذف خبرها تارة أخرى،وفي باب إنّ يتحدثون عن حذف اسم إن المخففة، وفي باب لا النافية للجنس عن حذف خبرها، وفي باب ظنّ وأعلم وأرى يتحدثون عن حذف المفاعيل، وفي باب المفعول المطلق يتحدثون عن حذف الفعل، وبهذا يتسع الحذف ويتشتت[5]. والرأي الأسلم أن تُضمّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض في باب يسمى باب الصيغ الشاذة أو باب شبه الجملة، مستبعدين العامل، ليصبح باب الظرف والمجرورات غير محتاج إلى هذه الاصطلاح. ومن باب التيسير والتسهيل رأى الباحث د. ضيف أن تنظيم باب شبه الجملة يقتضي أن نجمع أشباه الجملة المرفوعة وندلّ عليها في صيغها ومواضعها[6]، وأشباه الجمل

---

١ انظر: الرد على النحاة، ٥٨، ٥٧.

٢ انظر : نفسه ص٥٨.

٣ انظر: نفسه ص٨٧،٥٨.

٤ انظر: نفسه ص٥٩.

٥ انظر: الرد على النحاة ص٦٠.

٦ انظر: نفسه ص٦٢.

المنصوبة في صيغها ومواضعها[1]. وأشباه الجمل المجرورة في صيغها ومواضعها[2]. وخلص الباحث إلى أن دراسة هذه الصيغ على هذا النمط من غير تقدير لمحذوف أو تأويل خير من دراستها على نمط النحاة القديم الذي يكثرون فيه من التأويل وبيان العوامل المحذوفة، كما دعا إلى التخلص من التأويل في محل الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتخلص من التأويل في المفردات مقصورة أو منقوصة أو مبنيّة، ويكفي أن نقول في الجمل وفي المفردات : إن هذه الجملة خبر أو نعت أو حال.

أما في المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية فينبغي أن نستبعد التأويل فيها عن أن تقع مبتدآت وأخباراً أو فاعلات أو مفعولات، ونكتفي ببيان وظيفة الأسم المبني فنقول عنه: إنه مبتدأ أو فاعل فقط، من غير أن نقول إنه مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، أو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، أو نقول إنه متبدأ مبني على الفتح في محل رفع في قولنا: هو محمد واقترح الباحث وضع قاعدة نصها: المبنيات لا تعدّل، لانها لا تخضع لنظرية الإعراب، بل تلزم حالة واحدة في شكل آخرها[3]. وقد لا نُعرب هذه المفردات حين لا توجد حاجة إلى إعرابها فلا نقول في إعراب (إذا) أنها ظرف لما يُستقبل من الزمان، خافض لشرطة، منصوب بجوابه بل نقول : إذا أداة شرط دخلت على فعلين فقط. ووجهة نظر التيسير في النحو لا تحتاج في أدوات الشرط إلاّ أن تعرف أن المضارع يسكّن بعد هذه الأدوات، لا لأنها غير عاملة فيه، ولكن لان هذا موضع من مواضع تسكينه، وحسبنا ذلك[4].

٢-٤- عند تمام حسّان:

أبرز الأفكار التي دعا إليها هذا الباحث يمكن إيجازها بما يلي:

٢-٤-١-: نقد منهج النحاة القدماء في طريق معالجتهم للنحو من حيث وقوفهم عند حدود اللفظ وقلة تطرقهم إلى المعنى، في حين أن لكل دراسة لغوية في أية لغة من لغات العالم موضوعها الاول والاخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. هذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتّد من الأصوات إلى الصرف فالنحو فالمعجم فالدلالة[5].

---

١ انظر: نفسه ص٦٢.

٢ انظر : نفسه ٦٢.

٣ انظر: الرد على النحاة ص٦٤-٦٥.

٤ انظر: الرّد على النحاة ص٦٥.

٥ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٣.

٢-٤-٢-: يرى هذا الباحث أنه لم يكن لهؤلاء النحاة في دراستهم للنحو أساس نظري تبني عليه آراؤهم، بحث تعرض بطريق موضوعية تستقي النماذج وتعزّزها بالنصوص من المصادر الأولى[١]، ولا أدل على ذلك من قول ابن مالك عليه رحمه الله:

فيما أبيح أفعل ودع ما لم يبح[٢]

الأمر الذي جعلهم يكثرون من التخريج والتأويل والتعليل فيما خالف القواعد التي اصطلحوا عليها. ويرى د. تمام حسّان أن هؤلاء النحاة لو استقرأوا نصوص اللغة بجميع لهجاتها وفي جميع مراحلها لكانت أحكامهم أكثر إصابة، وأقرب إلى منهج الدراسة الصحيح. فدراستهم اقتصرت على بعض اللهجات دون غيرها، بدعوى أن لكل لهجة نظاماً كاملاً مستقلاً، مثل لهجة قيس وتميم وأسد وهذيل. وأن دراستهم لهذه اللهجات امتدت خمسة قرون وفي أطوار مختلفة ليستخرجوا منها نظاماً موحداً، وهم في علمهم هذا لم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة وأخرى لملاحظة تطور اللغة على النحو الذي فعله مؤرخو الأدب حين أرخوا لتطوّر التعبير الفني الجميل في كل عصر من عصوره المختلفة.[٣]

٢-٤-٣-: يرى هذا الباحث أن ما فعله النحاة من أخذهم شواهد النحو من قبائل معينة يعدّ موقفاً تلفيقياً، سواء أكان ذلك متصلاً بالرواية أم بالاستشهاد أم بالسماع أم بالقياس أم بالتمرينات التي تأخذ صورة تراكيب لم تسمع عن العرب، أو بموقفهم من الصحة والخطأ، ذلك أن عمل النحاة كان يعني بمكوّنات التركيب أكثر من التركيب نفسه، أو من ناحية دلالته التي تنبني على اعتبار المقام في المعنى مثل معنى الإسناد وظيفة وعلاقة وخبرياً وإنشائياً[٤].

٢-٤-٤-: يرى هذا الباحث أنه ترتّب على عناية النحاة بالجانب التحليلي للتركيب أكثر من الجانب التركيبي نفسه أنهم وقعوا في أخطاء منهجية كان من أخطرها في نظره أنهم درسوا الزمن النحوي في الجملة الخبرية البسيطة، فترسخت قواعد الزمن، الماضي ماض، والحاضر حال أو استقبال، حتى إذا أرادوا النظر في أساليب الإنشاء نسبوا الزمن فيه إلى الأدوات وهي براء، وإلى الظروف وهي تفيده معجمياً لا وظيفياً[٥].

---

١ د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج تطبيق- عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٢٩.

٢ ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك): ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٠٥ / ١٩٨٥م، ص٢٥.

٣ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٤.

٤ انظر: نفسه ص١٥.

٥ انظر: نفسه ص١٦.

٢-٤-٥-: يرى د. تمام حسان أن الإعراب يتوقف على وظائف الأصوات ووظائف القرائن ونظام العلاقات، وأن الفصل في الذهن بين كل ذلك لا يكون إلا لأغراض التحليل اللغوي. وهو بهذا يلتقي الأستاذ ابراهيم مصطفى في أن كليهما يعوّل على ما وراء الألفاظ من معان ودلالات.

٢-٤-٦-: أخذ على النحاة إكثارهم الحديث عن العامل بوصفه تفسيراً للعلاقات النحوية، أو بوصفه مناط التعليق، ثم بناؤهم عليه فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وإكثارهم من تأليف الكتب في العوامل، وهو بهذا يلتقي ابراهيم مصطفى و د. شوقي ضيف في أنهم حملوا على نظرية العامل وعدّوها مسؤولة عن عدم العناية بمعاني الكلام، الأمر الذي بعثر النحو ومزق أوصاله.

٢-٤-٧- نقد منهج ابن مضاء لأنه لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلاقات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية[١]. وأن العلاقات السياقية ليست آتية من العامل اللفظي أو المعنوي إنما هي للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وابن مضاء بعمله هذا يكون قد نفي عن اللغة الطابع الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها[٢]. كما نقد منهج ابراهيم مصطفى في تفسير العلامات الإعرابية حين رأى الضمة علم الاسناد، والكسرة علم الاضافة، والفتحة علم الخفة[٣]، والضمة والكسرة والفتحة بوصفها علاقات إعرابية ليست أكثر من واحدة من القرائن التي يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح. وعدّ ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ / ١٠٨٧م) في دلائل الإعجاز من تفسير العلاقات السياقية بأنه من أذكى المحاولات في تاريخ التراث العربي، والتي أوردها تحت عنوان النظم، وفسّر جوانبها بأربعة مصطلحات: النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق[٤]. وهذه المصطلحات تتكامل في إلقاء الضوء على العلاقات السياقية. وعدّ د. تمام حسان" التعليق" بانه أخطر ما تكلم فيه عبد القاهر، لأنه يعني إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية. وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العامل النحوي والعلامات النحوية.

---

١ انظر: اللغة معناها ومبناها ص١٨٥.

٢ انظر: على النحاة ص٢٤.

٣ انظر: مقدمة إحياء النحو ص: و، ز

٤ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، صححه الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار المعرفة- بيروت١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ ص٤٣، ٤٤.

٢-٤-٨-: يرى د. تمام حسان أن صعوبة النحو أمر مقطوع فيه، وهو ارتباطه بطابع، الصناعة، وخلوّه من المضمون،والباحثون في العربية أقدر من غيرهم على تشخيص هذه الصعوبة، والغوص في أعماقها، وان المزج بين معطيات علم النحو ومعطيات علم المعاني يعني دراسة النحو العربي دراسة تعني بالتراكيب وتعني بالتحليل، وتحتفي بمعاني الجمل، كما تحتفي بمعاني الابواب الفرعية التي في داخل الجمل، فيقدم علم النحو لا على أنه علم الإعراب على أهميته- بل على انه علم التراكيب والأسلوب، وتمتزج فيه مسائل تقديم المتبدأ أو الخبر أو الفاعل أو غيرها بمسائل علم المعاني بما فيها من جمال الأداء ودقة التعبير[1]. والباحث واحد من كبار الأساتيذ، كان عليه إن قصر غيره عن القيام بهذا العمل الذي خبر دقائقه، وعرف فيه نقاط القوة والضعف، واستهدى بمنهج الإمام عبد القاهر الجرجاني وبالدراسات اللغوية المعاصرة أن يقوم به، فيقدم لطلبة العلم مشروعاً ييسر فيه النحو، وتمتزج فيه معطيات علم الإعراب بمعطيات علم المعاني، ولكنه لم يفعل.

٢-٥- المجامع اللغوية

جرت محاولات كثيرة لتذليل صعوبات النحو، لأنه مثقل بالشروح والحواشي والتفريعات، وبما أضافه إليه العلماء من الآراء والأقيسة والعلل، الأمر الذي دعا قسم اللغة العربية في جامعة القاهرة ودار العلوم أن يُعني بهذه القضية، بالاشتراك مع القائمين على تعليم اللغة العربية في وزارة المعارف، وكان مجمل ما تقدمت به لجنة تيسير النحو ما يلي:

١- الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي في مثل: الفتى، والقاضي، وكتابي، وهذا والذي.

٢- إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، وإعراب الممنوع من الصرف بالضم أو التنوين والفتح، وإعراب الأسماء الخمسة بالحركات الثلاث ممدودة، وإعراب جمع المؤنث السالم بالضمة والكسر، وإعراب الاسم المنقوص في حالة النصب بالفتحة، والمثنى بألف ونون أو ياء ونون، وإعراب جمع المذكر السالم بواو ونون أو ياء ونون، والاستغناء بنيابه علامة عن أخرى [2].

٣- يكتفي في الأسماء والأفعال المعربة بألقاب البناء، وهي البناء على الضم، والفتح، والكسر، والسكون، ويستغنى عن ألقاب الإعراب بها، وهي الرفع والنصب والجرّ والجزم.

---

١ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨٦.

٢ في أصول اللغة، إخراج محمد خلف الله أحمد وزملائه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،١٩٨٣م، ٣/ ٣٠٣.

٤- الجملة تتألف من جزأين أساسين هما الموضوع والمحمول. فالموضوع هو المتحدث عنه، وهو مضموم دائماً إلا بعد إنّ أو إحدى أخواتها. والمحمول هو الركن الثاني من ركني الجملة، ويكون اسماً منصوباً، أو ظرفاً أو فعلاً. ويتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً أو كان الموضوع نكرة، وهما يتطابقان في النوع والعدد. وإذا كان المحمول ظرفاً أو مجروراً بحرف جر لا يقدّر له متعلق، بل هو نفسه المحمول.

٥- إلغاء الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً في مثل: قام وأقوم وتقوم، أما الضمير المتصل البارز في مثل قمت؛ فيعد إشارة لا ضميراً.

٦- التكملة دائماً منصوبة، وتشمل جميع المفعولات، وتأتي لبيان الزمان أو المكان أو لعلّة، أو تأكيد الفعل، أو بيان نوعه، ولبيان المفعول أو الحالة أو النوع.[١]

٧- دراسة صيغ التعجب والتحذير والإغراء على أنها صيغ ثابتة.

٨- حذف الإعلال والإبدال وموازين تنقلات الكلم فيهما وتقلّبها.

وقد ألحقت اللجنة بهذه القواعد العامة منهجاً لأبواب النحو والصرف، وزعتها فيه على أحكام الجملة[٢]. ولعلّ أهمّ ما أخذت به هذه الاقتراحات الاستغناء عن الإعرابيين: التقديري والمحلّي،الأمر الذي يخفف شيئاً من معاناة الدارسين، كما أخذت بالاستغناء عن الإعلال والإبدال. ويرى د.شوقي ضيف أن هذه المقترحات التقت فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى في حذف العوامل والمعمولات، وإقامة بناء النحو على ثلاثة أبواب هي: الموضوع والمحمول والتكملة[٣]، غير أنه يرى أن إقامة النحو على هذه الأبواب الثلاثة يحول بين الناشئة والتعرف بدقة على وظائف الكلمة في أي سياق ترد فيه. والاقتراحات التقت رأي ابن مضاء القائل بأنه لا توجد ضمائر مستترة في الأفعال لا جوازاً ولا وجوباً، لدلالة الأفعال عليها، وأنّ ما يسمّى بالضمائر البارزة في مثل: قاما وقاموا وقمن، إنما هي علامات للدلالة على التثنية والجمع كما التقت هذه الاقتراحات رأي ابن مضاء مرة أخرى فيما يتعلق بالظرف والمجرور في مثل: محمد عندك، ومحمد في الدار، بأنهما لا يتعلقان بمحذوف يُعرب خبراً، وتقديره مستقرّ أو استقرّ بل هما (الظرف والجارّ والمجرور) الخبر ذاته دون تقدير لمحذوف[٤]. وقد وجّه د. شوقي ضيف

---

١ انظر: في أصول اللغة ٣/ ٢٠٤-٢٠٥.

٢ انظر: نفسه ص٢٠٥.

٣ أنظر في أصول اللغة ص٢٠٥.

٤ انظر: نفسه ٣/ ٢٠٥.

نقده لهذه المقترحات والمنهج الموضوع معها حين ذُكر الباب الثالث من أبواب النحو وهو التكملة. فقد نصّت على بيان أغراضها حتى تتمثلها الناشئة، وهي كما نعلم لبيان الزمان أو المكان أو العلة... فكأن أبواب المفاعيل التي حذفت أعيدت باسم جديد هو اسم الأغراض. ويرى أن الأغراض الآنفة الذكر المسماة تكملة هي: ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول لأجله والمفعول المطلق، والمفعول به والحال والتميز، والاختصار الذي حصل يكمن في باب حذف الاستثناء الذي أدخل تحت اسم جديد يسمى باب الأساليب[1]. ويلخص د. شوقي ضيف التعديلات التي أدخلها المجمع على هذه الاقتراحات الرامية إلى تيسير النحو بما يلي:

١- يُعدل في تسمية ركني الجملة عن الموضوع والمحمول إلى المسند إليه والمسند على النحو الذي اصطلح عليه علماء البيان.

٢- يقتصر على ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، ويعدل عن ألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون.

٣- يُعدل عن الصيغة المقترحة للعلامات الفرعية في الإعراب وما جاء فيه من أن الاسماء الخمسة تظهر فيها الحركات الثلاث مع مدّها، وأن المثنّى اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون، وتظهر في جمع المذكر السالم واو ونون أو ياء ونون. فيقال في الأسماء الخمسة مرفوعة بالواو، ويقال في الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة دون ذكر كلمة نيابة فلا الواو في الأسماء الخمسة ولا الألف في المثنى، ولا الواو في جمع المذكر السالم نيابة عن الضمة، ولا الفتحة في الممنوع من الصرف نيابه عن الكسرة.

٤- يكتفى في التكملة ببيان غرضها كما جاء في مقترحات اللجنة التي شكلتها وزارة المعارف، ما عدا المفعول به، فإنه ينص عليه لكثرة دورانه في الكلام، فيقال: مفعول به تكملة.

٥- تنحّى كلمة أساليب وتستخدم مكانها كلمة تراكيب، وتشتمل على عشرة أبواب هي: التوكيد، والقسم، والتعجب، وصوغ اسم التفضيل، ونعم وبئس، والنداء، والاستغاثة والندبة، والاختصاص، والتحذير والإغراء[2].

والمجمع بني قراراته على مبدأ أن الجملة لها ركنان هما: المسند إليه والمسند وأنه قد تضاف إليها تكملة، ورأى أن ينصّ على التكملة بالمفعول به، أما بقية التكملات فيكتفي فيها بذكر

---

١ انظر: نفسه ص٢٠٦.

٢ انظر: في أصول اللغة٣/ ٢٠٧.

أغراضها، فيقال مثلاً في المفعول لأجله تكملة للفعل لبيان السبب، وفي المفعول معه تكملة للفعل لبيان المصاحبة، وفي الحال تكملة مبيّنة للحال، وفي النعت أو الصفة مكمّل لما قبله، وفي التمييز تكملة مميّزة لما قبلها. كما أخذ المجمع بفكرة إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال، وأن الضمائر البارزة المتصلة حروف دالّة على نوع المسند إليه أو عدده.[1] والنقد الذي يمكن أن يثار في وجه هذه الفكرة أنها تصادم قانون وضع القواعد القائم على الاطراد، بينما المسند إليه يلي الفعل عادة، وهو إمّا اسم ظاهرة أو ضمير متصل، أو ضمير مستتر إذ يقال عند التيسير إن هناك ثلاثة أنواع للأفعال:

١- نوع يليه مسند إليه (فاعل، نائب فاعل).

٢- ونوع يليه حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده.

٣- ونوع لا يليه شيء. ويرى د. شوقي ضيف أن مثل هذه القاعدة للفعل" أن تُحدث بلبلة في نفوس الناشئة[2]

كما نصت قرارات المجمع في المبنيّات (اسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط) على أنها أسماء. أما الظروف وأسماء الأفعال وأسماء الكناية (كم الاستفهامية وكم الخبرية، وكأي وكذا) فقد تركت دون سبب واضح. ولم يكن موقف المجمع من قضية تيسير النحو محصوراً بدراسة المقترحات وإبداء الرأي تقويماً وتعديلاً وتحسيناً وحسب؛ ولكنه كلّف وزارة المعارف أن تؤلف كتب النحو لطلبة المدارس على أساس هذه المقترحات، وما أدخل عليها من تعديلات. غير أن زارة المعارف لم تكن لتستجيب لهذا التكليف إلا بعد عشر سنوات أو تزيد. وألفت الكتب، وراح الطلبة يتعلمون النحو الميّسر، ولكنّ معاناتهم لم تتوقف وأنينهم يزداد حتى عمّت الشكوى منه، ورُئي الانصراف عنه[3]. ويفسّر د. شوقي ضيف استمرار هذه الشكوى لأن أبواب التكملة حُذفت من المقترحات التي قُدّمت إلى المجمع وعادت في الشرح. و كذلك الحال في أبواب المبتدأ واسم كان، واسم إن، والفاعل ونائبه، فقد عادت في شرح المسند إليه وصيغه المختلفة، وعادت في شرح المسند أبواب الخبر، وخبر كان، وخبر إن وأخواتها، كما عادت بقية فصول النحو في باب التراكيب، وبهذا يكون مشروع تيسير النحو قد باء بالفشل، ولم يحظّ بالنجاح[4].

---

١ انظر: نفسه ٣ / ٢٠٧.

٢ انظر : في أصول اللغة ٣ / ٢٠٧.

٣ انظر: نفسه ٣ / ٢٠٨.

٤ انظر: نفسه والصفحة نفسها.

أما مجمع اللغة العربية في بغداد فقد قرر الإبقاء على الإعراب والبناء معاً وعلى أسماء ركني الجملة القديمة من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، وعلى متعلق الظرف والجارّ والمجرور، وعلى الضمائر المستترة وغير المستترة، وعلى مصطلح المفاعيل والحال والتمييز، وعلى التنازع والاشتغال مع وضع قاعدة ميسّرة لهما، كما أبقى على الاستثناء وأحكامه، ومصطلحات النحاة في الفعل وأقسامه، وأبقى على الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، غير أنه رفض المشروع المقترح[1]. وفي نطاق الجهود المبذولة لتيسير النحو كتب د. محمود كامل حسين عضو المجمع مقالاً بعنوان: النحو المعقول، ذهب فيه إلى تسمية ركني الجملة باسم المتحدّث عنه (مبتدأ أو فاعلاً) والخبر (اسماً أو فعلاً متقدماً أو متأخراً) وأبقى للمفاعيل والحال والتمييز اسم التكملة، غير أنه رأى أنه لا تُفصل عن أغراضها، إذ كلها منصوبة، ولا داعي لتفصيلها، وما وجّه إلى إصلاح المسند إليه أو الموضوع من نقد يوجّه إلى المتحدّث عنه، إذ لا بدّ أن تميّز الناشئة الخبر صيغه من مبتدأ وفاعل ونائب فاعل واسم لكان واسم لإن، كما لا بد أن تميّز في الخبر بين الفعل المتأخر عن المتحدث عنه وما يتصّل به من الضمائر والفعل المتقدم. كما رأى أن التكملة في حاجة إلى بيان أغراضها لتلتصق صورها التعبيرية بأذهان الناشئة ونفوسها. ومن ملاحظات د. محمود كامل حسين القيّمة التي تعين على التيسير المطلوب للنحو حذف صيغة القصر من باب الاستثناء، وكذلك حذف إعراب صيغة (سوى) وإخراج (غير) من باب الاستثناء؛ لأنها تارة تكون مبتدأ، وتارة تكون بدلاً أو حالاً أو صفة. كما دعا إلى عمل جداول مفصّلة في كتاب النحو لتصريف الفعل مع الضمائر، كما أخذ بفكرة أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية في الأعراب، فالمثنى يرفع بالألف والنون، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو والنون[2].

نخلص مما سبق إلى الملحوظات التالية:

١- اتفق الباحثون الأربعة على أن النحو الذي اشتملت عليه الكتب القديمة عسر، تنبو عنه أفهام الدارسين الذين لم يألفوا طرائق النحاة في الاستقراء، والاستنتاج، واستخلاص الحقائق، لهذا لا بد أن تذلل صعوبته، وأن يسلس قياده للدارسين.

٢- لدى الباحثين الأربعة فهم مشترك وإحساس صادق بأنه لا بد من مراعاة التيسير والتسهيل عند التأليف لكتب النحو المثقلة باختلاف وجهات النظر، واختلاف العلل والأقيسة، ليتسنى للدارسين أن يفهموه، وأن يحسنوا استعمال لغتهم قراءة وكتابة وكلاماً.

---

١ انظر: في أصول اللغة ص٢٠٩.

٢ انظر: نفسه ص٣/ ٢٠٩.

٣- اشترك كل من أمين الخولي وإبراهيم مصطفى د. شوقي ضيف في أن كل واحد منهم قدّم مشروعاً يتميز من وجهة نظر صاحبه بأنه مشروع قادر على حل مشكلة النحو، وتسهيل صعوبته وتيسير فهمه لدى الدارسين. وكانت مشاريعهم على اختلاف ما بينهما مشاريع اعتمدت على ما في النحو القديم من أصول تيسّر النحو ولا تعسّره، بمعزل عن العامل والتقدير والإعرابي.

٤- اتفق الباحثون الأربعة على ضرورة الاهتمام بالمعنى فضلاً عن اللفظ، لأن النحو الموجود في الكتب والمؤلفات يرتبط في نظرهم باللفظ والصناعة اللفظية، ويخلو في كثير من الأحيان من المضمون. ويتميّز د. تمام حسّان منهم بأنه قدم دراسة عبد القاهرة الجرجاني لعلم المعاني أو ما يسمى بعلم النظم الذي يعني تصوّر العلاقات النحوية بين أبواب النحو؛ كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمعفول لأجله... قدّمها لتكون تتمة لعلم الإعراب.

٥- اتفق الباحثون الأربعة على أن مشكلة المشاكل في النحو تكمن في العمل والتقدير النحوي والمحل الإعرابي، وهذه أمور أثقلت النحو العربي بأعباء كثيرة، وجعلته يقف عند حد ظاهر اللفظ، ويبتعد عن المعنى.

٦- تميز د. تمام حسّان بأن حديثه عن التوسيع في النحو أو التيسير فيه كان أقرب إلى البحث الأكاديمي منه إلى البحث العملي. فقد نقد منهج النحاة من وجهة نظر الدراسات اللغوية المعاصرة، وعدّها قاصرة لأنها اقتصرت على بعض اللهجات دون بعض، وفي مراحل زمنية متعددة، دون أن يمدّ أصحاب هذه الدراسات رواق دراستهم لتشمل لهجات كثيرة، وأن يفصلوا كل مرحلة زمنية عن أختها، لملاحظة تطور اللغة في كل مرحلة.

٧- اتفق الخولي ود. تمام حسّان على أن منهاج النحاة القدماء كان منهاجاً تلفيقياً، وهذا التلفيق يعدّ من أصول معاناة الدارسين للنحو، وكلاهما دعا إلى الابتعاد عنه في التأليف، والتماس الحلول من كتب الأصول على نحو ما دعا إليه أمين الخولي، أو العناية بالتركيب نفسه أكثر من مكوّناته على نحو ما دعا إليه د. تمام حسّان.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المراجع العربية

١. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة١٩٥٩م.

٢. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د. قيس إسماعيل الأوسي- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بيت الحكمة، ١٩٨٨م.

٣. أصالة اللغة العربية وعلومها: د. إبراهيم رفيده، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٦، آذار، ١٩٨٦م.

٤. الأصوات اللغوية" د. إبراهيم أنيس- مطبعة لجنة البيان العربي- ط٣، ١٩٦١م.

٥. إعراب القرآن وبيانه: الشيخ محي الدين الدرويش- دار الإرشاد- حمص- ١٩٨٥م- ١٤٠٥هـ.

٦. اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: سعيد الخوري الشرتوني- مطبعة الآباء الكاثوليكيين- بيروت -١٨٩٠م.

٧. التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز- مكتبة الرشدة- الرياض- ١٤٠٤هـ ١٩٨٠م.

٨. التطبيق اللغوي، د: عبده الراجحي- دار النهضة العربية بيروت-١٩٧٤م.

٩. التطور النحوي للغة العربية : بيرجشتر يسر (مستشرق ألماني) أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب- القاهرة مكتبة الخانجي- الرياض- مكتبة درا الرفاعي -١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

١٠. دلالات الألفاظ: د. إبراهيم انبس- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ط٥-١٩٨٤م.

١١. الضرورة الشعرية: محمد علي العدوان- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الموصل – ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

١٢. فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك- مطبعة جامعة دمشق –ط٢-١٩٦٤م.

١٣. في أصول النحو: سعيد الأفغاني – مطبعة جامعة دمشق – دمشق ١٣٨٣هـ -١٩٦٤م.

١٤. في نحو اللغة وتراكيبها "منهج تطبيق" : د. خليل عمايرة – عالم المعرفة للنشر والتوزيع - جدّة – ط ١ -١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.

١٥. اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسّان- الهيئة المصرية – القاهرة ١٩٧٣م.

١٦. اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن – القاهرة دار المعارف – ط٢ – د. ت.

١٧. مشكلات اللغة العربية : محمود تيمور – مكتبة الآداب ومطبعتها – ط١ ١٩٥٦م.

١٨. معجم البلاغة العربية: د. بدوي طبانة – دار المنارة – جدة – دار الرفاعي الرياض- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٩. من أسرار اللغة العربية: د. إبراهيم أنيس – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة –ط٣- ١٩٦٦م.

٢٠. مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسّان – القاهرة – دار الثقافة- ١٩٧٤م.

٢١. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب- أمين الخولي –دار المعرفة -١٩٦١م.

٢٢. المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: د. عفيف دمشقية- معهد الإنماء العربي –بيروت –ط١ -١٩٨٧م.

٢٣. النحو الوافي: عباس حسن – دار المعارف بمصر – ط٥ – د.ت

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com